

## دراسة مقارنة لمراكز التعليم-الجيل الثالث للتعليم العابر للحدود- في هونج كونج، وسنغافورة وإمكان الإفادة منها في مصر.

حنان محمود محمد عبد الرحيم

مدرس بقسم التربية المقارنة

كلية التربية- جامعة الاسكندرية

### مقدمة:

يُعد التعليم العالي قمة النظام التعليمي والركيزة الرئيسة فيه؛ ولذا تسعى كل الدول إلى النهوض به، وتطويره؛ لتحسين مواردها البشرية. وتبذل في هذا الصدد جهوداً لتوسيع قطاعه، وزيادة فرص الحصول عليه. وفي الوقت نفسه يُشكل انتشار مفهوم "التعليم كبنـد قابل للتداول"- في إطار منظمة التجارة العالمية (الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات)-، مركزاً رئيساً في الخطابات السياسية بشأن تطوير التعليم العالي في جميع أنحاء العالم. وعليه، حاولت عدة بلدان المشاركة في التجارة الدولية في خدمات التعليم. لقد كان لظهور مجتمع، واقتصاد المعرفة أثر عميق على القطاعات الفرعية للتعليم العالي - البعد الدولي على وجه الخصوص-. ويُعد التعليم العالي عنصراً اقتصادياً وسياسياً رئيساً حاسماً بالنسبة للبلدان الراغبة في تحقيق اقتصاد المعرفة الجديدة<sup>1</sup>.

ظهرت مراكز التعليم الدولية International education hubs في سياق تكثيف أنشطة التعليم العالي عبر الحدود، ويمثل مفهومها تكويناً استراتيجياً جديداً لهذه الأنشطة

<sup>1</sup> Jane Knight, " Regional Education Hubs: Mobility for the Knowledge Economy", in International Students and Global Mobility in Higher Education, ed.R. Bhandari et al., (Rajika Bhandari and Peggy Blumenthal, 2011),211-212.

عبر الحدود<sup>٢</sup>. وتبرز مراكز التعليم كمبادرات واسعة النطاق تضع التدويل في قلب التخطيط للتعليم العالي.

شهدت آسيا جُملة من التطورات، والتي انعكس صداها على عديد من المستويات؛ كالمستوى الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، والديمقراطي،... وغيرها، والتي أثرت جميعاً في التعليم العالي. ومن الناحية التاريخية كانت آسيا منطقة إرسال؛ حيث ينتقل منها الطلاب للدراسة في جميع أنحاء العالم، غير أنها في السنوات الأخيرة صارت دولة مُضيفة لأعداد كبيرة من الطلاب الأجانب والبرامج عبر الوطنية؛ علاوة على فروع الجامعات الأجنبية الموجودة بها.

يرى عديد من صانعي القرار في التعليم العالي عبر الحدود كمنصة لتنمية المواهب البشرية وفي هذا الصدد تبرز مراكز التعليم كمبادرات واسعة النطاق تدعمها خطط، واستثمارات شاملة تخدم هذا الشأن، ويُمكن ملاحظة ذلك من خلال مقارنة التطورات الحادثة في بعض المدن والدول؛ مثل: ماليزيا، وسنغافورة، وهونج كونج؛ كمراكز للتعليم. وهناك ثلاثة أهداف متميزة في هذا الصدد، وهي: تطوير المواهب المحلية، جذب المواهب الأجنبية، وإعادة المواهب من الخارج، وبرغم الاهتمام الموجه نحو توظيف الطلاب الدوليين؛ فإنه لا يزال تطوير المواهب المحلية هدفاً أساسياً في مراكز التعليم<sup>٣</sup>.

توخت عدد من بلدان آسيا والشرق الأوسط تحويل نفسها إلى مراكز للتعليم العالي. وفي الوقت الذي يُعد فيه توليد الدخل عبر الإتجار في الخدمات التعليمية هو أحد

<sup>2</sup> William Yat Wai Lo, " Revisiting the Notion of Hong Kong as a Regional Education Hub", in Higher Education Policy, 2015, 28,(2015), International Association of Universities 0952-8733/15 [www.palgrave-journals.com/hep/](http://www.palgrave-journals.com/hep/), 56.

<sup>3</sup> Jack T. Lee, " Education hubs and talent development: policymaking and implementation challenges" in High Educ (2014) 68, Published online: 20 March 2014, \_ Springer Science+Business Media Dordrecht 2014, DOI 10.1007/s10734-014-9745-x.,807-808.

الأهداف الأساسية لبعض المراكز التعليمية، فإنه -بالتأكيد- ليس الهدف الأوحد أو الأهم بين مراكز التعليم في جميع أنحاء العالم؛ بل يُعد بناء القدرات هو الأساس المنطقي المشترك بين كثير من البلدان المضيفة للتعليم عبر الحدود؛ فمراكز التعليم حريصة على تنمية المواهب البشرية؛ للتنافس من أجل تحقيق اقتصاد المعرفة.

وبرغم الجهود التي تمارسها عدد من دول شرق، وجنوب آسيا في تطوير قطاع التعليم العالي -وخاصة تلك المتعلقة بالتعليم العابر للحدود- فإنها لا تزال مقصورة في قدرتها على تنمية قطاع التعليم العالي، وجذب المواهب المحلية، والأجنبية وإعادة مواهب الشتات؛ وذلك ما أكدته التقارير الإحصائية الأخيرة في عدد من الدول .

استندت تنمية التعليم العالي عبر الحدود في كل من: هونج كونج، وسنغافورة عبر الاعتماد على مراكز التعليم، والتي تنظر للتعليم العالي إحدى الصناعات الخدمية، وتُعدّه عنصراً جذاباً للمواهب العالمية. إن الصلة بين مفهوم مراكز التعليم، وتنمية قطاع التعليم العالي تكمن في ظهور استراتيجيات محاور التعليم بعد الأزمة العالمية الآسيوية ١٩٩٧-١٩٩٨، حيث تبنت حكومتا المدينتين مراكز التعليم؛ كجزء من التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. ووُصفت استراتيجيات مراكز التعليم كوسيلة لزيادة الدخل القومي، وتعزيز القدرة التنافسية الوطنية. وقد نشرت حكومة سنغافورة عدداً من الوثائق والخطط؛ لتوضيح فكرها في إصلاح التعليم العالي، وتطويره منذ أواخر التسعينيات. وأشارت الحكومة بوضوح إلى طموحها في تطوير المدينة إلى مراكز تعليمي إقليمي في إطار تنفيذ شعار سنغافورة في التحول إلى "بوسطن الشرق"، ولتأييد هذا الطموح أطلقت الحكومة استراتيجية "منصة مركز التعليم: المدرسة العالمية" في عام ٢٠٠٢. واعتبرتها خطوة مهمة لاستقبال الدولة لمقدمي التعليم العالي من الخارج ومستهلكيه أيضاً<sup>٤</sup>.

<sup>4</sup> William Yat Wai Lo, "After globalisation: A reconceptualisation of transnational Higher Education governance in Singapore and Hong Kong" in Higher education quarterly, 2017, [ileyonlinelibrary.com/journal/hequ](http://ileyonlinelibrary.com/journal/hequ), 2-3.

إن فكرة تحويل سنغافورة إلي مراكز تعليمي كان مدفوعاً في المقام الأول بالشواغل الاقتصادية؛ حيث وُضعت خطة لجذب الجامعات الأجنبية عبر إنشاء فروع جامعية لها في سنغافورة؛ مستهدفة في ذلك جذب ١٥٠٠٠٠ طالب دولي بدوام كامل بحلول عام ٢٠١٥.

وتعد سنغافورة الآن واحدة من المراكز الأكثر نمواً ونجاحاً؛ منذ تحركها على مدار الخمسة عشر عاماً الماضية من مشروع "منصة مركز التعليم: المدرسة العالمية"، والذي يركز على توظيف الطلاب الأجانب، واستقطاب الجامعات المرموقة إلي استراتيجيتها الحالية؛ والتي تؤكد الاستثمار في المبادرات البحثية الأساسية، والمرافق لإنشاء شراكات الأبحاث الدولية المستدامة، وعليه ينصب تركيزها الحالي بشكل مباشر على الأبحاث؛ وإنتاج المعرفة، والابتكار.<sup>٦</sup>

وفي الفترة نفسها تعهدت حكومة هونج كونج بتطوير المدينة لتصبح محوراً تعليمياً، وبدأت استراتيجيتها- اللتين كانتا في إطار إدارتي: "تونغ" (١٩٩٧-٢٠٠٥)، و"تسيانغ" (٢٠٠٥-٢٠١٢) -؛ لتحقيق ذلك الهدف.

فقد هدفت حكومة منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة إلي تطوير هونج كونج كمراكز إقليمي للتعليم العالي؛ ففي عام ٢٠٠٤ أعرب الرئيس التنفيذي السابق عن أمله في تطوير هونج كونج لتكون مدينة آسيا في العالم.<sup>٧</sup>

<sup>5</sup> Eng Thye Jason Tan, "Singapore as a Global Schoolhouse: A Critical Review" in *Managing International Connectivity, Diversity of Learning and Changing Labour Markets, Higher Education in Asia: Quality, Excellence and Governance*, ed. K.H. Mok, 2017, , DOI 10.1007/978-981-10-1736-0\_8, 135.

<sup>6</sup> Jane Knight, "International Education Hubs: Collaboration for Competitiveness and Sustainability" in *NEW DIRECTIONS FOR HIGHER EDUCATION*, no. 168, Winter 2014, Published online in Wiley Online Library (wileyonlinelibrary.com), DOI: 10.1002/he.20115, 88.

<sup>7</sup> ShunWing Ngm, "The Challenges of Attracting Asian Students to Study Higher Education in Hong Kong", in *Higher Education Quarterly*, Volume 66, No. 3, July 2012, DOI: 10.1111/j.1468-2273.2012.00524.x :273.

كانت نوايا هونج كونج وبيانات سياستها حول وضعها كمراكز تعليمي واضحة؛ لكن خُططها للمضي قدماً كانت أقل وضوحاً. وقد ركزت جهود هونج كونج على تقديم المنح الدراسية، وتوظيف مزيد من الطلاب غير المحليين (المقصود هنا الطلاب من المنطقة، وبر الصين الرئيس، الذين لا يمكن تصنيفهم رسمياً كطلاب أجنبي أو دوليين)، ونظراً لأولويتها في تعيين الطلاب؛ اعتبرت هونج كونج مركزاً لتعليم الطلاب<sup>8</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن فكرة تصدير الخدمات التعليمية جاءت بعد الأزمة العالمية في عام ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٩ ومن أجل خلق فرص عمل جديدة، وتعزيز قدرة هونج كونج على المنافسة؛ قررت الحكومة اعتبار الخدمات التعليمية واحدة من المحركات الاقتصادية الستة الجديدة التي يمكن أن تكمل الركائز الاقتصادية التقليدية<sup>9</sup>. واليوم، ومع تغير سياسات الهجرة، واستقطاب مزيد من الطلاب للإقامة والعمل في هونج كونج؛ فإنها تطمح إلى أن تصبح مركزاً لتعليم المواهب.

**مشكلة الدراسة؛ وسياقها:**

صارت ظاهرة مراكز التعليم موضوعاً بحثياً مهماً في مجال التعليم الدولي؛ لفحص سوق للتعليم العالي على الصعيد العالمي، وقد أدى تكثيف التنقل العالمي وظهور أنشطة أخرى عبر الحدود إلى إطلاق استهلاك التعليم العالي، وتحرره من القيود التي تفرضها الحدود الوطنية. وفي هذا السياق أعلنت عدد من المدن، والمناطق، والبلدان عن نيتها في تطوير نفسها إلى مراكز تعليمية<sup>10</sup>.

<sup>8</sup>Jane Knight, "International Education Hubs: Collaboration for Competitiveness and Sustainability", 90.

<sup>9</sup>William Yat Wai Loa and Felix Sai Kit Ng, "Connectivity for whom and for what? A normative dimension of education hub" in JOURNAL OF HIGHER EDUCATION POLICY AND MANAGEMENT, VOL. 38, NO. 3, <http://dx.doi.org/10.1080/1360080X.2016.1174403>, 2016:355.

<sup>10</sup> William Yat Wai Lo, "Revisiting the Notion of Hong Kong as a Regional Education Hub", 55.

ظهرت مراكز التعليم في الآونة الأخيرة تلبيةً للطلب الضخم على التعليم العالي بشكل عام، والتعليم الدولي -على وجه الخصوص- على الصعيدين: الإقليمي، والدولي، بل وصار هذا الاتجاه من أفضل السبل لتطوير البلد أو المدينة؛ لجذب الطلاب الموهوبين، والأساتذة أيضاً، وتوفير الخدمات التعليمية للطلاب الدوليين، والمحليين على حد سواء؛ كون التعليم العالي عنصراً حاسماً في تكوين المراكز التعليمية في بيئة دولية تنافسية<sup>11</sup>.

وتماشياً مع هذا الاتجاه؛ فإن دول ومناطق جنوب شرق آسيا- مثل: ماليزيا، وسنغافورة، وهونج كونج- شرعت في عملية تدويل جامعات التعليم العالي التابعة لها، وتجنيد مزيد من الطلاب الدوليين، والسعي لتطوير أنفسهم إلى مراكز تعليم إقليمية Regional education hubs<sup>12</sup>.

ولم تعد مصر استثناء من ذلك، فالإتجاه اليوم نحو التركيز على صناعة المعرفة بدلاً من الصناعات التقليدية؛ لبلوغ مجتمع المعرفة. وتتوافر في مصر بعض أنشطة التعليم العابر للحدود، غير أنها لا تزال محدودة ولا يُفادُ منها بالشكل الذي يضع مصر في مصاف الدول المتقدمة في هذا الصدد.

ويشير الواقع الي بعض العوائق التي تقف حائلاً دون فعالية أكبر لجهود تدويل التعليم العالي في مصر؛ من بينها: المركزية الشديدة لإدارة نظام التعليم المصري، وضعف استقلالية مؤسساته، وضعف جودة الكثير منها وغياب تنفيذ إطار المؤهلات الوطني بما يحرم المؤهلات المصرية من ربطها بنظيراتها الأجنبية<sup>13</sup>.

<sup>11</sup> Yin Cheong Cheng and Alan C.K. Cheung and Timothy W.W. Yeun, " Development of a regional education hub: the case of Hong Kong", 475-477.

<sup>12</sup> ShunWing NG, " Can Hong Kong export its higher education services to the Asian markets?" in Educ Res Policy Prac (2011) 10: DOI 10.1007/s10671-011-9099-4., 115.

<sup>13</sup> عبدالناصر محمد رشاد محمد، عماد نجم عبدالحكيم مصطفى، " آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات

التعليم العالي في كندا ومصر: دراسة مقارنة" في التربية، ع172، ج2 (يناير 2017): 110.

وقد تبين من رصد التحديات التي تواجه التعليم العالي ضعف القدرة الاستيعابية لمؤسساته الحالية، وضرورة التوسع في عدد مؤسسات التعليم العالي الحالية وإنشاء مؤسسات تعليم عال جديدة؛ لاستيعاب معدلات الالتحاق المتزايدة دون التقصير في توفير بيئة مشجعة وصحية للطلاب<sup>١٤</sup>

تستهدف الدولة بحلول عام ٢٠٣٠ إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز؛ والإسهام في بناء الشخصية المتكاملة، وإطلاق إمكاناتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية<sup>١٥</sup>، ويؤكد ذلك دعوتها لإنشاء فروع للجامعات الأجنبية في العاصمة الإدارية الجديدة؛ مما يمكنها من التحول إلي مركز تعليمي؛ وذلك لما لهذه الجامعات من مكانة على المستوى الدولي، وقدرة على جذب الطلاب الوافدين من دول أخرى، والراغبين في الدراسة بهذه الجامعات؛ الأمر الذي يجعل مصر في قلب التعليم الدولي، وقبلةً لراغبي هذا النوع من التعليم في الوطن العربي والإفريقي<sup>١٦</sup>. على أن ذلك لم يصحبه بيان ما إذا كانت هناك إمكانات واستعدادات كافية؛ مما يتطلب دراسة نماذج ناجحة في هذا الصدد، للإفادة منها في مصر.

تعد ظاهرة مراكز التعليم من أحدث الظواهر المرتبطة بالتعليم الدولي، وعليه فإن الدراسات التي تناولتها بالبحث، والدراسة لاتزال قليلة، علاوة على تركيزها على تصدير

<sup>١٤</sup> وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، "المحور السابع: التعليم والتدريب" في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، ١٦٣، متاح خلال الموقع الإلكتروني لبوابة التعليم العالي والبحث العلمي المصرية: تاريخ الدخول ٣ ابريل ٢٠١٩

<http://portal.mohe.gov.eg/ar-eg/Pages/default.aspx>

<sup>١٥</sup> وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، "الملخص التنفيذي لرؤية ٢٠٣٠" في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، ١٣، متاح خلال الموقع الإلكتروني لرؤية مصر ٢٠٣٠. تاريخ الدخول على الموقع ٣ ابريل ٢٠١٩

<http://sdsegypt2030.com>

<sup>١٦</sup> وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حصاد أداء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال التعليم العالي (خلال الفترة (31/12/2017 - 1/1/2017)). الصفحة الرسمية لموقع وزارة التعليم العالي على موقع التواصل الاجتماعي ٣٠ ديسمبر ٢٠١٧. متاح عبر الموقع الإلكتروني <https://www.facebook.com/MOHEEGYPT/> بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠١٨.

دراسة مقارنة لمراكز التعليم-الجيل الثالث للتعليم العابر للحدود- في هونج كونج، وسنغافورة وإمكان الإفادة منها في مصر

التعليم، وعلاقته بالتعليم الدولي، وسوق العمل، وما إلي ذلك؛ على أنه لا يزال هناك نقص في البحوث التي تركز على قضايا تنمية مركز التعليم، ودوره في تطوير التعليم العالي ككل، وصناعته. وعليه تتركز مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

**ما دور مراكز التعليم Education hubs في التنمية المستقبلية للتعليم العالي، وجذب المواهب، لصناعة التعليم العالي؟**  
**منهج الدراسة:**

في إطار المنهج المقارن Comparative Method؛ تستخدم الدراسة الراهنة كل من مدخل بيرداي، نظرية تحليل النظم العالمية؛ أما فيما يتعلق بمدخل بيرداي، وخطواته: (الوصف، التفسير، المقابلة، المقارنة / الاستنتاج)، وفي الخطوة الأخيرة المقارنة / الاستنتاج يُستعان بنظرية تحليل النظم العالمية لمزيد من تفسير الظاهرة-محل الدراسة- ورصدها كما سيتبين لاحقاً.

**أولاً: مدخل بيرداي**

تستخدم الدراسة الحالية مدخل بيرداي<sup>١٧</sup>؛ لانتساقه مع طبيعة الدراسة الراهنة، وأهدافها؛ حيث يعتمد هذا المدخل على مفهوم الحلول الكبرى، ويساعد في تحقيق التدقيق العلمي عبر اتباعه خطوات علمية منطقية تنطلق من فرض مبدئي؛ وصولاً إلي الفرض الحقيقي للبحث واختياره وانتهاءً بوضع عدد من الآليات والتوصيات المقترحة. وتتمثل خطوات مدخل بيرداي في الدراسة الراهنة فيما يلي:

١. الوصف: ويقصد بهذه الخطوة رصد عناصر، ومكونات المركز التعليمي في حالات المقارنة، بالاستناد إلي فرض مبدئي مفاده أن إنشاء مراكز تعليمية في حالات المقارنة قد ساعد في التغلب على مشكلات التعليم العالي والإسهام في تنميته، وصناعته، وجذب المواهب فيها.

<sup>١٧</sup> يمكن الرجوع الي :

George Z.F. Bereday, " comparative method in education", (New York:

Holt Rinehart and Winston ,1964)



٢. التفسير: ويقصد به تحليل نظام المراكز التعليمية في دول المقارنة، وبيان القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه، والتي تبرز أهم مقومات النجاح والفشل، وكذلك الصعوبات التي واجهت هذه التطبيقات.

٣. المقابلة: ويقصد بها مقابلة عناصر المراكز التعليمية في دول المقارنة، والعوامل المؤثرة فيها عن طريق وضعها بجوار بعضها البعض؛ بهدف التوصل إلى أوجه التشابه والاختلاف بينها، وبالاعتماد على تصنيف المعلومات وجدولتها وعقد الموازنة بينها، أي القيام بالمقارنة المبدئية للتوصل إلى فرض البحث الحقيقي.

٤. المقارنة: وهي الخطوة التي يتم فيها التأكد من صحة الفرض الحقيقي؛ في ضوء الحقائق المتصلة بطبيعة مشكلة الدراسة، وتفسيرات هذه الحقائق في ضوء مفهومات العلوم الاجتماعية، ثم يعقب ذلك ترتيب ما سبق ذكره بحيث تتقابل الحقائق المستخلصة في حالات المقارنة؛ للخروج بتفسير حقيقي لأسباب التشابه والاختلاف بينها فيما يتعلق بالمراكز التعليمية، ودورها في التنمية المستقبلية للتعليم العالي، والنظر إليه كصناعة المواهب، وجذبها.

#### ثانياً: نظرية تحليل النظم العالمية:

استكمالاً للتحليل المقارن في هذه الدراسة، فلابد من الأخذ في الحسبان منظور تحليل النظم العالمية *World Systems Analysis*؛ حيث تُعد الدراسة الراهنة تطبيقاً لها؛ تماشياً مع الإطار الدولي، وتأكيداً لتجاوز الحدود الوطنية للدول؛ فالظاهرة والمجال بأكمله نابعان من تأثير العولمة. ولذا فالدراسة الحالية تُعد تطبيقاً لتحليل النظم العالمية *WSA* على الدراسة المقارنة للنظم التعليمية، وقد تبين ذلك في جوانب عدة في الدراسة من تأثير السياسات العالمية، والاقتصاد، والأزمة الاقتصادية، وأثر ذلك على هونج كونج وسنغافورة؛ وتحولهما إلى مراكز تعليمية.

يمكن الاستناد إلى إمكانية استخدام مدخل تحليل النظم العالمية في الدراسة الحالية إلى المرتكز الذي قدمه أرنوف في دراسته المقدمة عام ١٩٨٠ بعنوان "*Comparative Education and World Systems Analysis*"؛ حيث أشار إلى

إمكانية استخدام تحليل النظم العالمية في التربية المقارنة؛ لأنها يمكن أن "تحدد وضع دولة ما في سياق النظام العالمي" في إشارة منه لضرورة أو حتمية تجاوز الحدود الوطنية؛ كونها خطوة مهمة لفهم أفضل للظواهر التربوية، وتفسيرها في ظل دراسة البحوث المقارنة. وتعد هذه دعوة لتحليل النظم العالمية للتعليم، حيث كانت الدراسات في الفترات السابقة تتخذ الدولة القومية كوحدة أساسية للتحليل؛ وقد أضاف "أرنوف" بأن الإهمال النسبي للبعد الدولي كان أمراً مثيراً للدهشة<sup>18</sup>.

ولعل تحليل النظم العالمية يستعيد البعد الدولي في مجال التعليم المقارن والدولي، ويوفر إطاراً أساسياً لفهم التطورات التعليمية والإصلاحات التي اجتاحت عديد من دول العالم في وقت واحد. ويمكن القول بأن تحليل النظم العالمية لا يوسع التحليلات الكلية ليأخذ في الحسبان تصرفات الوكالات التعليمية في نظام دولي حقيقي فحسب؛ بل يعزز فهمنا لمصادر التغيير والصراع في النظام الصغير للمدرسة والفصول الدراسية<sup>19</sup>.

ويعرف النظام العالمي بأنه: "مجموعة من شبكات التفاعل المتداخلة التي تربط جميع وحدات التحليل الاجتماعي - الأفراد، المنازل، الأحياء، الشركات، البلدان والمدن، والطبقات، والمناطق، الدول والمجتمعات الوطنية، الجهات الفاعلة عبر الوطنية، المناطق الدولية، والهياكل العالمية - كما يعرف بأنه كل العلاقات: الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية، والثقافية بين شعوب الأرض". وبالتالي فإن النظام

<sup>18</sup>Robert F. Arnove, "Comparative Education and World-Systems Analysis" in Comparative Education Review, <http://www.jstor.org/stable/1187395>, Accessed: 17-03-2018 17:33 UTC, Vol. 24, No. 1 (Feb., 1980):48,62.

<sup>19</sup>Robert F. Arnove, "Comparative Education and World-Systems Analysis" in Comparative Education Review, <http://www.jstor.org/stable/1187395>, Accessed: 17-03-2018 17:33 UTC, Vol. 24, No. 1 (Feb., 1980):48,62.

العالمي لايعني "العلاقات الدولية" "أو" السوق العالمية "فحسب؛بل إنه النظام التفاعلي بالكامل،حيث يكون الكل أكبر من مجموع الأجزاء<sup>٢٠</sup>.

يعد Immanuel Waller–stein مُنشئ مفهوم "النظام العالمي"،والذي جادل في كتابه " النظام العالمي الحديث الأول:الرأسمالية الزراعية وأصول الاقتصاد العالمي الأوروبي في القرن ١٦ " (١٩٧٤)،بأن النظام العالمي هو تقسيم إقليمي متعدد الثقافات للعمل يكون فيه إنتاج السلع الأساسية والمواد الخام،وتبادلها ضروري لسكانها في الحياة اليومية.ومن ثم فهي تتكون من مجتمعات ترتبط -ثقافياً- ارتباطاً وثيقاً ببعضها البعض من خلال تبادل المواد الغذائية والمواد الخام.وعد "قولرشتاين"أيضاً النظام العالمي الموحد المتمركز حول أوروبا أول نظام رأسمالي؛حيث استتدت النظم السابقة -إلي حد كبير -إلى استخدام القوة القسرية للدول.وهناك سمة أخرى من سمات النظام العالمي الموحد وهي الهيكلية السياسية -كونها " نظاما بين الدول" - للدول غير المتكافئة والقوية بشكل متساو.ويزعم فولرشتاين أن الأنظمة العالمية السابقة كانت تميل دورياً للتحول إلي " إمبراطورية عالمية "ومناطق طرفية إلي حد كبير محاطة بكيان سياسي واحد -،ومن الأمثلة على ذلك روما القديمة والصين.ويقول "قولرشتاين": إن النظام العالمي لم يشهد هذا النوع من تشكيل الامبراطورية،حيث لم تتمكن أي دولة منفردة من التغلب علي المنطقة الأساسية بأكملها.بدلاً من ذلك،ظلت النواة مؤلفة من عدة ولايات مع عرض ظاهرة تسمى " التسلسل الهيمني"بمعنى:صعود وسقوط حالات الهيمنة الأساسية؛على سبيل المثال:هولندا في القرن ١٧ ،وبريطانيا في القرن ١٩ ،أما في القرن العشرين كانت الولايات المتحدة،وبناء على ذلك فإن هياكل الهيمنة في النظام العالمي هي أقل مركزية من الناحية السياسية مقارنة بالامبراطوريات القديمة الأساسية<sup>٢١</sup>.

<sup>20</sup> Christopher Chase-Dunn and Peter Grimes, " World-Systems Analysis", in Annual Review of Sociology, Vol. 21, Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/2083416> (1995):388.

<sup>21</sup>Dunn and Grimes, " World-Systems Analysis",389-390.

تجدر الإشارة إلى أنه عُرِفَ "تحليل النظم العالمية" بهذا الاسم منذ عام ١٩٧٤، وتشير بعض الحجج إلي تاريخ أقدم من ذلك، ومع ذلك فهو لم يظهر إلا في سبعينيات القرن ٢٠٢٠.

### تحليل "فولرشتاين" للنظم العالمية:

يعد "فولرشتاين" أحد المعنيين بتحليل النظم العالمية فقد ركز تحليله، على التطور التاريخي للنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي؛ فضلاً عن تخصيصه قسماً خاصاً لأنواع العمل الممتدة عبر الدول العديدة، أو السياسات المتداخلة والمتفاعلة عن طريق ما يسمى بالنظام الداخلي لدولة ما.

وفي تقسيم النظام العالمي الجديد ميز فالرشتاين أربع فئات مختلفة تحدد الموقف النسبي لمنطقة معينة داخل الاقتصاد العالمي على النحو التالي:

١. دول المركز: وهي الأكثر استفادة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وتشمل جزءاً كبيراً من شمال غرب أوروبا "كإنجلترا، وفرنسا، وهولندا"، فمن الناحية السياسية طورت هذه الدول حكومات مركزية قوية مما جعلها تسيطر على التجارة العالمية .

٢. دول شبه الأطراف: وتقع بين الأطراف والمركز، وهذه تتشكل إما من مناطق سياسية في حالة انهيار، أو أطراف خارجية تحاول تحسين موقعها النسبي في النظام الاقتصادي.

٣. دول الأطراف: تقع هذه الدول على الأطراف، وفي المقابل لا تملك صفة حكومية مركزية قوية، وغالباً ما تقوم هذه المناطق بتصدير المواد الخام إلى مناطق المركز، وبهذا يكون المركز هو المستفيد من فائض رأس المال الناتج عن المنطقة

<sup>22</sup> Immanuel Wallerstein , " World-Systems Analysis: The Second Phase", in Review (Fernand Braudel Center), Vol. 13, No. 2 (Spring, 1990) Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/40241154>:287.

الطرفية على أساس العلاقات التجارية غير المتكافئة؛ مثل: دول شرق أوروبا (خاصة بولندا)، ودول أمريكا اللاتينية.

٤. دول المناطق الخارجية: حافظت هذه المناطق على أنظمتها الاقتصادية الخاصة وبقيت خارج نطاق الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وتعد روسيا أفضل مثال على المناطق الخارجية على عكس بولندا، إن ما الذي جعل هذه المناطق الخارجية مختلفة عن بقية المناطق المذكورة أعلاه هي أن التجارة الداخلية بقيت أكثر أهمية من التجارة مع المناطق الخارجية.<sup>٢٣</sup>

لقد ظهر الاقتصاد الرأسمالي العالمي كنظام عالمي تاريخي خلال القرنين: السادس عشر، والسابع عشر؛ ولهذا فإن " فولرشتاين "يسوق الحجة على أنه في أواخر القرن الثامن عشر، استطاع هذا الاقتصاد دمج كل العالم جغرافياً، مع قطاع من المناطق المركزية، والمناطق البعيدة، وشبه البعيدة عن هذا المركز، والأنشطة الاقتصادية المصاحبة، التي ترسخ التفاوتات داخل النظام. ويعنى استخدام النظام العالمي - كوحدة أساسية للتحليل -، ضرورة هذه العدسة لرصد التطورات في الدول الوطنية قيد الدراسة بما فيها موقعها داخل النظام العالمي، وجهودها للحفاظ على /أو تحسن وضعها النسبي وهذا ينطوي على تحديد سياق الظروف المعيشية المتطورة في دولة وطنية ما؛ مقارنةً بالتفاوت المتزايد، والاندماج على المستوى العالمي مع الدول الوطنية والنظام الداخلي للدولة، الذي يعمل على دعم هذا النظام.<sup>٢٤</sup>

دخل تحليل النظم العالمية الآن عقده الخامس كنموذج رئيس في العلوم الاجتماعية، منذ نشر " فولرشتاين للمجلد الأول من كتابه -The Modern World

<sup>23</sup>Rapti Mishra, " World System Theory: Understanding the Capitalist Design" in Asian Journal of Multidisciplinary Studies, ( Volume1, Issue 3, October 2013):163-165.

Available online at [www.ajms.co.in](http://www.ajms.co.in) ,ISSN: 2321-8819 .

<sup>٢٤</sup> جريفيز، توم ج./ كنزفيك، ليزا، محمد. تحليل فولرشتاين للنظم العالمية في التربية المقارنة : دراسة حالة زين العابدين سيد ، مترجم. مجلة مستقبلات - مركز مطبوعات اليونسكو - مصر. مجلد ٤٠ عدد ٤ : ديسمبر ٢٠١٠ . ٦٨٧-٦٨٦.

System(1974a). ومقاله الذي يلخص موقفه النظري العام والمعنون باسم "The Rise and Future Demise of the World Capitalist System: Concepts for Comparative Analysis (1974b)" والذي أُجريت عدة تقييمات نقدية له<sup>25</sup>. وعليه؛ يمكن القول بأن هناك تيارين رئيسيين من تحليل النظم العالمية في العلوم الاجتماعية والأدبيات في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات؛ الأول: والمرتبط بجهود إيمانويل فولرشتاين (1974، 1980، 1989)؛ بينما يرتبط التيار الآخر بما يسمى " الثقافة العالمية " و مداخل Neoinstitutionalist. وخلال الثمانينيات أدى التركيز الموسع الذي قدمه تحليل النظم العالمية إلي عديد من الدراسات التي تربط المتغيرات على المستوى الكلي/ المكبر والجزئي/ المصغر لتوضيح أو شرح نتائج ومخرجات النظم التعليمية. بحلول التسعينيات من القرن العشرين تجاوزت هذه المدارس المتباينة بشكل متزايد" العولمة " وهي أهم المواضيع الحالية في مجالي التعليم: المقارن والدولي؛ وفقاً لبعض المسوح الأخيرة<sup>26</sup>.

وتعليقاً على ما سبق؛ تجدر الإشارة إلى أنه برغم كل من: انفصال سنغافورة عن ماليزيا، وإعلانها جمهورية سنغافورة في اغسطس 1965 فإنه يطلق عليها الدولة المدينة؛ لصغر حجمها، واتحادها السابق مع ماليزيا. أما فيما يتعلق بهونج كونج فهي إحدى المناطق الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية، وبرغم كونها مدينة تابعة للصين؛ فإن لها نظاماً سياسياً مختلفاً عن الموجود في البر الرئيس الصيني وذلك وفق مبدأ " بلد واحد، نظامان مختلفان"، والذي يُكرّس للمدينة حكمها الذاتي؛ فللمدينة استقلالية قضائية تتبع هيكلها للقانون العام، كما أن لديها قانوناً أساسياً مستقلاً،

<sup>25</sup> Stephen K. Sanderson, "World-Systems Analysis after Thirty Years Should it Rest in Peace?" in JOURNAL OF COMPARATIVE SOCIOLOGY, Vol 46(3), DOI: 10.1177/0020715205058606, 2005:179.

<sup>26</sup> Robert F. Arnove, "WORLD-SYSTEMS ANALYSIS AND COMPARATIVE EDUCATION IN THE AGE OF GLOBALIZATION" in *International Handbook of Comparative Education*, ed. R. Cowen and A. M. Kazamias, 2009. 101, 106.

وينصُ دستورها الذي وُضِعَ عقب نقل ملكيتها من بريطانيا إلى الصين على أنها ستحوز "درجةً من الاستقلالية" في كلِّ جوانب الدولة، باستثناء العلاقات الدبلوماسية الدولية و**البنية العسكرية**. والأمر الذي يجعل البعض يطلق عليها على استحياء "الدولة المدينة".

يستعيد تحليل النظم العالمية البعد الدولي في مجالي التعليم: المقارن، والدولي، وحيث إنه لم يعد هناك دول مركز وهامش على النحو القديم لتقسيم النظام العالمي، ولكن الاتجاه الآن لدراسة ظاهرة العولمة وتأثيراتها على العالم، وهذا يتطابق مع الوضع في حالتنا المقارنة: هونج كونج، وسنغافورة - بالدراسة الراهنة -، وضرورة تجاوز حدود الدولة الوطنية؛ في إطار العولمة، والتعليم العابر للحدود. وعليه كانت نظرية تحليل النظم العالمية ملائمة لفهم الدراسة.

#### أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق جُملة من الأهداف؛ منها:

١. دراسة النماذج المختلفة لمراكز التعليم، وكيفية الاستفادة منها.
٢. دراسة الواقع الراهن للمراكز التعليمية في عدد من المناطق الجغرافية، وتحديدًا؛ هونج كونج، وسنغافورة.
٣. بيان دور مراكز التعليم في تطوير قطاع التعليم العالي في حالات المقارنة.
٤. دراسة كيفية إسهام مراكز التعليم في التنمية المستقبلية للتعليم العالي، وصناعاته، وجذب المواهب.
٥. إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه مراكز التعليم، وتحول دون نجاحها في تحقيق الأهداف المرجوة منها، وإمكانية الإفادة من هذا في مصر.

#### أهمية الدراسة:

١. تعد الدراسة إحدى المبادرات التي تهتم بالنماذج الحديثة الناجمة عن تأثير العولمات على التعليم العالي، وتبدو الدراسة ملحة في الوقت الراهن؛ نتيجة لقلّة الدراسات عن مراكز التعليم وحادثة الظاهرة.

٢. تعد الدراسة إحدى سبل النهوض بالتعليم العالي، وتمييزه مستقبلياً كونه أحد صناعات الخدمات، والتي ظهرت كنتيجة لتطبيق اتفاقية الجاتس.
  ٣. تسهم الدراسة في الاهتمام بقضية جذب المواهب، والتي اتسعت لتشمل الاهتمام بالمواهب المحلية، وجذب المواهب الأجنبية، وأيضاً إعادة مواهب الشتات؛ في محاولة لعلاج قضية هجر الأدمغة.
  ٤. تكتسي الدراسة أهميتها كونها من الدراسات العربية القليلة التي تتناول أحدث الموجات/الأجيال المختلفة للتعليم العابر للحدود، رغم حداثة، وقلة انتشارها على الصعيد العالمي.
  ٥. تُشكل الدراسة الرافعة نقطة انطلاق نحو دراسات أخرى مستقبلية في تطبيق أجيال التعليم العابر للحدود.
  ٦. تفيد الدراسة صانعي السياسات في السعي لوضع خطة استراتيجية قومية لإمكانية تحول مصر إلى مركز أو عدد من المراكز التعليمية.
- حدود الدراسة:**

تقتصر الدراسة على فحص الجيل الثالث من التعليم العابر للحدود؛ وتحديدًا مراكز التعليم؛ وخاصة في بعض المناطق الجغرافية في جنوب شرق آسيا. ثم تبين تفصيلاً حالتي: سنغافورة، وهونج كونج؛ لفحص تجربتهما في التحول إلى مراكز تعليمية. -تقتصر الدراسة على فحص دور مراكز التعليم في التنمية المستقبلية للتعليم العالي، والنظر إليه كصناعة، وجذب المواهب.

#### **مصطلحات الدراسة:**

#### **التعليم العالي عبر الحدود:**

يشمل التعليم العالي عبر الحدود cross border education جميع أنواع الدراسة بالتعليم العالي؛ التي يوجد فيها المتعلمون في بلد مختلف عن البلد الذي تكون فيه المؤسسة المانحة، ويضم عددًا من والأشطة التي تشكلت عبر موجات أو أجيال ثلاث منذ ظهورها وحتى الوقت الراهن.



### مراكز التعليم الدولية:

يعد مركز التعليم جهداً منسقاً مخططاً له من قبل قطاع جغرافي محدد كأن يكون دولة بأكملها أو مدينة أو منطقة لبناء كتلة حرجة من الجهات الفاعلة- المحلية والأجنبية - بما في ذلك الطلاب، والمؤسسات التعليمية، والشركات، ومراكز العلوم، والتكنولوجيا؛ لتعزيز قطاع التعليم العالي والمساهمة في تحقيق اقتصاد المعرفة؛ بالارتكاز على مبادرات التعليم والتدريب وإنتاج المعرفة ومبادرات الابتكار.

### صناعة التعليم العالي:

يعني مصطلح صناعة التعليم العالي higher education industry النظر للتعليم العالي على أنه أحد الصناعات الخدمية، والتي يجوز التعامل معها بالمبدأ المنطبق في الصناعة نفسه، والإتجار فيها، وكون التعليم أحد السلع التي يمكن تصديرها في السوق العالمية. وعزز هذا الأمر فكرة تصدير الخدمات التعليمية؛ كونها أحد المحركات الاقتصادية في إطار تطبيق اتفاقية الجاتس على قطاعي الخدمات- الصحة والتعليم-؛ وعلى ما سبق يمكن اعتبار التعليم صناعة يمكن تصديرها واستيرادها؛ لتلبية الطلب المتزايد على التعليم في البلدان المختلفة. وقد صاحب ذلك أيضاً ظهور بعض المصطلحات المصاحبة؛ مثل: الإتجار في التعليم العالي، وتسليع التعليم العالي.

### خطوات الدراسة:

تسير الدراسة وفقاً للخطوات الآتية:

1. تحديد الإطار النظري للمراكز التعليمية في المجتمعات المعاصرة ودواعي الأخذ به، وأنماطه ومتطلبات التحول الي مراكز تعليم.
2. وصف، وتحليل ثقافيين للمراكز التعليمية في حالات المقارنة.
3. دراسة مقارنة مبدئية لتطبيقات المركز التعليمي في كل من: هونج كونج، وسنغافورة؛ وصولاً للفرض الحقيقي للدراسة.
4. دراسة مقارنة تفسيرية بين حالتي المقارنة؛ لبيان أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

٥. عرض محاولات الجانب المصري في هذا الصدد؛ من خلال عرض للواقع، وبيان مدى الإفادة من دراسة حالات المقارنة في تطويره.

### الإطار النظري

يتكون الإطار النظري للدراسة من أربعة محاور رئيسية؛ هي: مراكز التعليم الدولية، حالات المقارنة، المناظرة، والدراسة المقارنة التفسيرية، والواقع المصري وسيتم تناولها تفصيلاً.

### المحور الأول: مراكز التعليم الدولية

يختص هذا القسم بتقديم الملامح الرئيسة لظاهرة مراكز التعليم الدولية، والفضاءات المشكّلة لها في سياق عالمي.

يشمل التعليم العالي عبر الحدود Cross Border Education جميع أنواع الدراسات بالتعليم العالي التي يوجد فيها المتعلمون في بلد مختلف عن البلد الذي تكون فيه المؤسسة المانحة. ويعد التعليم عبر الحدود أحد جوانب التدويل المثيرة للجدل، فلم يعد الأمر يتوقف على انتقال الطلاب من بلد إلى آخر لغرض التعليم—رغم أن هذا النموذج استمر وقتاً طويلاً منذ نهاية القرن الماضي؛ بل ولا يزال شائعاً حتى اليوم—، وصارت البرامج الأكاديمية، والمؤسسات التعليمية، ومقدمو الخدمات أيضاً يتحركون عبر الحدود، الأمر الذي يعود بالفائدة على البلدان والمدن؛ حيث ترتبط أنواع مختلفة من التعليم العابر للحدود. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام ٢٠٢٥ سيكون هناك ٧,٨ مليون طالب يختارون دراسة التعليم العالي في خارج بلادهم<sup>٢٧</sup>؛ الأمر الذي يبرر الاهتمام بهذا النوع من التعليم.

<sup>27</sup> -Ka Ho Mok and Xiao Han, "The rise of transnational higher education and changing educational governance in China" in International Journal of Comparative Education and Development, Vol. 18 No. 1, 2016. DOI 10.1108/IJCED-10-2015-0007,20.

- Tim Mazzarol, Geoffrey Norman Soutar, Michael Sim Yaw Seng, "The third wave: future trends in international education " in International Journal of Educational Management, Vol. 17 Issue: 3,

<https://doi.org/10.1108/09513540310467778>, 90.

تعد مراكز التعليم الدولية أحدث وأخر التطورات في مجال التعليم عبر الحدود، وتمثل الجيل الثالث منه؛ حيث يُعد التنقل/الحراك، والتعاون بين الجامعات العالمية، والمحلية، والطلاب، ومعاهد البحث العلمي، والقطاع الخاص عناصر أساسية في هذا الصدد. ومنذ أوائل عام ٢٠٠١ بدأت الدول في تطوير كتلة حرجة من مقدمي الخدمات، والبرامج الأجنبية، والطلاب، وبدأت الموجة الثالثة أو الجيل الثالث في الظهور عالمياً<sup>٢٨</sup>.

### ١. أجيال التعليم العابر للحدود

أكدت الدراسات في مجال التعليم العالي عبر الحدود وجود ثلاثة أجيال، ويجدر الإشارة إلي أن هذه الأجيال لا يستبعد بعضها بعضاً؛ ففي الواقع تبنى، وترتكز مراكز التعليم على أنشطة الجيلين: الأول، والثاني ويوضح الجدول رقم (١) ذلك تفصيلاً.

#### جدول رقم (١): أجيال التعليم العالي عبر الحدود.

أجيال التعليم عبر الحدود	التركيز الأساسي	الوصف
الجيل الأول	حركة الطلاب/الناس تشمل حركة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، والعلماء إلي دول أجنبية لأغراض التربية، والبحث العلمي.	<u>الطلاب:-</u> إما للحصول على درجة علمية كاملة أو دراسة لفصل دراسي واحد، أو لإجراء بحث ميداني Fieldwork research، أو برامج تبادلية Exchange program. <u>أعضاء هيئة التدريس:-</u>

<sup>28</sup>Jane Knight, " Understanding Education Hubs Within the Context of Crossborder Education" in International Education Hubs :Student, Talent, Knowledge-Innovation Models .ed, Jane Knight,( Dordrecht: Springer,2014).13

أجيال التعليم عبر الحدود	التركيز الأساسي	الوصف
		للتدريس،النمو المهني،والتدعيم التعاون البحثي الدولي.
الجيل الثاني	حركة البرامج والمزودين Programme and provider mobility حيث تشمل حركة البرامج،والمؤسسات/الشركات عبر الحدود لأغراض التعليم والتدريب في دولة أجنبية.	<p><u>حركة البرامج</u>،وتشمل :</p> <p>*التوأمة <b>Twining</b> .</p> <p>* الامتياز <b>Franchised</b> .</p> <p>*الدرجات المشتركة <b>Joint/double</b></p> <p><b>award</b> .</p> <p>*التعليم من بعد/عبر المسافات.</p> <p><b>Online/distance</b></p> <p><b>Massive open online courses</b></p> <p><u>حركة المزودين</u> وتشمل:</p> <p>* أفرع الأحرم الجامعية <b>Branch</b></p> <p><b>.campus</b></p> <p>*الجامعة الافتراضية <b>Virtual</b></p> <p><b>.university</b></p> <p>*المؤسسات المستقلة <b>Independent</b></p> <p><b>institutions</b></p>

د. حنان محمود محمد عبد الرحيم

أجيال التعليم عبر الحدود	التركيز الأساسي	الوصف
الجيل الثالث	<p><b>Education hub</b> مراكز التعليم تجتذب البلدان طلاباً، وباحثين، وعمال وبرامج، ومزودين أجانب، وشركات البحوث والتنمية R&amp;D لأغراض التعليم، وإنتاج المعرفة والابتكار.</p>	<p><b>Student hub</b> <u>مركز الطالب</u> يتحرك الطلاب، البرامج والمزودين/المقدمين إلي دول أجنبية لأغراض التعليم.</p> <p><b>Talent hub</b> <u>مركز الموهبة</u> يتحرك الطلاب إلي الدول الأجنبية للتعليم والتدريب، ويمكثون من أجل التوظيف.</p> <p><b>Knowledge /</b> <u>مركز المعرفة/الابتكار</u> <b>innovation hub</b> يتحرك الباحثون، العلماء، ومؤسسات التعليم العالي، ومراكز البحوث والتنمية R&amp;D إلي دول أجنبية؛ لإنتاج المعرفة .</p>

المصدر:

- Knight, " Understanding Education Hubs Within the Context of Crossborder Education" ,15.

وفي هذا الصدد صُنِفَ التعلُّمُ العالِي عبر الحدود إلي ثلاثة أنواع رئيسية؛ وهي: الحراك الطلابي student mobility، حراك البرامج والمزودين

Program and provider mobility، مراكز التعليم Education hubs<sup>29</sup>، وسوف

يتم شرح كل منها بشيء من التفصيل.

#### \*الحراك الطلابي:الجيل الأول للتعليم العابر للحدود:

عندما يُستخدم مصطلح الحراك الطلابي بمعناه الشامل؛ فإنه عادة ما يشير إلى حركة الطلاب الدوليين الذين يأخذون درجات كاملة في الخارج، أو الطلاب الذين يتشاركون في فصل دراسي أو سنة كاملة في الخارج كجزء من برنامجهم الدراسي في جامعتهم الأم. وعلاوة على ما سبق؛ فإن تنقل أو حراك الطلاب يتضمن أكثر من مجرد برنامج أو مقر، فقد يشمل البحوث، والعمل الميداني، والتدريب الداخلي؛ كجزء من البرنامج. ونظراً لأهمية فهم الثقافات واللغات الأجنبية للطلاب، ونتيجة لعدم توافر الوقت أو التكلفة الكاملة لقضاء فصل دراسي كامل في الخارج، فيمكن بدلاً من ذلك أن يشاركوا في دورات أو ورش عمل ثقافية أو رحلات أو أنشطة على مدى زمني قصير، وكل ما سبق يُعد أشكالاً جديدة من الحراك الظاهري آخذة في الظهور، وتستحق مزيداً من الاهتمام والبحث<sup>30</sup>.

#### \*حراك البرامج ومقدمي البرامج:الجيل الثاني للتعليم العابر للحدود:

في بداية التسعينيات، بدأت حركة البرامج ومقدمي الخدمات عبر الحدود في الزيادة بشكل كبير، وأصبح لها تأثير على عدد الطلاب الذين يمكنهم الالتحاق ببرامج التعليم العالي الأجنبي، والحصول على عدد من المؤهلات والشهادات بدون مغادرة بلدهم الأم. وتشمل الأمثلة على حراك البرامج ما يلي: برامج التوأمة والامتياز، الدرجات المشتركة المزدوجة، الدورات المقدمة عبر الإنترنت؛ والتي تتضمن مراكز التدريس Teaching centres، والجامعات الافتراضية.

<sup>29</sup> Anh Pham, " Cross-Border Higher Education: Engaging East Asian Cities" in University-Community Engagement in the Asia Pacific, International and Development Education, ed., C.S. Collins (ed.), 2017. DOI 10.1007/978-3-319-45222-7\_3, 22.

<sup>30</sup> Knight, " Understanding Education Hubs Within the Context of Cross border Education", 16-17.

\* مراكز التعليم: الجيل الثالث للتعليم العابر للحدود:

ظهرت مراكز التعليم- الجيل الثالث- مؤخراً، والتي تضم أو تشمل الجيلين: الأول، والثاني من الأنشطة التعليمية عبر الوطنية، ولكنها تمثل تكويناً استراتيجياً واسعاً من الفعاليات، والأنشطة. ومن أكثر المشاركين نشاطاً في إنشاء مراكز تعليمية: هونج كونج، وسنغافورة، وماليزيا، والإمارات العربية المتحدة، وقطر في منطقة آسيا والمحيط الهادي والتي تعد الوجهة الرئيسة لتصدير التعليم خاصة بعد الإعلان الرسمي لمنظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥، واعتبار التعليم أحد السلع التي يمكن تصديرها في السوق العالمية<sup>٣١</sup>. إن الميزة الجيدة للجيل الثالث: التركيز على إنتاج المعرفة، والابتكار، خلافاً عن الجيلين: الأول، والثاني؛ واللذان ارتبطا تقليدياً بعدد من مبادرات التعليم والتدريب.

٢. مفهوم مركز التعليم:

عرفت دراسة (Knight, 2014) مركز التعليم على أنه جهدٌ منسقٌ، واستراتيجيٌ؛ لبناء كتلة حرجة من الجهات الفاعلة: والمحلية، والأجنبية؛ بما في ذلك الطلاب، والمؤسسات التعليمية، والشركات، والصناعات المعرفية، ومراكز العلوم والتكنولوجيا عبر التفاعل، والشبكات والجهات الفاعلة للانخراط في التعليم، والتدريب، وإنتاج المعرفة، ومبادرات الابتكار. ويكون هذا التخطيط من قِبَل الدولة أو المنطقة أو المدينة لبناء كتلة حرجة من أجل تعزيز قطاع التعليم العالي، والإسهام في اقتصاد المعرفة<sup>٣٢</sup>. وتعرفه دراسة (Lane, Kinser, 2011) بأنه: "منطقة مخصصة تهدف جذب الاستثمار الأجنبي والاحتفاظ بالطلاب المحليين، وبناء منطقة إقليمية السمعة؛ عن طريق

<sup>31</sup>Ka Ho Mok and Xiao Han, " The rise of transnational higher education and changing educational governance in China" in, 22.

<sup>32</sup> Knight, " Understanding Education Hubs within the Context of Cross border Education" , 14, 19.

توفير الوصول إلي التعليم والتدريب عالي الجودة لكل من الطلاب الدوليين والمحليين، وإنشاء اقتصاد قائم على المعرفة<sup>33</sup>.

ولفهم مفهوم المركز بشكل أكثر إيضاحاً، من المفيد فحص الكلمات المفتاحية الرئيسة الخمسة فيه، على النحو التالي<sup>34</sup>:

أولاً: يشير مفهوم "الجهد المخطط" إلي أن المركز يُعد مشروعاً مقصوداً أو متعمداً يضمن عادة استراتيجية وإطاراً للسياسة العامة، وبعبارة أخرى فإنه أكثر من مجرد تداخل أو مصادفة للجهات الفاعلة التي تعمل في التعليم وقطاعات المعرفة. ويساعد مفهوم التخطيط في تقليل فرص كون مركز التعليم مجرد حركة أو تدريبات على العلامات التجارية.

ثانياً: يشير مفهوم "الكتلة الحرجة" إلي أن هناك أكثر من فاعل واحد، ومجموعة من الأنشطة المعنية وهذا يعني أن أفرع الأحرار الجامعية أو برامج الامتياز، أو حقائق العلوم والتكنولوجيا بمفردها لا تشكل مركزاً؛ حيث يتجاوز مفهوم الكتلة الحرجة عمداً مجموعة عشوائية من الأنشطة العابرة للحدود، ويشير إلي وجود مجموعة أساسية من الجهات الفاعلة لضمان أن يكون تأثير الكل (المركز) أكبر من مجموع أجزائه.

ثالثاً: يشير إدراج "العناصر الفاعلة المحلية والدولية" إلي أن مركز التعليم يضم كل من المشاركين المحليين والأجانب.؛ حيث تشمل الجهات الفاعلة: المحلية، والإقليمية، والدولية؛ مثل: العلماء، والمؤسسات، والشركات، والمنظمات، ومراكز الأبحاث، والصناعات المعرفية. وتستخدم مصطلح "الفاعل" بطريقة شاملة لتغطية مقدمي الخدمات، ومنتجاتها، ومسئولياتها في عروض التعليم الخاصة بالمركز، والتدريب، والخدمات المعرفية. ويختلف تنوع الجهات الفاعلة من مركز إلي

<sup>33</sup> Jason E. Lane, Kevin Kinserm "The Cross-Border Education Policy Context: Educational Hubs, Trade Liberalization, and National Sovereignty "in NEW DIRECTIONS FOR HIGHER EDUCATION, no. 155, Fall 2011:82.

<sup>34</sup> Knight, "International Education Hubs: Collaboration for Competitiveness and Sustainability", 85-86.



آخر حسب الأسس المنطقية، ووظائف المركز؛ وبالتالي لا يتم تحديد أنواع العناصر عن قصد في التعريف.

رابعاً: تُعد فكرة "المشاركة الاستراتيجية" أساسية بالنسبة للمفهوم؛ حيث إنها تؤكد الشعور المتعمد بالتفاعل أو العلاقة بين الأطراف الفاعلة. فبرغم اختلاف طبيعة المشاركة ختلف من مركز إلي آخر؛ فإن المبدأ الأساسي هو وجود قيمة مضافة عندما تكون الجهات الفاعلة متصلة أو تتعاون أو تتشارك في مرافق وموارد مشتركة.

خامساً: يصور "التعلم والتدريب وإنتاج المعرفة ومبادرات الابتكار" فئات واسعة من أنشطة ومخرجات المحور؛ فهناك مجموعة واسعة من المبادرات أو الخدمات المتوفرة حسب نوع المركز وأولويات الجهات الفاعلة الفردية والخطة الاستراتيجية للراعي.

ولعل ماسبق يتماشى مع دراسة (Lo,2015) في تحليل مفهومات مراكز التعليم، والتي أكدت أنه بالنظر إلي جملة المفهومات يتبين تأكيدها على أهمية "الشعور المتعمد بالتفاعل أو العلاقة بين الفاعلين" في مشروع المركز، ولذلك فإن أفكار "الجهد المخطط" و"المشاركة الاستراتيجية" مدرجة دوماً في تلك التعريفات، كما يوحى التركيز على "الكتلة حرجة" و"الجهات الفاعلة: المحلية والدولية" أن المركز يشير إلي مزيج متعمد من الجهات الفاعلة الأجنبية والمحلية التي يمكن أن تنتج نتائج مهمة. وتشير عبارة "التعليم والتدريب وإنتاج المعرفة والابتكار" إلي أن مفهوم مركز التعليم لا يتعلق بالتعليم فحسب؛ بل يشمل أيضاً مجالات أخرى ذات صلة. وتكشف هذه الفكرة عن المشاركة متعددة الساحات التي تؤدي لتتوسع المبررات، والجهات الفاعلة، والأنشطة المتعلقة بمراكز التعليم. ولقد نجم عن هذا عدد من الأنواع المختلفة لمراكز التعليم<sup>35</sup>.

أعطت دراسة (Knight,2014) مزيداً من التركيز على محددتين أساسيين في تعريف المركز التعليمي؛ وهما: مخطط Planned، واستراتيجي strategic، وهذا يشير

<sup>35</sup> William Yat Wai Lo, " Revisiting the Notion of Hong Kong as a Regional Education Hub", 58.

بوضوح إلي أن تنمية المركز ليست عملية متخبطة، وينبغي أن تكون هناك بعض الأدلة على التخطيط الاستراتيجي في خطط المراكز التعليمية<sup>36</sup>.

وعلى ما سبق، يمكن للباحث تحديد مفهوم مركز التعليم على النحو التالي: "جهدٌ منسقٌ مخطط له من قِبَلِ الدولة/المدينة/المنطقة؛ لبناء كتلة حرجة من الجهات الفاعلة- المحلية والأجنبية-؛ بما في ذلك الطلاب، والمؤسسات التعليمية، والشركات، ومراكز العلوم، والتكنولوجيا؛ لتعزيز قطاع التعليم العالي، والإسهام في تحقيق اقتصاد المعرفة، بالارتكاز على مبادرات التعليم والتدريب، وإنتاج المعرفة ومبادرات الابتكار". وقد أكدت دراسة (Knight, 2014) تنوع المداخل/ النهوج والدوافع لتطوير المراكز التعليمية، فلا يوجد نموذج أو مقياس واحد يناسب جميع المداخل/ النهوج لإنشاء مركز تعليمي دولي، فكل بلد أو ولاية لديها دوافعها، ونهجها، وتوقعاتها الخاصة<sup>37</sup>.

حتى عام ٢٠١٢ لم يكن هناك سوى عدد قليل من البلدان والمدن في جميع أنحاء العالم تحاول بجدية تطوير نفسها كمراكز تعليمية؛ منها- على سبيل المثال- هونج كونج، وسنغافورة، وماليزيا، والإمارات العربية، وقطر، وبوتسوانا، والبعض الآخر؛ مثل: البحرين، وموريشيوس، وكوريا، وسيريلانكا كانت لا تزال في المراحل المتعثرة الأولية. إلا أنه بنهاية ٢٠١٧ صار هناك عدد من البلدان والمدن التي تعمل كمراكز تعليمية موثوقة، ومستدامة، وهي: سنغافورة، وماليزيا، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، وموريشيوس. تمييزاً لها عن أخرى ذات نوايا قوية لعمل مراكز تعليمية لكنها- حتى نهاية ٢٠١٧- لم تنفذ خططها بشكل كامل وتشمل بوتسوانا، هونج كونج، كوريا، البحرين، سيريلانكا.<sup>38</sup>

<sup>36</sup> Jane Knight, " Comparative Analysis of Education Hubs" in International Education Hubs: Student, Talent, Knowledge-Innovation Models .ed, Jane Knight,( Dordrecht: Springer, 2014). 186.

<sup>37</sup> Knight, " Understanding Education Hubs within the Context of Cross border Education", 14, 19.

<sup>38</sup> Jane Knight, " International Higher Education Hubs " in Encyclopedia of International Higher Education Systems and Institutions, ed., J.C. Shin, P. Teixeira, ( Dordrecht: Springer , 2018), [https://doi.org/10.1007/978-94-017-9553-1\\_251-1](https://doi.org/10.1007/978-94-017-9553-1_251-1) ,3.

ويلاحظ الإشارة إلي أن كل الدول التي لديها مراكز تعليمية هي دول صغيرة الحجم نسبياً، ومتطورة بشكل معقول، ولكنها غير قادرة على استضافة أعداد كبيرة من الطلاب الدوليين. معظم المراكز - خاصة مراكز الطلاب، والموهبة-تهدف إلي زيادة أعداد المزودين والبرامج، وبالتالي زيادة عدد الطلاب. ولكن يبدو السيناريو مختلفاً في الدول كبيرة الحجم، والتي قد تؤسس بعضها مراكز تعليمية على مستوى المدينة أو المنطقة. على سبيل المثال: تعد بوسطن مركزاً تعليمياً يركز على الجامعات ومراكز البحث، وبرغم أن بوسطن لم تكن البداية عندها بوضع خطة رئيسة Master Plan لتطوير نفسها كمركز تعليمي، فإنه يمكن وصفها بأنها أفضل مثال لمركز تعليمي على مستوى المدينة في العالم A City Level Education Hub. وعلى الجانب الآخر أعلنت الهند خطتها لإنشاء (١٢) مركز تعليمي على مستوى المدينة، لكن الفحص الدقيق لخططهم يبين أن هدفهم يقتصر على تعزيز الروابط بين مؤسسات التعليم العالي المحلية والصناعات الخاصة، ولكنهم لم يخططوا - على الأقل حتى هذا الوقت - لجعل هذه المدن مراكز للجهات الفاعلة المحلية والأجنبية العاملة تعمل بالتعاون مع أنشطة التعليم عبر الحدود<sup>٣٩</sup>.

هناك عديد من المصطلحات التي تصف المركز التعليمي، وفي الواقع تختار كل دولة / مدينة المفاهيم التي تناسب مبادراتها. على سبيل المثال تشمل المصطلحات المستخدمة حالياً بقع التعليم الساخنة education hot spot، البوابة gateway، المركز hub، والمنطقة الاقتصادية الحرة free economic zone، المدرسة العالمية global school house، مدينة العالم global village، المدينة الأكاديمية الدولية international academic city، مدينة الجامعة university town والقائمة تطول. ويكشف تحليل المصطلحات أنه فيما عدا " المنطقة الاقتصادية الحرة للتعليم العالي" فإن المصطلحات تكون أكثر توجيهاً نحو تحديد مكانة تسويقية أكثر من الإشارة

<sup>39</sup>Jane Knight, " Education Hubs: Issues, Indicators and Reflections "in International Education Hubs: Student, Talent, Knowledge-Innovation Models .ed, Jane Knight, (Dordrecht: Springer, 2014).208.

إلى نهج تجاري أو أكاديمي معين؛ على أن تتوع المصطلحات، واستخدامها قد يؤدي إلى حدوث إرباك كثير؛ فمدينة التعليم -على سبيل المثال- و مصطلح مفضل لدى كثيرين، ولكن له استخدام مغاير تماماً عن المركز التعليمي؛ فمدينة التعليم البحرانية Bahrain education city تشير إلى مجمع من المباني، وأماكن الترفيه، والمرافق التجارية، وكذلك المختبرات، والمناطق السكنية في حين أن مدينة هونج كونج التعليمية Hong Kong education city هي بوابة على شبكة الانترنت للمعلمين، والطلاب، وأولياء الأمور، والمجتمع<sup>40</sup>.

### ٣. الفرق بين مراكز التعليم وأفرع الأحرم الجامعية:

قد ينظر البعض إلى مراكز التعليم وأفرع الأحرم الجامعية على أنها كيانات واحدة على أن هذا غير صحيح، فرغم تشابهها؛ فإنها غير متطابقة. وقد عززت ذلك جملة من الدراسات يمكن الاستعانة بها في هذا الصدد.

أكدت دراسة (Knight, 2014) أن هناك علاقة بين مراكز التعليم، وأفرع الأحرم الجامعية، واستدللت على ذلك بأن أربعة من أكبر خمسة بلدان مستقبلية للفروع الأجنبية هي مراكز تعليمية بالفعل؛ حيث تبين أن أعلى البلدان المستقبلية لتلك الأفرع في عام ٢٠١١ هي: الإمارات العربية المتحدة، وسنغافورة، والصين، وقطر، وماليزيا، ونجد أن المراكز التعليمية تستضيف نحو ٤٠% من إجمالي الفروع الدولية، ويمثل أعلى تركيز من المراكز التعليمية في هذه البلدان - فيما عدا الصين- في المقابل فإن البلدان الرئيسية المصدرة للفروع؛ هي: الولايات المتحدة، وأستراليا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والهند لم يتم تحديدهم بشكل جدي على أنهم مراكز تعليم<sup>41</sup>.

لقد تناولت دراسة (Pham, 2017) العلاقة بين المراكز التعليمية، والأفرع الجامعية من منظورين؛ الأول: أنه برغم أن المحور مفهوم وكيان شاملان؛ فإننا نجد الفروع

<sup>40</sup> Jane Knight, " Regional Education Hubs: Mobility for the Knowledge Economy", 213.

<sup>41</sup> Jane Knight, " Education Hubs: Issues, Indicators and Reflections "in International Education Hubs: Student, Talent, Knowledge-Innovation Models .ed, Jane Knight, (Dordrecht: Springer, 2014), 209.

الجامعية هي مؤسسة أكاديمية فعلية يمكن أن تستخدمها الحكومات لمساعدتها في تطوير نفسها إلى مراكز تعليم<sup>٤٢</sup>. والثاني، حيث أقرت بالشراكات الدولية أو مبادرات الأفرع الجامعية- كونها واحدة من استراتيجيات المركز-؛ من أجل الحفاظ على الخريجين داخل الحدود الإقليمية و/ أو الحدود الوطنية. وبما أن حكومات البلدان المضيفة قد اعترفت جيداً بخطر فقدان المواهب الشابة؛ فإن وجود الأفرع الجامعية ليس لإبقاء الطلاب المحليين فحسب، ولكن أيضاً لجذب الطلاب الأجانب للدراسة داخل البلد المضيف. لذلك تتجاوز استراتيجيات المحور هدف استيراد البرامج أو مقدمي الخدمات إلى منع الآثار السلبية الدولية المحتملة لـ " هجرة الادمغة " والتطلعات نحو " كسب الادمغة " الإقليمية من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة<sup>٤٣</sup>.

وعليه، فإن مراكز التعليم ليست فرع حرم جامعي مفرد؛ ولكنها أشمل وأكثر من مجرد مبادرة أو مؤسسة واحدة.

#### ٤. أنواع مراكز التعليم:

هناك ثلاثة أنواع رئيسة للمراكز التعليمية تشمل: مركز الطالب، مركز الموهبة، مركز المعرفة، والابتكار. وتستند هذه النماذج الثلاثة على المبررات الدافعة للتنمية لدى المركز.

#### \*مركز الطالب Student hub:

يُعد هذا النوع الأكثر شيوعاً، ويختص بشكل تقليدي بتدريب طلاب التعليم العالي على مستوى المرحلة الجامعية undergraduate level. ويشمل هذا المركز كلاً من الطلاب المحليين، والأجانب، والمغتربين في بعض الحالات. والطلاب

<sup>42</sup> Anh Pham, " Cross-Border Higher Education: Engaging East Asian Cities" in University-Community Engagement in the Asia Pacific, International and Development Education, ed., C.S. Collins (ed.), 2017. DOI 10.1007/978-3-319-45222-7\_3, 22-25.

المغتربين expatriate student هم أبناء العمال الضيوف الذين يعملون، ويعيشون في البلدة المضيفة، ورغم أنهم يعيشون لفترة طويلة من الزمن، فإن أبنائهم لا يحصلون على الفرص التعليمية المتاحة للمواطنين المحليين نفسها، أما الطلاب الأجانب فقد يأتون من دول الجوار والتي تكون فرص التعليم بها محدودة، وقد يأتوا من دول متقاربة في السياق الثقافي أو يأتون من دول خارج المنطقة. وعلى ذلك فإن مركز الطلاب يوسع نظام التعليم على أمل تلبية احتياجات الطلاب من أصول مختلفة<sup>44</sup>.

وعلى ما سبق، يُعد الأساس المنطقي لهذا المركز هو جذب مؤسسات التعليم العالي الأجنبية وتشجيعها على تقديم برامج الامتياز، والتوأمة، أو تأسيس أفرع الأحرار الجامعية لتوسيع فرص الحصول على التعليم العالي للطلاب المحليين، توليد الإيرادات من رسوم الطلاب، تدويل نظام التعليم العالي المحلي وتطوير مؤسساته، وتحسين تصنيفها الدولي<sup>45</sup>.

#### \* مركز الموهبة Talent hubs:

يشترك مركز الموهبة مع سابقه في المبدأ نفسه، وهو دعوة مؤسسات التعليم العالي الدولية التي توفير البرامج الأكاديمية، وفرص التطوير المهني التي تستهدف الطلاب الدوليين، والمغتربين، والوطنيين، فضلاً عن الموظفين المحليين، وإضافة لما سبق، فإن مركز الموهبة له هدف أشمل وأهم يتمثل في تنمية الموارد البشرية للقوى العاملة الماهرة، وتوسيع نطاق المواهب من العمال المهرة وبناء اقتصاد قائم على الخدمات أو قائم على المعرفة a service –or– knowledge –based economy<sup>46</sup>.

<sup>44</sup> Jane Knight and Jack Lee, " An Analytical Framework for Education Hubs", in International Education Hubs: Student, Talent, Knowledge-Innovation Models .ed, Jane Knight, (Dordrecht: Springer, 2014).31.

<sup>45</sup> Anh Pham, " Cross-Border Higher Education: Engaging East Asian Cities", 24.

<sup>46</sup> Ibid, 24.

\*مركز المعرفة، والابتكار The knowledge /innovation hub :

يركز هذا المركز على إنتاج، وتطبيق المعرفة الجديدة، والتي يكون لديها القدرة على الاستخدام التجاري. إن البحث في مركز المعرفة لا يقتصر فحسب على مجال التعليم العالي، ولكنه يشمل أيضاً البحوث التي أجريت بالشراكة بين القطاعين: العام، والخاص وقطاع الشركات؛ لذلك لا يسعى مركز المعرفة لجذب المؤسسات الأجنبية للتعليم العالي فحسب، وإنما أيضاً الشركات المستقلة وبشكل أكثر تحديداً يسعى مركز المعرفة لتعزيز ثقافة البحث العلمي، ومخرجات الدولة أو المنطقة أو المدينة؛ لتصبح راعياً بارزاً في اقتصاد المعرفة العالمي. تركز بعض مراكز المعرفة، والابتكار بشكل ملحوظ على الأبحاث في مجالات العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات STEM؛ بهدف تعزيز الكفاءات، والقدرة على المنافسة في المجالات الاستراتيجية، واسقطات الخبراء، والمؤسسات المعنية باقتصاد المعرفة، ولتحقيق ذلك فإن مراكز المعرفة قد تنفذ مجموعة واسعة من الاستراتيجيات وتزيد -إلى حد كبير- التمويل العام للبحوث، وتستخدم سجلات نشر أو طلبات براءات الاختراع، وهناك استراتيجية أخرى تتمثل في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتمويل البحوث والاستفادة من الملكيات الفكرية لأغراض تجارية<sup>47</sup>.

وتعكس الأنواع الثلاثة لمراكز التعليم وظائف مختلفة للتعليم عبر الحدود؛ ففي الوقت الذي يركز مركز الطالب على الصلة بين التعليم كصناعة والتدويل، وتشكل زيادة حصة الدولة في سوق التعليم العالي العالمي أحد الشواغل الرئيسية في هذا النهج؛ يجمع نهج مركز المواهب الذي يضطلع بمهمة تنمية الموارد البشرية بين مفهوم المركز مع وظائف التدريب المهني والتقني في اقتصاد المعرفة. وأخيراً يسعى مركز المعرفة، والابتكار إلى استكشاف المنافسة الدولية؛ النهوض بالمعرفة، والاستثمار الأجنبي، والتنافس الدولي. وباختصار فإن استراتيجية مراكز التعليم تتضمن أساساً

<sup>47</sup> Jane Knight and Jack Lee, " An Analytical Framework for Education Hubs", 33-34.

دراسة مقارنة لمراكز التعليم-الجيل الثالث للتعليم العابر للحدود- في هونج كونج، وسنغافورة وإمكان الإفادة منها في مصر

وضع بلد- منطقة- مدينة في المشهدين: السياسي، والاقتصادي من المنظورات العالمية، والإقليمية<sup>48</sup>.

#### ٥. الأسس المرتبطة بمراكز التعليم:

إن مسح مراكز التعليم الموجودة حالياً، وفحصها يشير إلي وجود ثلاثة جوانب أساسية لا بد من دراستها بعمق عند تناول المراكز التعليمية هي: المستوى، والمشاركة، والتأثير.

يشير الجانب الأول إلى مستوى أو حجم المركز؛ كأن تكون دولة بأكملها Country، أو مدينة city أو منطقة zone. وهذا يشير إلي إمكانية أن يكون المركز في منطقة جغرافية محددة أو يكون أكثر انتشاراً؛ كما هو الحال في المستوى القطري Country Level. ويتضمن الجانب الثاني "المشاركة" أو جذب الجهات الفاعلة لتكون جزء من الأنشطة، والخدمات المقدمة من المركز؛ على سبيل المثال يمكن لمركز التعليم أن يشمل الجهات الفاعلة المحلية، والإقليمية، والدولية. أما الجانب الثالث فيركز على تأثير أو انتشار نفوذ، ومدى الاستفادة من مركز التعليم؛ كتوفير التعليم، العمالة المهرة، أو توليد المعارف الجديدة/الابتكار يمكن أن تستفيد منه منطقة، ولاية، دولة، أو خارجها. وهكذا فإن المفهومات الثلاثة: المستوى، والمشاركة، والتأثير مركزية لدراسة مراكز التعليم<sup>49</sup>.

وتطبيقاً على ما سبق، يمكن اعتبار ماليزيا أحد أمثلة مراكز التعليم على مستوى الدولة A-Country-level hub؛ حيث تحوي عدداً من مبادرات التعليم عبر الحدود، وتشمل (٧) أفرع دولية تقع في ولايات مختلفة، بالإضافة إلي استراتيجية لتجنيد الطلاب الدوليين على المستوى الوطني، وتتطوي على عدد من الجامعات المحلية والخارجية في جميع أنحاء البلاد. وهناك منطقة اقتصادية خاصة تسمى Iskander

<sup>48</sup>William Yat Wai Lo, " Revisiting the Notion of Hong Kong as a Regional Education Hub", 58-59.

<sup>49</sup> Knight, " Understanding Education Hubs within the Context of Crossborder Education", 22-23.



تضم مدينة تعليمية Education City وشراكات دولية متعددة، وبرامج أكاديمية مشتركة بين التعليم العالي والأجنبي. هناك حالات أخرى مثل دولة الامارات العربية المتحدة لا توجد فيها استراتيجية لمحاوَر التعليم على المستوى القطري لكن هناك عدة أنشطة تعليمية دولية تقع في مواقع أو مناطق مختلفة في الدولة. وتعتبر قطر مثلاً مثيراً لأنها تنص بوضوح في وثائق التخطيط على أنها مركز تعليم، وتعد سنغافورة أيضاً مثلاً مثيراً للاهتمام؛ حيث تعد مركزاً تعليمياً على المستوى القطري؛ وتتنويعاً على عدد كبير من السياسات والمبادرات المترابطة، ولكنها جغرافياً تسمى الدولة المدينة-كما يطلق عليها البعض - city state.

تُعد دراستنا الحالة التي تقدمها الدراسة الراهنة - من حيث المشاركة- ذات طابع دولي؛ حيث تجتذب مقدمين تعليميين، طلاب وشركات محلية، وأجنبية على حد سواء. ولهذا يفضل التمييز بين مركزاً على المستوى المحلي domestic level -والذي يشمل فاعلين محليين فحسب-، وبين مراكز التعليم الدولية، وعليه فإن التعاون والتفاعل بين الفاعلين/الجهات المحلية والدولية هي أساسية لمفهوم مركز التعليم الدولي، وقد تبدو الاختلافات بين المستوى، والمشاركة، والتأثير غامضة في هذه المرحلة.

#### ٦. تاريخ تأسيس المركز، وتطوره:

إن عدد السنوات التي تستغرقها الدولة حتى تجعل نفسها مركزاً تعليمياً له تأثير هائل على تقدم وتطور المركز؛ وعلى سبيل المثال في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ أعلنت الإمارات العربية المتحدة، وهونج كونج خطتهما لتصبحا مركزين تعليميين معترف بهما. وقد حققت الإمارات العربية المتحدة أهدافها، وكذلك هونج كونج- وإن كانت تليها في التنمية-. أعلنت ماليزيا عن مركزها التعليمي عام ٢٠٠٧، وتقدمت للأمام بشكل ملحوظ، ويرجع ذلك إلي أنها كانت جزئياً- قبل ذلك - قد أسست أفرع أحرم دولية؛ مما أسهم إيجابياً في تطورها، وبسبب إرادتها السياسية القوية<sup>50</sup>. ويعرض الجدول التالي أمثلة

<sup>50</sup> Jane Knight, " Comparative Analysis of Education Hubs" in International Education Hubs: Student, Talent, Knowledge-Innovation Models .ed, Jane Knight, (Dordrecht: Springer, 2014), 184.

دراسة مقارنة لمراكز التعليم-الجيل الثالث للتعليم العابر للحدود- في هونج كونج، وسنغافورة وإمكان الإفادة منها في مصر

لتواريخ تأسيس بعض المراكز التعليمية، وتطورها، وتطلعاتهم على المدى المتوسط أو الطويل.

جدول رقم (٢): تواريخ تأسيس بعض مراكز التعليم- على المستوى القطري-، وتقدمها.

بويسوانا	سنغافورة	ماليزيا	هونج كونج	الإمارات العربية المتحدة	قطر	
٢٠٠٨	١٩٩٨	٢٠٠٧	٢٠٠٣	٢٠٠٣	١٩٩٥	الإعلان
٢٠٠٨	١٩٩٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٣	١٩٩٥	التنفيذ
منخفض	عالٍ	متوسط- عالٍ	منخفض ض	عالٍ	عالٍ	مستوى التقدم
طلاب	معرفة	طلاب	طلاب	طلاب/موهبة	موهبة/طلاب ب	نوع المركز
طلاب/موهبة	معرفة	موهبة/معرفة	موهبة	موهبة/معرفة	موهبة/معرفة	الطموح

المصدر:

Jane Knight, " Comparative Analysis of Education Hubs" in International Education Hubs: Student, Talent, Knowledge-Innovation Models .ed, Jane Knight, (Dordrecht: Springer, 2014), 184.

ومن الجدول السابق يمكن الخروج بأنه تعد قطر، وسنغافورة من أوائل المناطق الجغرافية التي توافرت لديها رؤية واضحة في أن تصبح مراكز للتعليم؛ خاصة بعد أن أعلنت نواياها في عامي ١٩٩٥، ١٩٩٨. وقد حققت قطر في السبع عشرة سنة تقدماً كبيراً في هذا الصدد من خلال تطوير مدينتها التعليمية، وحققت سنغافورة أيضاً درجة عالية من التقدم بداية من إنشاء المشروع العالمي " المدرسة العالمية" the global

school house project في السنوات الأولى؛ انتقالاً إلي إنشاء مراكز البحث، والابتكار المكثف بحلول عام ٢٠١٢<sup>٥١</sup>.

٧. التخطيط، والسياسات، والوثائق التنظيمية للمراكز التعليمية:

هناك أربعة أنواع من الوثائق التنظيمية للمراكز التعليمية كما يلي<sup>٥٢</sup> :

\*الرؤية أو الخطة القومية A national vision or plan

وتوضح هذه الخطة الحاجة، المبررات، والأولويات بالنسبة للدولة، ودرجة ارتباطهم بتطوير مركز التعليم.

\*الخطة والسياسات على المستوى القومي national –level policies and plan

وتشمل السياسات من مختلف القطاعات؛ مثل: التربية، والاقتصاد، والموارد البشرية، وكيفية ارتباطهم بالمركز.

\*وضع خطة رئيسة للمركز أو عدد من الخطط الواضحة لمكوناته.

\* اللوائح على مستوى العمليات، والسياسات ومراقبة تنفيذ خطط مركز التعليم. ويوضح الجدول رقم (٣) لمحة عن التخطيط، والسياسات والوثائق التنظيمية لعدد من المراكز التعليمية الشهيرة.

<sup>51</sup> Knight, " Comparative Analysis of Education Hubs", 184.

<sup>52</sup> Ibid, 186-187.

جدول رقم (٣): الخطط، والسياسات، واللوائح المشكّلة لتطور بعض المراكز التعليمية.

Influential policies and regulations shaping hub development

سنغافوره	ماليزيا	هونج كونج	الامارات العربية	قطر	
توجد	توجد	لا توجد	لا توجد	توجد	الخطّة أو الرؤية الوطنية التي توجه تطور المركز على مستوى القطاع <b>Sector-level plans</b>
سنغافورة ٢١	الخطّة الوطنية	يوجد خطاب سياسي فحسب من الرئيس التنفيذي للأعوام (٢٠٠٤)/(٢٠٠٠) / (٢٠٠٩-٢٠١٢).	هناك خطة على مستوى الإمارة فحسب، وليس على المستوى القومي	خطة قطر الوطنية ٢٠٣٠	
توجد	توجد	توجد	لا توجد	توجد	الخطط على مستوى القطاع والتي تتضمن خطة المركز الاستراتيجية <b>Master/strategic hub plan</b>
منصة الصناعة ٢١	الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم العالي (خطة ٢٠٢٠)	لجنة المنح الجامعية	لا توجد خطة على مستوى الامارات فحسب	استراتيجية التعليم العالي	
توجد	بالتكوين المدينة التعليمية في اسكندر	لا توجد	على مستوى الامارة فقط والموجودة هي خطة دبي الاستراتيجية ٢٠١٥	بالتكوين تتطور من قبل صندوق قطر	القواعد التشغيلية لخطة المركز الاستراتيجية <b>Operational regulations</b>

المصدر:

Jane Knight, " Comparative Analysis of Education Hubs" in International Education Hubs: Student, Talent, Knowledge-

Innovation Models .ed, Jane Knight, (Dordrecht: Springer, 2014), 186-187.

ومن الجدول السابق يتبين أن جميع البلدان باستثناء الإمارات وهونج كونج لديها وثيقة أو رؤية على المستوى القومي/الوطني، والتي تتناول -على وجه الخصوص - أهمية ودور كون الدولة مركزاً للتعليم لأغراض التنمية الوطنية.

#### ٨. الفاعلون الرئيسيون المسؤولون عن المراكز التعليمية:-

يختلف الفاعلون الرئيسيون المسؤولون عن المراكز التعليمية في الدول المختلفة، ويوضح الجدول التالي بعضاً منها على سبيل المثال لا الحصر.

جدول رقم (٤) يوضح الفاعلين المسؤولين عن بعض المراكز -على المستوى القطري-.

سنغافورة	ماليزيا	هونج كونج	الإمارات العربية	قطر
مجلس البحث، والابتكار	وزارة التعليم العالي	وزارة التعليم، والقوى العاملة.	الحكومة على مستوى الإمارة Emirati-level government	مؤسسة قطر للتربية، العلم، تنمية المجتمع.
وزارة التجارة والصناعة Ministry of Trade and Industry	Khazanah Nasional	لجنة المنح الجامعية (UGC)	وكالة الاستثمار TECOM (Investment Agency)	تمويل قطر للبحث المحلي Qatar National Research Fund
مجلس السياحة السنغافوري.	قسم الهجرة الماليزي Malaysia External	مجلس هونج كونج للتجارة والتنمية. Hong Kong	المجلس الدولي لضمان جودة الجامعة University	معهد راند-قطر للسياسة. Rand-

دراسة مقارنة لمراكز التعليم-الجيل الثالث للتعليم العابر للحدود- في هونج كونج، وسنغافورة وإمكان الإفادة منها في مصر

سنغافورة	ماليزيا	هونج كونج	الإمارات العربية	قطر
	Trade Development Corp	Trade and Development Council	Quality Assurance International Board (Dubai)	<b>Qatar Policy Institute</b>
وزارة التعليم	وزارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار	قسم الهجرة	Knowledge and Human Development Authority, Dubai	
مجلس التنمية الاقتصادية.	وكالة المؤهلات الماليزية Malaysian Qualifications Agency	لجنة رؤساء الجامعات.		
Nat Science and Tech Board A-STAR	Malaysian Immigration Depart	Quality Assurance Authority Council		
		مجلس المنح البحثية		

## ٩. المبررات الوطنية، والعالمية للمراكز التعليمية:

من فحص الأدبيات حول المراكز التعليمية يمكن استخلاص ثلاثة مبررات رئيسية للمراكز التعليمية؛ وهي المبرر الاقتصادي، الخدمي، العالمي، وفيما يلي نبذة عن كل منهما.

### \* المبرر الاقتصادي

من وجهة نظر المنافع الاقتصادية يمكن القول بأن مراكز التعليم صُممت؛ لتوسيع القوة الناعمة؛ ولتعزيز القدرات البشرية، والتنافسية الوطنية في السوق العالمية. وهذا يشير إلي عدد لا يحصى من العواقب الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية على المجتمعات ولاسيما فيما يتعلق بتنمية القوى العاملة الوطنية<sup>٥٣</sup>. ويمكن اعتبار المراكز وسيلة لتوليد الدخل القومي من رسوم الطلاب الدوليين وتوسيع مجموعة المواهب. ويشير الأول إلي اعتماد أسلوب التشغيل الموجه نحو الأعمال التجارية، والذي يُستخدم عادة في التعليم العالي عبر الوطني. ويهدف الأخير إلي تطوير المواهب المحلية، وجذب المواهب الأجنبية، وإعادة المواهب المشتتة للوطن، ولذلك ينظر لاستراتيجية محور التعليم على أنها وسيلة لتضافر " مبادرات التعليم، والتدريب، والمعرفة، والابتكار". إن الضرورة الاقتصادية لاستراتيجية المراكز التعليمية تدل على أهمية، وصلة التعليم العالي في التحولات ما بعد الصناعة في عصر العولمة<sup>٥٤</sup>.

<sup>53</sup> Anh Pham, " Cross-Border Higher Education: Engaging East Asian Cities", 24.

<sup>54</sup> William Yat Wai Lo, " Higher Education Industry in Hong Kong and Singapore: Reflections on a Decade of Expansion " in Managing International Connectivity, Diversity of Learning and Changing Labour Markets, Higher Education in Asia: Quality, Excellence and Governance, ed., K.H. Mok, ( Singapore: Springer Science+Business Media, 2017), DOI 10.1007/978-981-10-1736-0\_7. , 125.

### \*المبرر الخدمي للطلاب

من وجهة نظر الطالب، لا يشير ظهور مركز التعليم إلي مزيد من خيارات الدول التي يمكن أن يقصدها الطلاب فحسب، ولكن أيضاً يوفر وصولاً أرخص وأسهل للتعليم الأجنبي، حيث يمكن أن يدرسوا في وطنهم أو على مقربة منه.

### \*المبرر العالمي/التدويل :

تُسهم مراكز التعليم في تدويل التعليم العالي؛ الأمر الذي يُعد استجابة من المؤسسات الأكاديمية لعالم معولم، ولعل تدويل التعليم العالي قد نبع أساساً من العولمة، وتحتاج البلدان في سعيها للتنافس مع الآخرين أن تصبح مغناطيساً للأكاديميين من الطراز العالمي، وأن تجذب الموهوبين من الطلاب، وهذا من شأنه أن يعزز التبادل الثقافي مع البلدان.

## المحور الثاني: حالات المقارنة

تعرض الدراسة مثالين للمراكز التعليمية؛ باعتبارهما حالتَي المقارنة- تطبيقاً لخطوات مدخل بيرداي-.

### ١. هونج كونج

#### ١-١. لمحة عن السياق الثقافي الوطني:

خضعت هونج كونج للاستعمار البريطاني لأكثر من ١٥٠ سنة؛ حيث كانت مستعمرة بريطانية صغيرة جغرافياً، واقتصادياً على مقربة من الصين الاشتراكية تعمل في بيئة سياسية خاصة ومستقرة نسبياً، وتسعى لتحقيق نمو مضطرد في الاقتصاد، من خلال صناعتها التحويلية، والتجارة الإقليمية.

وفي عام ١٩٩٠ انتقلت هونج كونج من النظام الاقتصادي القائم على استثمار اليد العاملة في الصناعات التحويلية من الدرجة الأولى إلي مركز أعمال عالمي<sup>٥٥</sup>. استأنفت

<sup>55</sup> Yin Cheong Cheng, Alan Chi Keung Cheung, and Shun Wing Ng, "Internationalisation of Higher Education: Conceptualization, Typology and Issues" in Internationalization of Higher Education, Education in the Asia-Pacific Region: Issues,



الصين سيادتها في هونج كونج عام ١٩٩٧، ولقد عانى المجتمع في هونج كونج من تحديات جسيمة من جراء الانتقال السياسي في يوليو ١٩٩٧ من مستعمرة بريطانية إلي منطقة إدارية خاصة في الصين (SAR) Special Administrative Region، مع الاحتفاظ بنظامها الرأسمالي، والتمتع باستقلال ذاتي بموجب مبدأ "دولة واحدة ونظامان" One Country ,Two System<sup>٥٦</sup>. وقد بلغ عدد سكان هونج كونج في منتصف ٢٠١٤ حوالي ٧,٢٣ مليون نسمة، بنسبة ٩٤% منهم من الصينيين<sup>٥٧</sup>.

## ٢-١. التعليم العالي في هونج كونج:

استند نظام التعليم العالي في هونج كونج- إلي حد كبير -إلي النظام البريطاني بسبب التاريخ الاستعماري. وقد خضعت هونج كونج للموجة الأولى من التوسع في التعليم العالي خلال الفترة الانتقالية، واستند توسع نظام التعليم العالي إلي منح عدد من مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي مركزاً جامعياً<sup>٥٨</sup>.

وتجدر الإشارة إلي أنه قبل سبعينيات القرن الماضي كان التعليم العالي في هونج كونج يُقدم بشكل رئيس من قبل جامعتين محليتين؛ هما: جامعة هونج كونج The university of hong kong -المنشأة في عام ١٩١١-، والجامعة الصينية لهونج كونج the Chinese university of hong kong -المنشأة عام ١٩٦٤- وبرغم

---

Concerns and Prospects 28, ed. Y.C. Cheng et al., (Singapore: Springer, 2016), DOI 10.1007/978-981-287-667-6\_1. , 8.

<sup>56</sup> William Yat Wai Lo and Felix Sai Kit Ng, " Trends and Developments of Higher Education Research in Hong Kong: In Pursuit of a Cosmopolitan Vision" in Higher Education Policy, 2015,( 28), 250.

<sup>57</sup> Pik Lin Choi and Sylvia Yee Fan Tang " Cross-Border Higher Education for Identity Investment: Cases of Malaysian and Indonesian Ethnic Chinese Students in Hong Kong", in Internationalization of Higher Education, Education in the Asia-Pacific Region: Issues, Concerns and Prospects 28, ed., Y.C. Cheng et al., (Singapore: Springer, 2016), DOI 10.1007/978-981-287-667-6\_8. , 159.

<sup>58</sup> William Yat Wai Lo and Felix Sai Kit Ng, " Trends and Developments of Higher Education Research in Hong Kong: In Pursuit of a Cosmopolitan Vision" in Higher Education Policy, 2015, (28), 520-521.

تأسس جامعة هونج كونج البوليتكنيكية the hong kong polytechnic، ومدينة البوليتكنيك الخاصة بهونج كونج city polytechnic of hong kong في السبعينيات وأوائل الثمانينيات على التوالي إلا أن أهدافهم التعليمية كانت لتطوير المعرفة، والمهارات التقنية، والتطبيقية التي يحتاجها الطلاب للعمل في الصناعة<sup>59</sup>.

ارتفع معدل مشاركة الطلاب الجامعيين- الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ : ٢٠ عاماً- في البرامج الممولة من الحكومة من ٢% في السبعينيات إلى ١٨ % - خلال الفترة الانتقالية-، وحين بدأت الموجة الثانية من التوسع في التعليم العالي - بعد عام ١٩٩٧ - ركزت حكومة المنطقة على أهمية التدويل<sup>60</sup>.

تعترف حكومة هونج كونج -في الوقت الحالي- بنحو (١٧) مؤسسة محلية للتعليم العالي. ويتم تمويل المؤسسات الثمانية الأبرز من قبل لجنة المنح الجامعية، وهي هيئة استشارية تأسست في عام ١٩٦٥، يعين أعضاؤها من قبل الرئيس التنفيذي لهونج كونج. وتتمثل المهمة المعلنة لهذه اللجنة في تقديم المشورة الي حكومة هونج كونج وجمهورية الصين الشعبية بشأن " تنمية وتمويل مؤسسات التعليم العالي " في هونج كونج<sup>61</sup>.

### ٣-١. دوافع تحول هونج كونج إلى مركز تعليمي: خطوات ما قبل التحول:

ارتبطت الدوافع الرئيسية للسعي لإنشاء مركز تعليمي إقليمي regional education hub ارتباطاً وثيقاً بالسياق الاجتماعي والاقتصادي المتغير لهونج كونج. وباعتبارها

<sup>59</sup> Jisun Jung and Gerard A. Postiglione, " From Massification Towards the Post-massification of Higher Education in Hong Kong " in *Mass Higher Education Development in East Asia*, Knowledge Studies in Higher Education 2, ed., (Switzerland, Springer: 2015), DOI 10.1007/978-3-319-12673-9\_7 , 120.

<sup>60</sup> William Yat Wai Lo and Felix Sai Kit Ng, " Trends and Developments of Higher Education Research in Hong Kong: In Pursuit of a Cosmopolitan Vision" in *Higher Education Policy*, 2015, (28), 520-521.

<sup>61</sup> Michael Lanford, " Perceptions of higher education reform in Hong Kong: a glocalisation perspective " in *International Journal of Comparative Education and Development*, Vol. 18 Issue: 3, <https://doi.org/10.1108/IJCED-04-2016-0007> :185.

منطقة إدارية خاصة يتعين عليها تغيير مكانتها لتصبح ذات قدرة تنافسية عالية في الصين. لقد نوعت حكومة هونج كونج الأنشطة الاقتصادية من خلال الدعوة إلي ركائز اقتصادية جديدة في السنوات الأخيرة. ويتمثل أحد هذه الركائز في تعزيز التعليم كخدمة والنظر إليه كصناعة، وهذا لن يتأتى إلا من خلال التحول إلي مركز إقليمي للتعليم<sup>62</sup>.

وانطلاقاً من تلك الدوافع، ورغبتها في خلق ركائز اقتصادية جديدة سعت هونج كونج إلى إعادة هيكلة قطاع التعليم العالي - والمقصود به القطاع الممول من الحكومة- إلا أنها وضعت الميزة التنافسية نصب عينها؛ الأمر الذي جعلها تضع جملة من الاستراتيجيات للتحول إلى مركز تعليمي، وحددت أن ذلك سيعزز قدرتها التنافسية على اجتذاب المواهب، وتنمية التعليم العالي، وتوسيع آفاق الطلاب المحليين. ولعل هناك جملة من الخطوات التي مرت بها هونج كونج، والتي أسهمت في تحولها إلى مركز تعليمي، والتي تستند في مجملها على إصلاح نظام التعليم العالي في هونج كونج، بل وركزت معظم هذه الإصلاحات على إضفاء الطابع الدولي عليه، وهذا ما سيوضح في هذا الجزء.

بدأ التعليم العالي في هونج كونج في تكثيف أنشطته -بشكل أساسي- في أوائل التسعينيات. وقد بذلت الحكومة وسلطاتها التعليمية -مثل لجنة المنح الجامعية- جهوداً كبيرة في إصلاح قطاع التعليم العالي.

لقد ظهرت فكرة التدويل للمرة الأولى في الوثائق الرسمية للتعليم العالي في هونج كونج في بداية عام ١٩٩٠. وفي عام ١٩٩٣ صدر تقرير مؤقت من قبل لجنة المنح الجامعية، والذي يحوي خطة لتنمية التعليم العالي في هونج كونج للعقد الممتد من ١٩٩١-٢٠٠١؛ بغية تحسين التعليم في هونج كونج، والاحتفاظ بوضعها الرائد في التنمية الاقتصادية والصناعية في الصين، وأسيا واعتبرت السلطات أنه من الضروري الاستثمار في الجامعات ذات المستوى العالمي أو مؤسسات التعليم المعترف بها

<sup>62</sup> Ka Ho Mok and Peter Bodycott, Hong Kong: The Quest for Regional Education Hub Status ", in International Education Hubs: Student, Talent, Knowledge-Innovation Models .ed, Jane Knight, (Dordrecht: Springer, 2014), 84.

دراسة مقارنة لمراكز التعليم-الجيل الثالث للتعليم العابر للحدود- في هونج كونج، وسنغافورة وإمكان الإفادة منها في مصر

دولياً؛ لأن هذه العملية ستؤدي لاحقاً إلى جذب الأكاديميين، والطلاب الأجانب من الدول الأخرى، ومن البر الرئيس الصيني ليأتوا إلي هونج كونج للدراسة أو للعمل. ورغم أن مصطلح التدويل لم يُنص عليه صراحة في تقرير لجنة المنح الجامعية؛ فإن النداء بالاستثمار في الجامعات ذات المستوى العالمي يكشف أن سياسة التعليم متجهة نحو التدويل<sup>63</sup>.

في عام ١٩٩٦ نشرت لجنة المنح الجامعية تقريراً آخر بعنوان "التعليم العالي في هونج كونج"، والذي أشار بوضوح إلى وجوب الاعتماد على تدويل التعليم العالي في تنمية هونج كونج كمركز تعليمي إقليمي في آسيا.

في أعقاب الأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧ أجرت حكومة منطقة هونج كونج الإدارية - المنشأة حديثاً وقتها - استعراضاً شاملاً للتعليم، وظهر مقترح لإصلاح نظامه؛ كونه عاملاً رئيسياً في رفع القدرة التنافسية العالمية لهونج كونج، وفي تطويرها المستقبلي. وقد استعرض تقرير بعنوان "التعليم العالي في هونج كونج" بعض التوصيات المثيرة للجدل؛ بشأن إصلاح نظام التعليم العالي في هونج كونج، والذي أوصت فيه الحكومة - ضمن ما أوصت - بتخطيط استراتيجي لعدد صغير من المؤسسات، وتسليط الضوء عليها، لتكون مركز الدعم من كل من: الجمهور، والقطاع الخاص؛ وذلك لضمان قدرتها على المنافسة مع الآخرين في أعلى مستوى دولي.

في مايو ٢٠٠١ قدمت لجنة المنح الجامعية تقريراً يحوي نقداً شاملاً لتنمية طويلة الأمد للتعليم العالي في هونج كونج بعنوان "التعليم العالي في هونج كونج"، والذي صدر في مارس ٢٠٠٢. ووضّح واضعو التقرير أن نظام التعليم العالي لا بد أن يخدم ثلاثة مستويات من المجتمع على النحو التالي<sup>64</sup>:

<sup>63</sup> Michael H. LEE, " Internationalizing Universities: Comparing China's Hong Kong and Singapore (1996-2006)", in Crossing Borders in East Asian Higher Education, CERC Studies in Comparative Education 27, ed. David W. Chapman and William K. Cummings and Gerard A. Postiglione, ( Dordrecht: Springer, 2016), 286-287.

<sup>64</sup> Ibid, 283-285.

المستوى الأول: سيكون لسكان هونج كونج والذين من أجلهم ستؤدي الجامعة دورها الأساسي في الحفاظ على هوية ثقافية قوية، واقتصاد قوي.

المستوى الثاني: سيكون خارج هونج كونج ولكن داخل منطقة " دلتا نهر اللؤلؤ" في مقاطعة قوانغدونغ جنوب الصين عند مصب النهر في بحر الصين الجنوبي، وهي أكثر المناطق سكاناً وعمراناً، وإحدى مراكز تطور الاقتصاد في جنوب الصين، وأيضاً البر الرئيس الصيني بأكمله، ويمكن هذا المستوى هونج كونج من اغتنام الفرص الاقتصادية. المستوى الثالث: سيكون خارج البر الرئيس الصيني حيث يجب أن تتنافس جامعات هونج كونج وفقاً للمعايير العالمية مع الدول والمؤسسات الأجنبية؛ مثل: سنغافورة، ومختصر القول إنه إذا أرادت هونج كونج أن تصبح مدينة أسيوية عالمية هذا يعني أنه لا بد أن تتنافس عالمياً .

وقد لوحظ أن هناك نية أكثر وضوحاً لتدويل التعليم العالي في هونج كونج بعد أن أصدرت الحكومة جدول أعمالها كجزء من الخطة الخمسية الحادية عشر للصين، والذي أوصى باستكشاف سبل اجتذاب مزيد من الطلاب غير المحليين للدراسة في هونج كونج، وتطوير هونج كونج إلى مركز تعليمي إقليمي<sup>65</sup>.

اتُخذت خطوة أخرى لإعادة هيكلة التعليم العالي في هونج كونج بعد أن أصدرت لجنة المنح الجامعية تقريرين آخرين في عام ٢٠١٤. وقد أثارت هذه التقارير نقطة مهمة تتعلق بفكرة أن قطاع التعليم العالي في هونج كونج-، والذي يعني في الأساس قطاع التعليم العالي " الممول من القطاع العام "ينبغي أن يتطلع إلى أن يكون مركزاً للتعليم في المنطقة -، ومع ذلك وفقاً لما أقرته لجنة المنح الجامعية، تجسدت الميزة التنافسية القوية لهونج كونج على منافسيها الآخرين أولاً وقبل كل شيء؛ في

<sup>65</sup> Pik Lin Choi and Sylvia Yee Fan Tang " Cross-Border Higher Education for Identity Investment: Cases of Malaysian and Indonesian Ethnic Chinese Students in Hong Kong", 160.

صلاتها قوية مع البر الرئيس للصين"؛ فضلاً عن مجموعة من العناصر الأخرى منها: موقعها الجغرافي والنظرة العالمية<sup>66</sup>.

#### ٤-١. السياسات الداعية لتحويل هونج كونج إلى مركز تعليمي:

أعلنت الحكومة في الخطاب السياسي لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حرصها على تعزيز هونج كونج كمدينة عالمية في آسيا؛ حيث ذكر الرئيس التنفيذي في الخطاب ما نصه: "نحن نشجع هونج كونج لتصبح مدينة آسيا في العالم، على قدم المساواة مع الدور الذي تلعبه نيويورك في أمريكا الشمالية ولندن في أوروبا"<sup>67</sup>.

في عام ٢٠٠٦ تكررت فكرة إنشاء مركز تعليمي يمكن أن يساعد هونج كونج في جذب المواهب، وتعزيز قدرتها التنافسية، وتوسيع آفاق الطلاب المحليين. ثم أعلن وزير التعليم والقوى العاملة عن إنشاء لجنة توجيهية لمركز التعليم برئاسة الأمين العام لشؤون الإدارة مع رؤساء المكاتب الحكومية كأعضاء؛ بغرض دراسة وتقديم المشورة بشأن كيفية قيام الحكومة بوضع سياسات في مجالات مثل الهجرة والعمالة<sup>68</sup>. ورغم ذلك فإن تنفيذ المركز التعليمي لم يتحقق حتى عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ عندما دفع الركود العالمي الحكومة لإعادة تقييم اقتصادها، واقتُرِحَت صناعات كقطاعات نحو المستقبل؛ اعتبر التعليم أحدها؛ نظراً للاهتمام القوي بالطلاب الصينيين القادمين من البر الرئيس لدراسة

<sup>66</sup>Ka Ho Mok, "The Quest for Regional Education Hub Status: Challenges, Possibilities and Search for New Governance in Hong Kong" in Internationalization of Higher Education, Education in the Asia-Pacific Region: Issues, Concerns and Prospects 28, ed. Y.C. Cheng et al. (Singapore: Springer, 2016), DOI 10.1007/978-981-287-667-6\_3٤٦, -47.

<sup>67</sup> University Grants Committee, "Hong Kong Higher Education; To Make a Difference; To Move with the Times", January 2004, 5.

<sup>68</sup> Ka Ho Mok and Peter Bodycott, Hong Kong: The Quest for Regional Education Hub Status ", 84-85.

التعليم العالي في هونج كونج؛ حيث يأتي أكثر من ٩٠% من الطلاب غير المحليين في المدينة من البر الرئيس<sup>٦٩</sup>.

وأكد السيد دونالد تسابنج -الرئيس التنفيذي لهونج كونج- في خطابه السياسي للفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٠ أن التعليم سيصبح واحداً من الصناعات الست الكبرى في هونج كونج. وفي الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٠ كان هناك ٩٣٣٣ طالباً غير محلي يدرسون في مؤسسات التعليم العالي في هونج كونج. وفقاً لتصنيف تايمز فإن ثلاثة من أصل ٨ جامعات من هونج كونج، وُجِدوا في تصنيف أفضل ١٠٠ جامعة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩ ولأول مرة حصلت جامعة هونج كونج على أعلى مرتبة لها؛ حيث كانت في المرتبة ١٨ من أفضل الجامعات على مستوى العالم في عام ٢٠٠٧، والمرتبة رقم ٢٤ في عام ٢٠٠٩ وهذا جعلها ثاني أعلى مرتبة في جامعات آسيا بعد جامعة طوكيو<sup>٧٠</sup>. وقد ذكر الخطاب السياسي للفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٠ بأن تطوير هونج كونج إلى مركز تعليمي ليس في مصلحة هونج كونج فحسب ولكن أيضاً في مصلحة الصين بأسرها، ويفيد في الاقتران بشكل اقتصادي أوثق بين هونج كونج، والبر الرئيس للصين بشكل عام .

وعلى ما سبق؛ فإنه منذ عام ٢٠٠٤ أصبحت رؤية تحول هونج كونج إلى مركز تعليمي إقليمي في آسيا أجندة سياسية رسمية لكل من لجنة المنح الجامعية، والحكومة.

#### ٥-١. الجهات الرئيسية، والفاعلة، وأصحاب المصلحة:

إن حكومة منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة التي يرأسها الرئيس التنفيذي هي البادئ والسلطة المسؤولة عن مركز التعليم. وتعد الجهة الفاعلة الرئيسية في وضع السياسات، وتحديد توجهات السياسة المركزية، وهي أيضاً الجهة الرئيسية التي توفر

<sup>69</sup> Jack T. Leen " The Regional Dimension of Education Hubs: Leading and Brokering Geopolitics", in Higher Education Policy, 2015, 28, International Association of Universities 0952-8733/15, [www.palgrave-journals.com/hep/](http://www.palgrave-journals.com/hep/), 81-82.

<sup>70</sup> ShunWing NG, " Can Hong Kong export its higher education services to the Asian markets?", 116-121.

التمويل، والموارد المالية، في حين أن الوكالات الأخرى أو الهيئات ذات الصلة مسؤولة عن تقديم المشورة فحسب.

إن التحول إلى مركز تعليمي عادة ما يحتاج إلى إشراك مجموعة متنوعة من الفاعلين، والأنشطة؛ فإلى جانب الحكومة، تعد لجنة المنح الجامعية (UGC) من أهم المشاركين. وحيث إن UGC لجنة استشارية غير قانونية مسؤولة عن إسداء المشورة للحكومة حول احتياجات التنمية، والتمويل لمؤسسات التعليم العالي. يمكن النظر إليها كونه الطرف الرئيس المسؤول عن خدمة وقيادة رؤية المركز التعليمي؛ كمستشار ومنسق. وتعمل UGC بشكل مباشر مع أصحاب المصلحة في التعليم العالي، ومختلف الإدارات الحكومية؛ مثل: مجلس الهجرة والتجارة (The immigration and trade and development council (TDC))، والمسؤول عن إصدار وإدارة تأشيرات دخول الطلاب غير المحليين<sup>71</sup>.

ويمكن تلخيص رؤية حكومة هونج كونج في هذا الصدد في ثلاث سمات أساسية، تشمل: الاعتقاد في فلسفة "الحكومة الصغيرة، السوق الكبيرة" تدويل المؤسسات الثمانية المحلية، والممولة من القطاع العام، السعي للدمج مع بر الصين الرئيس. وبهذه الطريقة فإن التفكير السائد للحكومة أن التعليم العالي أمر بالغ الأهمية في التطوير إلى مركز تعليمي إقليمي، وبالنسبة لتدويله فإنها تعتقد أن المؤسسات الثمانية الممولة من القطاع العام ينبغي أن تكون المحرك لذلك<sup>72</sup>.

#### ٦-١. متطلبات تنفيذ تحويل هونج كونج الي مركز تعليمي:

يتناول الجزء التالي عرضاً لخطوات تنفيذ تحول هونج كونج إلى مركز تعليمي. ويمكن القول بأن مركز التعليم في هونج كونج يتكون في مضمونه من جملة

<sup>71</sup> Ka Ho Mok and Peter Bodycott, Hong Kong: The Quest for Regional Education Hub Status ", 85-86.

<sup>72</sup> David Kinkeung Chan, " Internationalization of Higher Education as a Major Strategy for Developing Regional Education Hubs: A Comparison of Hong Kong and Singapore" in The Internationalization of East Asian Higher Education, ed. J. D. Palmer et al. ( John D. Palmer, Amy Roberts, Young Ha Cho, and Gregory S. Ching ,2011),18.



من الخطط والسياسات التي تمكن من تدويل التعليم العالي واستقطاب الطلاب الدوليين، وضمان الاستفادة منهم وتشغيلهم بعد التخرج؛ علاوة على جذب المواهب الأجنبية. كما يستند محور التعليم في هونج كونج على النظر إلى التعليم كأحدى الصناعات التي يركز عليها في التطوير؛ الأمر الذي يمكن من تصديره وتوفيره للطلاب المحليين والدوليين.

أشارت دراسة (Lo, 2017) إلى أن التصنيع، والتدويل هما النهجان اللذان اعتمدتهما حكومة هونج كونج للتحويل إلى مركز تعليمي، وذلك من خلال جملة من الخطوات كما سيتضح لاحقاً<sup>73</sup>.

فيما يتعلق بالتصنيع، فكما سبقت الإشارة إلى أن حكومة منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة اعتبرت التعليم إحدى الصناعات الست الرئيسة لتحقيق التنمية الاقتصادية؛ وعليه يجب توفير جملة من الضمانات والسياسات لتوفيره للطلاب المحليين والدوليين.

وفيما يتعلق بالتدويل؛ أعلنت لجنة المنح الجامعية عن زيادة تدريجية في عدد الطلاب غير المحليين واعتمدت في ذلك على جملة من الإجراءات؛ التي عُدَّت سبباً رئيساً في تحول هونج كونج إلى مركز تعليمي.

لتنفيذ الآيتين أو النهجين السابقين؛ فإن هونج كونج كانت بحاجة إلى جملة من المتطلبات الداخلية والخارجية المهمة لإتمام التحول إلى مركز للتعليم، كما يلي:-

---

<sup>73</sup> William Yat Wai Lo, " Higher Education Industry in Hong Kong and Singapore: Reflections on a Decade of Expansion " in Managing International Connectivity, Diversity of Learning and Changing Labour Markets, Higher Education in Asia: Quality, Excellence and Governance, ed., K.H. Mok, (Singapore: Springer Science+Business Media, 2017), DOI 10.1007/978-981-10-1736-0\_7, 126.

### \*دعم السياسات المتعلقة بالتدويل:

بدأت حكومة هونج كونج في التركيز على أهمية التدويل منذ عام ١٩٩٧؛ حيث خطت في هذا العام لزيادة نسبة الطلاب غير المحليين إلى ٤% على مستوى البكالوريوس، وفي عام ٢٠١٠ وضعت لجنة المنح الجامعية (UGC) هدفاً لزيادة الحصص المتاحة للطلاب غير المحليين إلى ٢٠% من إجمالي الأماكن، وبالتالي فإن الالتحاق غير المحلي بالبرامج الممولة من المنح الجامعية ارتفع تدريجياً من ١% في ١٩٩٧/١٩٩٨ إلى ١٥% في عام ٢٠١٣/٢٠١٤.<sup>٧٤</sup>

احتاجت هونج كونج إلى وضع مجموعة من السياسات المتعلقة بالتدويل والطلاب الدوليين. فيما يتعلق بالتدويل أعلنت لجنة المنح الجامعية عن زيادة تدريجية في عدد الطلاب غير المحليين؛ حيث وفرت الحكومة فرصاً جديدة للمنح الدراسية لاجتذاب الطلاب غير المحليين إليها عن طريق إنشاء صندوق للمنح الدراسية الحكومية في منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة بمقدار بليون دولار عام ٢٠٠٨، وفي عام ٢٠١٢ أنشئ برنامج للمنح الدراسية، واستهدف الطلاب من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والهند، وكوريا، والأهم من ذلك أن زيادة عدد الطلاب غير المحليين استخدم لتطوير قطاع التعليم العالي الممول ذاتياً، والرسم البياني التالي يوضح ذلك.<sup>٧٥</sup>

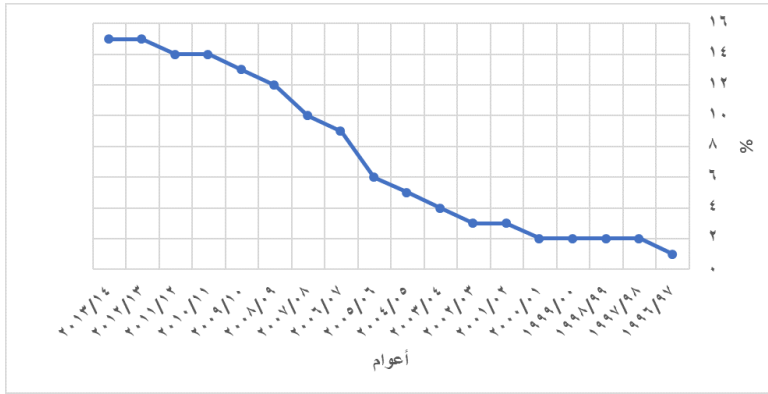
وفي الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٥ وضعت لجنة المنح الجامعية خطة تمويل ثلاثية بقيمة ٣٠ مليون دولار لدعم ٤ مبادرات حول التدويل والمشاركة مع البر الرئيسي الصيني. وفي الفترة من ٢٠١٦-٢٠١٩ قررت اللجنة توفير التمويل للجامعات لدعم جهودها في هذا المجال، على أن يكون التمويل متاحاً للتخصيص التنافسي لدعم

<sup>74</sup> William Yat Wai Lo and Felix Sai Kit Ng, "Trends and Developments of Higher Education Research in Hong Kong: In Pursuit of a Cosmopolitan Vision" in Higher Education Policy, 2015, (28), 520-521.

<sup>75</sup> William Yat Wai Lo, "Higher Education Industry in Hong Kong and Singapore: Reflections on a Decade of Expansion ", 127.

المشاريع المقدمة في الجامعات في الاستكشاف والتطوير، وبشكل أكبر في التدويل والمشاركة مع البر الرئيس بتكلفة إجمالية تصل إلى ٢٥ مليون دولار<sup>٧٦</sup>.

شكل رقم (١) رسم بياني يعبر عن تزايد عدد الطلاب غير المحليين في الفترة من ١٩٩٦-٢٠١٤.



المصدر (بتصرف):

Li Wang and Xiao Han, " Getting Connected with the Global World: The Promotion of Internationalization in University Campuses in Hong Kong and China" in Managing International Connectivity, Diversity of Learning and Changing Labour Markets, Higher Education in Asia: Quality, Excellence and Governance, ed., K.H. Mok, ( Singapore: Springer , 2017), DOI 10.1007/978-981-10-1736-0\_9, ,161.

وتدعيماً لما سبق، فقد احتاجت هونج كونج إلى وضع مجموعة من السياسات والتدابير لتصاريح دخول وإقامة الطلاب الدوليين، وإمكانية توظيفهم؛ لاجتذاب وتعيين

<sup>76</sup>University Grants Committee, "INTERNATIONALISATION AND ENGAGEMENT WITH MAINLAND CHINA", 45-46.

الطلاب المتميزين من جميع أنحاء العالم. لقد كانت هونج كونج - في الماضي - بطيئة في فهم أهمية استيعاب المواهب من البلدان الأخرى، على أن هذا الوضع تغير كثيراً فمُنذ عام ٢٠٠٢-٢٠٠٥ زادت نسبة الطلاب غير المحليين في هونج كونج من ٢ إلى ٤% ثم زادت إلى ١٠% في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٠٨ ارتفعت النسبة المئوية إلى ٢٠% في السنوات الأخيرة، وأقامت حكومة هونج كونج منحا دراسية لاجتذاب الطلبة غير المحليين، وعليه فقد قررت تحرير القيود المفروضة على تأشيرات الدخول والعمل؛ بالإضافة إلى السماح للعمل بدوام جزئي وخلال العطل، كما يُسمح للطلاب غير المحليين أيضاً بالبقاء في هونج كونج للعمل بعد التخرج.<sup>٧٧</sup>

وقد بلغ عدد إجمالي الطلاب في الجامعات التي تمولها لجنة المنح الجامعية في العام ٢٠١٥/٢٠١٦ حوالي ٩٨٨٤٢ مقارنةً بـ ٩٩٨١٧ في العام ٢٠١٦/٢٠١٧.<sup>٧٨</sup> وفي العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧ كان هناك حوالي ١٦٥٠٠ من الطلاب غير المحليين الذين يدرسون في البرامج الممولة من لجنة المنح الجامعية في جميع مستويات الدراسة (بما يمثل ١٧% من إجمالي عدد الطلاب).<sup>٧٩</sup>

#### \* دعم السياسات الداعمة لمقدمي خدمات التعليم:

لكي تصبح هونج كونج مركزاً للتعليم يجب أن تكون هناك سلسلة من تدابير السياسة العامة لدعم مؤسسات التعليم العالي وغيرها من مقدمي الخدمات؛ لتطوير وتعزيز خدمات التعليم، وبرامج التدريب المهني عبر الحدود. ومن أبرز هذه التدابير قيام هونج كونج بتقديم قروض إلى مقدمي الخدمات التعليمية.<sup>٨٠</sup>

<sup>77</sup>Yin Cheong Cheng and Alan C.K. Cheung and Timothy W.W. Yeun, " Development of a regional education hub: the case of Hong Kong" in International Journal of Educational Management, Vol. 25 No. 5, 2011. DOI 10.1108/09513541111146378, 488.

<sup>78</sup> University Grants Committee, "Key Statistics on UGC-funded Universities", 83.

<sup>79</sup> University Grants Committee, "INTERNATIONALISATION AND ENGAGEMENT WITH MAINLAND CHINA ", 46.

<sup>80</sup>Yin Cheong Cheng and Alan C.K. Cheung and Timothy W.W. Yeun, " Development of a regional education hub: the case of Hong Kong", 489.

**\*مشاركة الوكالات المركزية:**

يتطلب إنشاء مركز تعليمي مشاركة مختلف المكاتب الحكومية، وتنفيذ السياسات الداعمة لخدمات التعليم عبر الحدود، ولذلك ينبغي أن تكون هناك لجنة توجيهية مشتركة بين المكاتب القيادية، وعملية وضع السياسات ذات الصلة وتنفيذها وتنسيق الأنشطة فيما بين الوكالات والمكاتب؛ لتحقيق وتعزيز الاتفاقيات بشأن التعليم، والإشراف على التقدم المحرز من قبل المركز التعليمي وإنجازاته، والاهتمام بالنظر الي التعليم العالي كإحدى الصناعات. ومن أمثلة تلك الوكالات أنشئ المجلس البريطاني، ومجلس التعليم الدولي الأسترالي ليقوما بدور رئيس ومركزي في تسهيل وتعزيز هدف تصدير خدمات التعليم العالي في هونج كونج. ويمكن دعم هذه الوكالات من قبل جميع الأطراف المهمة؛ مثل: مجلس هونج كونج لتنمية التجارة، وقطاع التعليم العالي في هونج كونج<sup>81</sup>.

٧-١. الوظائف الاستراتيجية لمركز التعليم:

أصبح التعليم العالي في هونج كونج القوة الدافعة الرئيسة لتشكيل مركز تعليمي إقليمي؛ من خلال خدمة اثنين من الوظائف الاستراتيجية الأساسية، وهي: التصنيع في مجال التعليم، وبناء القوة الناعمة.

**\*دور مركز التعليم في صناعة التعليم:**

وفقاً للجنة المنح الجامعية عدّ تطوير هونج كونج إلي مركز تعليمي نوع من الاستثمار في اقتصاد المعرفة التنافسية؛ من خلال توفير الخدمات التعليمية للسكان غير المحليين، ولعل هذا يؤكد الصلة بين التعليم، والتنمية الاقتصادية؛ حيث أشارت الوثائق الحكومية إلي أن رؤية تطوير هونج كونج إلي مركز تعليمي ترتبط بالتنمية الاقتصادية للمدينة في سياق ما بعد الصناعة. وهكذا عندما تعهد تونغ تشي هو - الرئيس التنفيذي السابق لحكومة هونج كونج- بتطوير المدينة لتصبح مركزاً تعليمياً في عام ٢٠٠٤، اعتبر التعليم صناعة يُمكن تصديرها لتلبية الطلب المتزايد على التعليم في البلدان والمناطق المجاورة. وحدثت فكرة تصدير خدمات التعليم بعد الأزمة المالية

<sup>81</sup> Ibid, 489.

العالمية عام ٢٠٠٨ كما هو مبين في الخطاب السياسي لعام ٢٠٠٩ لـ تسانغ يام - كوين خليفة تونغ.

ويمحو قطاع التعليم في هونج كونج نحو العمل على تلبية الطلبات المتزايدة لسوق إقليمية ضخمة في هونج كونج، ودلتا نهر اللؤلؤ، والصين. ويمكنهم في هذا الصدد التعاون مع المجتمعات المهنية والصناعات الأخرى ذات الصلة لتصنيع الخدمات التعليمية، وتصديرها، وبالإضافة إلى ذلك فهناك حاجة إلى اتخاذ تدابير داعمة-من حيث الهياكل والنظم والقوانين واللوائح وضمان جودة من المؤهلات والمرافق ذات الصلة-، وستساعد هذه التدابير في زيادة تعزيز ونمو قطاع التعليم، كإنشاء مزيد من مؤسسات التعليم العالي، وجنى الفوائد الاقتصادية قصيرة وطويلة الأجل، وخلق منافع اقتصادية أخرى غير مباشرة، والإسهام في التنمية الشاملة لمنطقة آسيا والمحيط الهادي والصين<sup>٨٢</sup>.

#### \*بناء القوة الناعمة:

لتطوير مجتمع تنافسي دولي، فإننا بحاجة إلى السيطرة على الموارد الاستراتيجية، وهناك نوعان من القوة الاستراتيجية: لينة، وصلبة. وكثيراً ما يقصد بالقوة الصلبة السيطرة على الموارد الشحيحة النادرة، والبنى التحتية القوية، والأجهزة، والتكنولوجيا المتطورة. بينما تُشير القوة الناعمة إلى تأثير رأس المال البشري عالي الجودة، والشبكات البشرية المحلية، والعالمية والقدرة الفكرية عالية القيمة. ومن أجل تطوير اقتصاد قائم على المعرفة هناك حاجة ماسة إلى المهنيين ذوي المهارات العالية في الصناعات التكنولوجية المتقدمة والمهن ذات القيمة المضافة العالية؛ مثل: الأعمال التجارية، والتمويل، والاتصالات<sup>٨٣</sup>. وبعبارة أخرى فإن رأس المال البشري هو أهم الأصول أو القوة الناعمة وسط التنافس العالمي اليوم.

<sup>82</sup>Yin Cheong Cheng and Alan C.K. Cheung and Timothy W.W. Yeun, " Development of a regional education hub: the case of Hong Kong" ", 481.

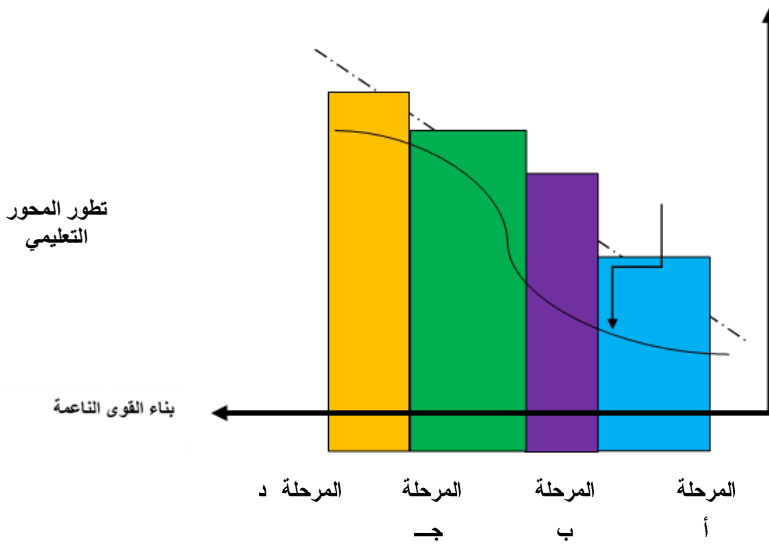
<sup>83</sup>Ibid,481.

تجدر الإشارة إلى أن تحول هونج كونج الي مركز تعليمي قد أسهم في بناء القوى الناعمة بنوعيتها: تطوير القوى البشرية المحلية واستقطاب المواهب الأجنبية للتعليم، ثم العمل في هونج كونج بعد التخرج.

#### ٨-١. طرائق تطوير مركز التعليم:

ينبغي عند تطوير مركز التعليم التركيز على كلتا الوظيفيتين الاستراتيجيتين: تصنيع التعليم، وبناء القوة الناعمة، وهذا يختلف اختلافاً كبيراً من بلد الي آخر اعتماداً على نقاط القوة في التعليم العالي وما يتصل بها من خلفية؛ فبعضهم يركز على بناء القوة الناعمة في حين يركز البعض الآخر على تصنيع التعليم، والبعض يؤكدهما معاً. وقد تكون العلاقة بين تصنيع التعليم، وبناء الطاقة الناعمة تفاعلية، ولا تعد هونج كونج استثناء من ذلك. ويوفر الشكل رقم (٢) منحنى تخيلياً لإظهار الأساليب الممكنة لتطوير مركز التعليم في هونج كونج؛ من حيث: تصنيع التعليم، وبناء القوة الناعمة.

شكل رقم (٢): يوضح رسماً تخطيطاً للأساليب الممكنة لتطوير مركز التعليم



المصدر (بتصرف):

Yin Cheong Cheng and Alan C.K. Cheung and Timothy W.W. Yeun," Development of a regional education hub: the case of Hong Kong", 482.

في الشكل السابق، عندما يتم تأسيس قوة ناعمة على مستوى معين ستمكن هونج كونج من تعزيز تصنيع التعليم، وفي السنوات العشرين الماضية أنشأت هونج كونج بالفعل قطاعاً للتعليم العالي ومجتمعات مهنية ذات سمعة طيبة وترتيب دولي، كما هو الحال في المرحلة (أ) من تطوير مركز التعليم في الشكل السابق. واستناداً إلى نقاط قوة راسخة من رأس المال البشري، بدأت هونج كونج في تعزيز تصنيع التعليم، وخلق أسواقه كما هو الحال في المرحلة (ب) من تطوير مركز التعليم. وعندما تكون هونج كونج قادرة على جني فوائد اقتصادية كبيرة وغيرها من الموارد المفيدة من التصنيع يمكن أن تُعيد استثمار هذه "الأرباح" في بناء القوة الناعمة لجذب المزيد من الطلاب، والموهوبين المهرة إلى هونج كونج، وإعطائها رأس مال بشري على مستوى أعلى كما هو الحال في المرحلة (ج) ومع زيادة القدرة البشرية المعززة في كل من قطاع التعليم العالي والمجتمعات المهنية تستطيع هونج كونج توسيع صادرات خدماتها التعليمية لدعم التنمية المستقبلية لمنطقة آسيا والمحيط الهادي، والصين، ومنطقة دلتا نهر اللؤلؤ كما في المرحلة (د) من تطوير مركز التعليم<sup>84</sup>.

#### ٩-١. تقييم مركز التعليم في هونج كونج:

حقق مركز التعليم في هونج كونج عدد من المزايا التي أفادت هونج كونج كثيراً، غير أنه على الجانب الآخر له جملة من نواحي القصور على النحو التالي:-

#### ٩-١-١. أبرز مزايا مركز التعليم الإقليمي لهونج كونج:

هناك عديد من مزايا المركز التعليمي لعل أبرزها ما يلي<sup>85</sup> :

<sup>84</sup> Yin Cheong Cheng and Alan C.K. Cheung and Timothy W.W. Yeun," Development of a regional education hub: the case of Hong Kong", 482-483.

<sup>85</sup> Ibid, 483-484.



\*بناء القدرات البشرية: إن التركيز الرئيس لمركز هونج كونج هو بناء قوة محلية لينية والتوسع فيها، وزيادة تأثيرها في منطقة آسيا، وتعزيز التآزر بين الصناعات وكما هو مبين في الشكل رقم (٢) فإن الخط المنحني، والذي يمثل تنمية مركز التعليم مدفوع ببناء القدرات ينمو إلي مادون الخط القطري ويقترّب من المحور الأفقي "أي بناء القوة الناعمة".

\*تطوير صناعة تعليم رفيعة المستوى: اعتبرت هونج كونج التعليم كأحدى صناعات الخدمات، وهي كمركز للتعليم الاقليمي يجب أن تركز أكثر على تطوير عالي المستوى والتأثير، وصناعة تعليم مكثف فكرياً؛ والذي يُمكنها من توفير رأس مال بشري عالي الجودة، وقوى ناعمة متطورة.

\*التحالف والتعاون: يعد حجم نظام التعليم في هونج كونج صغير نسبياً، وعليه فإن الجهود الرامية إلى تطوير مركز التعليم - من حيث بناء القوة الناعمة، وتصنيع التعليم في هونج كونج - يمكن أن تقوم على التعاون والتحالف عبر المؤسسات، وعبر الحدود من خلال خلق الكتلة الحرجة اللازمة من الخبرة الأكاديمية والمهنية والاستفادة من التأثير، والتآزر لتوفير خدمات تعليمية ذات مستوى عالٍ.

#### ٩-١-٢. أبرز نواحي القصور في مركز التعليم الاقليمي لهونج كونج:

رغم أن هونج كونج لديها قطاع تعليم عالي نابض بالحياة، وقادر على المنافسة دولياً؛ فإن عدد مؤسسات التعليم العالي، ومراكز البحوث والتعليم والمجتمعات المهنية لا يزال محدوداً؛ فضلاً عن كون تطوير التعليم - كأحد الصناعات - لا يزال مقيداً إلي حد كبير بهذه المساحة المحدودة لهونج كونج<sup>٨٦</sup>. وعند مقارنة حالة المركز الاقليمي مع البلدان والاقتصادات المجاورة فإن مشروع المركز الاقليمي يُعد ناجحاً لكن ليس

<sup>86</sup> ibid ", 483.

بدرجة كبيرة على وجه الخصوص عندما نقيس الأداء من حيث عدد الطلاب الدوليين الوافدين إليها<sup>87</sup>.

## ٢. سنغافورة

### ٢-١. لمحة عن السياق الثقافي الوطني:

تعد سنغافورة أكبر تجمع تهيمن عليه الصين ليس في جنوب شرق آسيا فحسب؛ ولكن أيضاً في خارج الصين الكبرى التي تضم "الصين، وتايوان، وهونج كونج، وماكاو". بلغ عدد سكان سنغافورة ٥,٤ مليون نسمة في عام ٢٠١٣ منهم ٣,٨ مليون مواطن سنغافوري مقيمين، ١,٥ مليون من العمال الأجانب والطلاب الموجودين لفترة مؤقتة. وتعد سنغافورة مجتمعاً متعدد الأعراق، والثقافات؛ فهي تتألف من السكان الأصليين الصينيين، بالإضافة إلى الماليزيين، والهنود والذين تتراوح نسبتهم بين ١٠ : ١٥ في المائة. ولهذا كان مهم بالنسبة لسنغافورة كدولة ناشئة منذ استقلالها عام ١٩٦٥ - بعد الانفصال عن ماليزيا لمدة تقل عن سنتين- تحقيق النمو الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي، والاستقرار السياسي، والانسجام العنصري، والحفاظ عليه، ولهذا وضعت حكومة سنغافورة - منذ استقلالها- سلسلة من السياسات التعليمية؛ لبناء الهوية الوطنية السنغافورية، بما في ذلك توحيد المناهج الدراسية، واشتراط اللغة الانجليزية كلغة مشتركة للتعليم<sup>88</sup>.

تعد سنغافورة قصة نجاح اقتصادي ليس لها مثيل؛ فبرغم كونها مدينة لا تزيد مساحتها عن ٧٠٠ كيلو متر مربع في نهاية شبه الجزيرة الماليزية؛ فإنها تمكنت من

<sup>87</sup> Ka Ho Mok, " The Quest for Regional Education Hub Status: Challenges, Possibilities and Search for New Governance in Hong Kong" in Internationalization of Higher Education, Education in the Asia-Pacific Region: Issues, Concerns and Prospects 28,ed. Y.C. Cheng et al.( Singapore:Springer , 2016 ),DOI 10.1007/978-981-287-667-6\_3, 52.

<sup>88</sup> Michael H. Lee, " Globalisation and History Education in Singapore", in Nation-Building and History Education in a Global Culture Globalisation, Comparative Education and Policy Research, ed., Joseph Zajda,( Dordrecht Heidelberg New York London: Springer ,2015), 131-132.

التغلب على ندرة الموارد الطبيعية، وحوالت نفسها من دولة من دول العالم الثالث إلى العالم الأول. ويقدر نصيب الفرد في سنغافورة من الناتج المحلي الاجمالي ٥٩,٩٣٦ دولار أمريكي، وهو خامس أعلى معدل في العالم؛ كما تحتل المرتبة الحادية عشر في احتياطات النقد الأجنبي في العالم بعد ألمانيا. وتضم جملة من الصناعات رائدة على مستوى العالم في الهندسة البحرية، والبشرية، والفضاء، والكيمياء، والالكترونيات، وإنتاج الأدوية، وتكنولوجيا المياه.<sup>٨٩</sup>

## ٢-٢. التعليم العالي في سنغافورة:

يرجع نظام التعليم العالي في سنغافورة الي فترة الاستعمار البريطاني؛ حيث افتتحت الحكومة الاستعمارية كلية الطب في عام ١٩٠٥ رداً على التماس من قادة المجتمع المحلي، وسميت هذه الكلية-، والتي خدمت كل من سنغافورة ومالايا- باسم كلية الملك إدوارد السابع للطب في عام ١٩٢٠، ثم أنشئت جامعة "رافلز" عام ١٩٢٨، وقدمت دبلومات في الفنون والعلوم، ووجد معظم الطلاب وظائف بعد التخرج؛ كمعلمين أو كموظفين مدنيين. ثم دُمجت كلية الملك إدوارد السابع الطبية، وكلية رافلز لتشكيل جامعة "مالايا" التي منحت درجة علمية في عام ١٩٤٩. وقد خدمت الجامعة احتياجات كل من: سنغافورة، ومالايا وأراضي بورنيو لعقد من الزمن بعد ذلك. وقد أنشئ قسمان مستقلان في الجامعة أحدهما في سنغافورة، والآخر في كوالامبور في عام ١٩٥٩، ثم شكّلت بعد ذلك جامعتان وطنيتان منفصلتان، وتأسست جامعة سنغافورة عام ١٩٦٢. وعلى ما سبق يتبين أنه حين استقلت سنغافورة كانت هناك جامعتان هما: جامعة سنغافورة - التي أنشئت رسمياً عام ١٩٦٢ -، جامعة نانينغ nanyang التي أنشئت كجامعة خاصة في عام ١٩٥٦ من قبل المجتمع الصيني، فضلاً عن ثلاث كليات في

<sup>89</sup> Peter Waring, "Singapore's global schoolhouse strategy: retreat or recalibration?", in Studies in Higher Education, 2014 /Vol. 39, No. 5, <http://dx.doi.org/10.1080/03075079.2012.754867> : 874.

دراسة مقارنة لمراكز التعليم-الجيل الثالث للتعليم العابر للحدود- في هونج كونج، وسنغافورة وإمكان الإفادة منها في مصر

الفنون، والعلوم، والتجارة. وفي عام ١٩٨٠ وافق مجلس جامعة نانينغ على اقتراح رئيس الوزراء آنذاك بدمج جامعتهم مع جامعة سنغافورة لتشكيل "الجامعة الإنجليزية الوطنية" (NUS) the englishmedium national university (NUS) وبعد تشكيل NUS تأسس معهد Nanyang التكنولوجي الانجليزي المتوسط في حرم جامعة نانينغ في عام ١٩٨١. وفي عام ١٩٩١ وافقت الحكومة على توصية من الأكاديمي البريطاني السير فريدريك دانيتون لتحويل المعهد القومي للاتصالات من جامعة هندسية الي جامعة شاملة سميت جامعة نانينج التكنولوجية NTU. أنشئت الجامعة الثالثة الممولة من القطاع العام وهي جامعة الإدارة السنغافورية The Singapore management university (SMU) في عام ٢٠٠٠، وصممت على غرار مدرسة وارثون في جامعة بنسلفانيا وقدمت درجات علمية في إدارة الأعمال، والمحاسبة، والعلوم الإنسانية. بالإضافة إلي الجامعات هناك أيضاً ٥ معاهد فنية تمنح شهادة الدبلوم وكجزء من خططها التوسيعية للتعليم العالي في أواخر الثمانينيات، افتتحت الحكومة معهدين فنيين جديدين في تتابع سريع<sup>٩٠</sup>.

إن واحدة من أهم الانجازات التي حققتها سنغافورة على مدى السنوات الخمسين الماضية منذ استقلالها عام ١٩٦٥ - كما ادعى "لي كوان يو lee kuan yew" أول رئيس وزراء لها - هو تحولها الناجح من كونها مستعمرة بريطانية سابقة في العالم الثالث إلي دولة أولى مستقلة في العالم، مع توافر القوى العاملة؛ بحسبانها المورد الوحيد الذي يمكن أن تعتمد عليه سنغافورة؛ لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل، وحيث إن القوى البشرية هي المورد الوحيد؛ عدّ التعليم العالي أداةً سياسيةً استراتيجيةً حاسمةً

<sup>90</sup>Eng Thye Jason Tan, " Singapore: A Small Nation with Big Dreams of Being a Global Schoolhouse "in" The Palgrave Handbook of Asia Pacific Higher Education", ed., C.S. Collins et al., DOI 10.1057/978-1-137-48739-1\_36, 2016, 547-548.

- Pak Tee Ng and Charlene Tann, " The Singapore Global Schoolhouse: An analysis of the development of the tertiary education landscape in Singapore", in International Journal of Educational Management, Vol. 24 No. 3, 2010. DOI 10.1108/09513541011031556, 179.

تسهل للحكومة السنغافورية تحقيق أهدافها في بناء الدولة، والتنمية الاقتصادية من خلال تحسين المنتج البشري، وضمان توفير إمدادات مستقرة من القوى العاملة عالية المستوى، والتي تضم المهنيين والفنيين؛ للحفاظ على نمو هذه المدينة العالمية في آسيا<sup>91</sup>.

### ٣-٢. دوافع تحول سنغافورة إلى مركز تعليمي، وخطوات ما قبل التحول:

بنهاية السبعينيات، بدأت سنغافورة مسارها في الإنتاج المكثف للعمالة؛ وكمنصة للشركات متعددة الجنسيات. وقد استجابت لهذا التطور بثلاث استجابات، خلقت الظروف اللازمة لتشكيل المعرفة بسنغافورة، وخطة مركز التعليم فيها. وذلك على النحو التالي:<sup>92</sup> أولاً: سياسة العمل في أعقاب توصيات عام ١٩٩١؛ حيث غيرت الخطة الاقتصادية الاستراتيجية من النظر للعمال الأجانب على أن مهاراتهم متدنية، ومؤقتة إلى اعتبار العمالة الأجنبية مكتملة دائماً وحاسمة للقوى العاملة المحلية، وتوسعت لتهيئة ظروف وإمكانات توظيف المهاجرين ذوي المهارات العالية والطلاب الدوليين في إطار مشروع المدرسة العالمية بحلول منتصف العقد الأول من القرن ٢١ كما ستلي الإشارة. ثانياً: إعادة صياغة السياسة الصناعية لتحويل الإنتاج عن طريق تحريك سلسلة القيمة كما ورد تفصيلاً في خطى التكنولوجيا الوطنيتين لعامي ١٩٩١، ١٩٩٦، وفي منصة الصناعة ٢١، وقد شكلت الحكومة المجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا المكلف بمهمة تحديد وتعزيز المجالات الرئيسية للبحث والتطوير؛ لتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية. ثالثاً: العمل على استمرار التصنيع من خلال البحث والتطوير. وعليه، فقد أدخلت سنغافورة أيضاً استراتيجية تركز على الخدمات *service-led-strategy* قُدمت

<sup>91</sup>Michael H. Lee, Researching Higher Education in "Asia's Global Education Hub": Major Themes in Singapore", in *Researching Higher Education in Asia*, Higher Education in Asia: Quality, Excellence and Governance, ed., DOI 10.1007/978-981-10-4989-7\_13 , 225-226

<sup>92</sup> Ravinder Sidhu, Kong-Chong Ho, and Brenda S.A. Yeoh, "Singapore: Building a Knowledge and Education Hub" in *International Education Hubs: Student, Talent, Knowledge-Innovation Models*. ed, Jane Knight, (Dordrecht: Springer, 2014), 125-126.

دراسة مقارنة لمراكز التعليم-الجيل الثالث للتعليم العابر للحدود- في هونج كونج، وسنغافورة وإمكان الإفادة منها في مصر

في عام ١٩٨٦؛ للتخفيف من آثار المنافسة على المنتجات الصناعية، وقيل إن سنغافورة بحاجة إلي تشجيع الشركات متعددة الجنسيات لتدعيم رؤيتها؛ كقاعدة للابتكار، ولتدعيم سعيها لاستغلال أسواق جديدة في شرق، وجنوب، وجنوب شرق آسيا. وعلى ما سبق؛ مهدت تلك العوامل الرغبة في التحول إلى مركز تعليمي، وانطلاقاً من تلك الدوافع ركزت على استخدام التعليم لتطوير الاقتصاد، والنهوض بالدولة في اتجاه اقتصاد المعرفة. وسار ذلك النهج من خلال جملة من الاستراتيجيات للتحول إلى مركز تعليمي، والتي تبدأ كظيرتها هونج كونج بسلسلة من الإصلاحات في التعليم العالي، ثم إضفاء البعد الدولي واستقطاب طلاب وجامعات عالمية على النحو التالي.

منذ أواخر الثمانينيات بدأت الحكومة سلسلة من المراجعات الشاملة لنظام التعليم العالي، واعتماد استراتيجيات إصلاحية مختلفة لتعزيزه، وجعله منافساً على مستوى السياقات الإقليمية والعالمية، كان الهدف الرئيس لإصلاح التعليم هو تحويل سنغافورة إلى مركز تعليم، وتعلم ومعلومات في منطقة آسيا والمحيط الهادي. وهناك مراحل رئيسة لإصلاحات التعليم العالي في السنوات الأخيرة، بدأت الأولى من خلال إنشاء فريق استشاري أكاديمي دولي يضم باحثين بارزين من مؤسسات التعليم العالي الدولية أو قادة المجتمع من الشركات الكبرى لمساعدة الجامعات على التطور إلى مؤسسات عالمية؛ سواء فيما يتعلق بالتعليم والبحث، وشهدت المرحلة الثانية من الإصلاحات إنشاء الجامعة الثالثة في سنغافورة في أغسطس عام ٢٠٠٠، وهدفت الحكومة في هذا الصدد إلى تقديم أساليب جديدة من التمويل والحوكمة، واعتزمت أيضاً ضخ درجة من "المنافسة الداخلية" لقطاع الجامعات. وترتبط المرحلة الأخيرة من إصلاحات التعليم العالي ارتباطاً وثيقاً بالجامعة عام ٢٠٠٢.<sup>٩٣</sup>

في عام ١٩٩١ نشرت حكومة سنغافورة تقريراً عنوانه "سنغافورة ٢١: معاً نحن

**نصنع الاختلاف "Singapore 21: together we make the difference"**

<sup>93</sup> Ka Ho Mok, "Singapore's global education hub ambitions University governance change and transnational higher education", in International Journal of Educational Management, Vol. 22 No. 6, 2008, DOI 10.1108/09513540810895444\_532-533.

والذي ركزت فيه على إبراز الكيفية التي يمكن بها لسنغافورة أن تتصدى لظهور اقتصاد المعرفة في القرن الحادي والعشرين.<sup>94</sup>

تأثرت سياسة التعليم العالي والتنمية في سنغافورة بالتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية الناجمة عن البيئات الخارجية والداخلية؛ والواقع أن سنغافورة لم تعزل نفسها عن تلك التغيرات الناجمة عن تحديات العولمة. ومن أجل التنافس مع الاقتصادات العالمية (مثل: اليابان، والمملكة المتحدة، وأمريكا)، فقد أعلن رئيس الوزراء السابق جوه تشوك تونغ في يونيو ١٩٩٧ مبادرة " المدارس المفكرة، الأمم المتعلمة" **thinking schools, learning nations**، وهي مخطط لإصلاح نظام التعليم في سنغافورة في يونيو ١٩٩٧ .

#### ٤-٢. خطوات تطوير سنغافورة إلى مركز تعليمي:

يتناول الجزء التالي عرضاً لتنفيذ تحول سنغافورة إلى مركز تعليمي وعرضاً لمكوناته. ويمكن القول بأن العناصر التي شكلت مركز التعليم في سنغافورة ترتكز على بناء منصة مركز التعليم " المرسى العالمية " *The global school house*، والتي تؤكد ضمن استراتيجياتها استقطاب وجذب الجامعات والطلاب الدوليين، وضمان الاستفادة منهم وتشغيلهم بعد التخرج؛ علاوة على جذب المواهب الأجنبية. بالإضافة لمبادرة " المدارس المفكرة، الأمم المتعلمة"، تأسيس مدينة قوائم المعرفة، وعدد من مراكز الأبحاث التي تنفذ التحول إلى مركز تعليمي.

#### ٤-٢-١. بناء منصة مركز التعليم "المدرس العالمية":

قدمت سنغافورة استراتيجيتها المرتكزة على الخدمات في عام ١٩٨٦؛ للتخفيف من آثار المنافسة على المنتجات الصناعية، وقد ذكر تقرير " اقتصاد سنغافورة: الاتجاهات الجديدة" هذه الاستراتيجية وطرح فكرة إنشاء مركز للتعليم كجزء من نهج أوسع نطاقاً لبناء الصناعات القائمة على الخدمات.

<sup>94</sup> Ibid, 531.

وتجدر الإشارة إلي أنه لم تكن "المدرسة العالمية" فكرة جديدة بالكامل، لكنها كانت الأحدث في سلسلة المبادرات السياسية التي تعزز الدور الرئيس للتعليم في دعم التنافسية الاقتصادية الوطنية. على سبيل المثال ففي عام ١٩٩١، نشرت وزارة التجارة والصناعة تقريراً في أعقاب الركود الاقتصادي في الفترة من ١٩٨٥: ١٩٨٦، والذي كان له تأثير كبير على الاقتصاد السنغافوري. وقد حدد التقرير بالفعل التعليم باعتباره أحد قطاعات الخدمات الثمانية عشر التي سيتم الترويج لها كقطاعات محتملة النمو. وعليه، فإن تقرير عام ١٩٩١ الصادر عن وزارة التجارة والصناعة- كان أول من أعلن الحاجة إلي تطوير سنغافورة؛ لتصبح مركزاً دولياً للتعليم يستخدم الموارد العالمية والتكنولوجيا العالمية والمواهب العالمية. وبعد خمس سنوات أعلن رئيس الوزراء نية الحكومة لتحويل سنغافورة إلي "بوسطن الشرق"<sup>٩٥</sup>.

وعلى غرار رؤية هونج كونج، ورغبة سنغافورة إلي أن تصبح "بوسطن آسيا" ككعبة للدبلومات والدرجات العلمية والتعليم العالي في استجابة منها للعولمة، و ظهور اقتصاد المعرفة؛ الأمر الذي جعل حكومتها تعمل على إصلاح النظام التعليمي بأكمله لتعزيز قدرتها التنافسية في السوق العالمية. وضعت سنغافورة رؤيتها المعنونة "المدارس المفكرة، تعلم الأمة" (Thinking school, learning nation) (TSLN) في عام ١٩٩٧ لتكون جزءاً من الاستراتيجية الرئيسة لسنغافورة لتحقيق هذا الهدف<sup>٩٦</sup>.

**\*رؤية مركز التعليم "المدرسة العالمية":**

حددت وزارة التجارة والصناعة رؤية مركز التعليم "المدرسة العالمية": في تقرير عام ٢٠٠٢، وكانت اللجنة المسؤولة عن ذلك التقرير قد زعمت بأن البيئتين الإقليمية والعالمية قد تغيرت بشكل كبير وأن سنغافورة بحاجة إلي تنشيط اقتصادها. وقد غطى التقرير مجموعة من المجالات (مثل: الضرائب، والأجور، ورأس المال، وتطوير قطاع

<sup>95</sup> Tan, "Singapore as a Global Schoolhouse: A Critical Review", 138.

<sup>96</sup> David Chan and Pak Tee Ng, "Similar Agendas, Diverse Strategies: The Quest for a Regional Hub of Higher Education in Hong Kong and Singapore", 494.



الخدمات).ومن بين عديد من اللجان المرتبطة بالتقرير كان هناك اللجنة الفرعية للخدمات،والتي فحصت من بين أمور أخرى "التعليم كصناعة"؛فاقتрحت في هذا الصدد زيادة إسهام قطاع الخدمات التعليمية في الناتج المحلي الإجمالي من ١,٩% في عام ٢٠٠٠ إلى ٣-٥%،واعترمت تحقيق هدف طموح باجتذاب ١٥٠.٠٠٠ طالب دولي بحلول عام ٢٠١٥.<sup>٩٧</sup>

على المستوى الاستراتيجي،صدرت ورقة سياسية بعنوان "تطوير صناعة التعليم في سنغافورة"،وأوصت بتنمية الإمكانات الاقتصادية لسنغافورة لتصبح مركزاً تعليمياً.وفي هذا الصدد ضمت سنغافورة بشكل خلاق نظاماً للتعليم العالي من ثلاثة مستويات.الطبقة الأولى هي: جامعات النخبة world class universities؛عبر دعوة (٩) جامعات عالمية؛لإنشاء أفرع لها في سنغافورة. وتتألف الطبقة الثانية من الجامعات الرئيسة الثلاثة؛الجامعة الوطنية بسنغافورة،وجامعة نانيانغ التكنولوجية،وجامعة الإدارة السنغافورية.في حين تتكون الطبقة الثالثة من خمسة جامعات بوليتكنيكية وست جامعات ومؤسسات أخرى متخصصة تتعاون مع الفروع المحلية للجامعات الأجنبية.وتعد الطبقتان:الثانية،والثالثة حجراً الأساس في قطاع الجامعات المحلية،والتي تركز أساساً على التعليم والبحث للسكان المحليين.وبالإضافة إلى ذلك أنشأت الحكومة لجنة استشارية دولية لمساعدة كل من جامعتي: سنغافورة الوطنية NUS وجامعة NTU في تحويلهما إلى جامعات ذات مستوى عالمي.<sup>٩٨</sup>

<sup>97</sup> Eng Thy Jason Tan, "Singapore as a Global Schoolhouse: A Critical Review" in Diversity of Learning and Changing Labour Markets, Higher Education in Asia: Quality, Excellence and Governance, ed. K.H. Mok, Managing International Connectivity, (Singapore: Springer, 2017), DOI 10.1007/978-981-10-1736-0\_8, 136-137.

<sup>98</sup> David Kinkeung Chan, "Internationalization of Higher Education as a Major Strategy for Developing Regional Education Hubs: A Comparison of Hong Kong and Singapore" in The Internationalization of East Asian Higher Education, ed. J. D. Palmer et al. (John D. Palmer, Amy Roberts, Young Ha Cho, and Gregory S. Ching, 2011), 24-25.

#### ٤-٢-٢. متطلبات تنفيذ تحويل سنغافورة الي مركز تعليمي:

أعلنت سنغافورة رسمياً بناء منصة مركز التعليم المعروفة باسم The global school house في عام ٢٠٠٢، والتي تركز على ثلاث استراتيجيات واسعة<sup>٩٩</sup>:

• دعوة واستقطاب مجموعة من جامعات النخبة في سنغافورة كجامعات ذات مستوى عالمي world class universities.

• جذب أعداد كبيرة من الطلاب الأجانب للانخراط في المؤسسات التعليمية الموجودة في سنغافورة .

• تحديث مؤسسات التعليم العالي المحلية من خلال شراكات دولية مع جامعات النخبة من جميع أنحاء العالم لتصبح أكثر ريادة للأعمال .

ويمكن القول بأن المنتجين الرئيسيين لرأس المال: الفكري والابتكاري والذين يقوم عليهما مشروع مركز المعرفة في سنغافورة، هي: المؤسسات العامة، الجامعات، ومؤسسات البحوث الممولة من القطاع العام مثل معاهد A\* Star. ويجب عدم إغفال الدور المهم للخبراء الأجانب الذين يجلسون في المجالس الاستشارية العلمية العديدة، والفرق الاستشارية الدولية.

ومن الجدير بالذكر أن منصة مركز التعليم المعروفة باسم " المدرسة العالمية " تركز على دعم كل من التدريس، والبحث في مؤسسات التعليم العالي وهذا يميزها عن المراكز الإقليمية الأخرى الموجهة أساساً إلي تجنيد واستقطاب الطلاب الدوليين والجامعات الأجنبية لأغراض التدريب والربح<sup>١٠٠</sup>. وهناك عديد من المزايا في متابعة هذه الرؤية، ومنها<sup>١٠١</sup>:

<sup>99</sup> Ravinder Sidhu , Kong-Chong Ho , and Brenda S.A. Yeoh , " Singapore: Building a Knowledge and Education Hub" in International Education Hubs :Student, Talent, Knowledge-Innovation Models .ed, Jane Knight,( Dordrecht: Springer,2014),126-128.

<sup>100</sup> Jane Knight," Regional Education Hubs: Mobility for the Knowledge Economy", 218-219.

<sup>101</sup> Tan,"Singapore as a Global Schoolhouse:A Critical Review",137.

أولاً: أن زيادة الإنفاق المؤسسي وإنفاق الطلاب الأجانب يغذي النمو الاقتصادي، ويخلق وظائف ذات أجور مرتفعة.

ثانياً: سيعمل تدفق الطلاب الأجانب في الإسهام برأس المال البشري في احتياجات الصناعة القائمة، والمتوقعة. ومن المتوقع أن تشارك الجامعات المحددة في الأنشطة القائمة على المعرفة (مثل: البحث، والتطوير، وتوليد براءات الاختراع، وتنمية المشاريع)، وبذلك تقترب سنغافورة من رؤيتها- التي أُعلنَ عنها لأول مرة في الثمانينيات- نحو تحقيق اقتصاد المعرفة.

ثالثاً: سيسهم العدد المتزايد من المؤسسات التعليمية على تلبية الطلب المحلي المتزايد على التعليم العالي الذي لم يتم تلبيةه في الوقت الحالي.

رابعاً: أشارت اللجنة الفرعية إلي أن التفاعل بين الطلاب المحليين، والدوليين سوف "يعزز" التنمية المجتمعية. والذي سيعمل بدوره على تعزيز الأفراد الموهوبين في سنغافورة وإمكانية إنشاء شبكة من الخريجين الدوليين في جميع أنحاء العالم.

وثمة مثال آخر على مبادرة التعليم العالي ذات النطاق الإقليمي هو "منطقة نيبال" Nepal hill وهي منطقة صممت من قبل الحكومة السنغافورية لكليات إدارة الأعمال لتوفير التدريب، وإجراء البحوث بشأن قضايا الموارد البشرية ذات الصلة بآسيا؛ ففي حين أن مبادرة المدرسة العالمية تتلقى قليل من الاهتمام في وسائل الاعلام السنغافورية في هذه الأيام، فإن هناك اهتماماً كبيراً بشأن Nepal hill<sup>102</sup>.

بدأت سنغافورة في عام ٢٠١٠ تشييد ما سمي بمدينة قوانغتشو المعرفية Guangzhou knowledge city (GKC)؛ حيث يتشارك الصندوق السنغافوري، والشركات الصينية، وحكومة بلدية قوانغتشو في امتلاك هذه المشروع. واستهدفت منه جذب ١٠ جامعات عالمية المستوى إلي مركزها

<sup>102</sup> Jack T. Leen " The Regional Dimension of Education Hubs: Leading and Brokering Geopolitics", in Higher Education Policy, 2015, 28, International Association of Universities 0952-8733/15, [www.palgrave-journals.com/hep/](http://www.palgrave-journals.com/hep/), 79.

دراسة مقارنة لمراكز التعليم-الجيل الثالث للتعليم العابر للحدود- في هونج كونج، وسنغافورة وإمكان الاستفادة منها في مصر

التعليمي. ويقول المخططون أن GKC تعد نموذجاً للتحويل الاقتصادي، ويستند هذا المشروع الي تجربة سنغافورة في إنشاء مجتمعات صناعية في الصين والهند باعتبارها" الجناح الثاني لاقتصادها، ففي عام ١٩٩٨ تعاونت الحكومة السنغافورية مع الحكومة الصينية لبناء حديقة سوتشو الصناعية ومدينة تيانجين البيئية في عام ١٩٩٤ و٢٠٠٧ على التوالي، وفي عام ١٩٩٨ ساعدت سنغافورة الهند في بناء أول حديقة تكنولوجيا المعلومات Bangalore international technology park، والتي أصبحت نموذجاً لحداثق التقنية الأخرى في الهند. كما قامت سنغافورة ببناء حداثق مماثلة في أندونيسيا وفيتنام والفلبين وتوفر هذه المبادرات منبراً آخر لسنغافورة لتوسيع نفوذها الجيوسياسي في جميع أنحاء آسيا من خلال مشاريع إنتاج المعرفة. ومن هذه الأمثلة يتضح أن سنغافورة تضع أعينها على آسيا باعتبارها المنطقة ذات الأهمية بدلاً من جنوب شرق آسيا<sup>١٠٣</sup>.

#### ٤-٢-٣. استقطاب الطلاب الدوليين والجامعات الأجنبية:

في العقد الماضي بدأت سنغافورة أيضاً في تطوير وعولمة نظام التعليم العالي بها من خلال استراتيجية سريعة، وواسعة النطاق؛ تؤكد على التنوع، وزيادة الأعمال، والتي تتضمن عناصر جذب الطلاب الأجانب. وهدفت من جراء هذا النهج التحول إلي مركز إقليمي للمواهب عالية الجودة، وللبحوث. كانت الحكومة السنغافورية قد وضعت هدفاً لجذب تدفق ١٥٠٠٠٠ طالب دولي بحلول عام ٢٠١٥ وزيادة إسهام قطاع التعليم في الناتج المحلي الإجمالي من ١,٩% إلي ٥%، ولتحقيق هذا الهدف-التمثل في زيادة عدد الطلاب الدوليين- قدمت الحكومة السنغافورية منحاً دراسية؛ بحيث تتنازل عن جزء من الرسوم الدراسية للطلاب الدوليين؛ كمكافأة لإقامتهم لمدة ثلاث سنوات في سنغافورة بعد التخرج، وبالإضافة إلي ذلك يسمح للطلاب الدوليين الذين يدرسون

<sup>103</sup>Jack T. Leen " The Regional Dimension of Education Hubs: Leading and Brokering Geopolitics", 79-80.

في (٢٢) مؤسسة معينة بالعمل لمدة تصل إلى ١٦ ساعة في الاسبوع، كما يسمح لهم بالبقاء في سنغافورة سنة واحدة للبحث عن عمل بعد التخرج<sup>١٠٤</sup>.

ويمكن القول بأنه منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي دأبت سنغافورة على دعوة الجامعات ذات المستوى العالمي؛ لاستحداث مراكز التميز في البلاد للبحث والتطوير بما يتماشى مع رؤية منصة مركز التعليم. وبحلول عام ٢٠٠٥ قبلت ١٦ مؤسسة أجنبية دعوة سنغافورة، وفي السنوات الأخيرة وسعت سنغافورة نطاق مركزها التعليمي في مزيد من التأكيد على الشراكات البحثية مع الجامعات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات في محاولة منها لأن تصبح رأس المال الابتكاري لآسيا<sup>١٠٥</sup>.

وقد نصحت الجامعات المحلية بتشكيل شراكات مع جامعات أجنبية عالية الجودة؛ كجزء من التوسع والتنوع في مشهد التعليم العالي المحلي -على سبيل المثال- كانت أول شراكة جامعية ألمانية أسيوية؛ حيث قدمت TUM Asia وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لجامعة Technische Universität München درجات جامعية مشتركة مع جامعتي: NUS و NTU، كما أطلق معهد سنغافورة الوطني للتعليم، وهو جزء من جامعة تايوان الوطنية-درجة الدكتوراه التعليمية المزدوجة المشتركة a joint dual-degree مع معهد التعليم بجامعة لندن. وتعاونت مدرسة لي كوان يو Lee Kuan Yew للسياسة العامة بجامعة كولومبيا، وكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، ومعهد الدراسات السياسية في باريس لتقديم درجة الماجستير المزدوجة<sup>١٠٦</sup>.

<sup>104</sup> William Yat Wai Lo, "Higher Education Industry in Hong Kong and Singapore: Reflections on a Decade of Expansion ", 127.

<sup>105</sup> Jack T. Leen " The Regional Dimension of Education Hubs: Leading and Brokering Geopolitics", in Higher Education Policy, 2015, 28, International Association of Universities 0952-8733/15, www.palgrave-journals.com/hep/, 71.

<sup>106</sup> Pak Tee Ng, "The global war for talent: responses and challenges in the Singapore higher education system" in Journal of Higher Education Policy and Management, Vol. 35, No. 3, 2013,, <http://dx.doi.org/10.1080/1360080X.2013.786859>:283.

## ٥-٢. الوظائف الاستراتيجية للمركز التعليمي:

بدأت سنغافورة النظر للتعليم بحسبانه إحدى صناعات الخدمات المحتملة في الثمانينيات عندما أدرك صناع السياسات أن الصناعات التحويلية ذات القيمة المنخفضة لا تستطيع المحافظة على البلد. ولقد أدت الأزمة المالية الآسيوية في عام ١٩٩٧، والتي أعقبها ركود اقتصادي عام ٢٠٠١ إلى الإلحاح بضرورة إعادة معايير اقتصاد البلاد وإعادة تشكيل المشهد التعليمي العالي في آن واحد. الأمر الذي طبق فعلياً في عام ١٩٩٨؛ حين أعلنت الحكومة عن خطتها لجذب ما لا يقل عن ١٠ جامعات عالمية المستوى. بعد بضع سنوات وسعت الحكومة هذه المبادرة لإطلاق خطة منصة مركز التعليم بهدف أن تصبح بوسطن الشرق<sup>١٠٧</sup>.

وعلى ما سبق، يمكن القول بأن المركز التعليمي في سنغافورة له دور بارز في اعتبار التعليم إحدى الصناعات الخدمية الرئيسة المسؤولة عن تطوير الدولة في مواجهة الصناعات التقليدية ذات القيمة المنخفضة، وبناء قوى بشرية و عمالة متقدمة؛ باعتبارها الموارد التي يمكن الاعتماد عليها، بل وعضدت استراتيجيتها في استقطاب الطلاب والجامعات الدولية في تطوير المواهب المحلية، وجذب المواهب الأجنبية و الإبقاء عليها للعمل، والإسهام في تطوير سنغافورة.

## ٦-٢. تقييم مركز التعليم في سنغافورة:

تشير الدراسات إلى النجاح الباهر الذي حققته سنغافورة في تحويل نفسها إلى مركز تعليمي، والذي أسهم بشكل فعال في جذب المواهب الأجنبية، وإنتاج المعرفة، والتحول نحو اقتصاد المعرفة؛ علاوة على قدرتها على استقطاب عدد من الجامعات الأجنبية والطلاب، واستادها على النظر للتعليم كإحدى الصناعات.

<sup>107</sup> Jack T. Leen " The Regional Dimension of Education Hubs: Leading and Brokering Geopolitics", in Higher Education Policy, 2015, 28, International Association of Universities 0952-8733/15, [www.palgrave-journals.com/hep/](http://www.palgrave-journals.com/hep/), 71.

لم يجر حتى الآن تقييم لنتائج وأثر المركز التعليمي-على الأقل لا يوجد تقييم عام- ومع ذلك يبدو أن هناك بعض الدروس المستفادة من مبادرة منصة مركز التعليم: المدرسة العالمية، فبعد مرور ٥ سنوات عليها انسحبت مؤسستان معروفتان من مشروع المدرسة العالمية في العامين الماضيين: مرفق البحوث الطبية الحيوية لجامعة جونز هوبكنز من الولايات المتحدة الأمريكية، وجامعة نيوساوث ويلز من أستراليا. ويشير انسحاب المؤسستين إلي وجود فجوة بين التوقعات والواقع؛ مما يدل على ضرورة قيام كل من المؤسسة الأجنبية، ومجلس التنمية الاقتصادية في سنغافورة بوضع خطط عمل قوية، ونهج عملي للتكاليف والعائد المتوقع من الاستثمارات في الجامعات الأجنبية العامة، والخاصة وأن يكون على بيئة من الجوانب الاجتماعية والثقافية والقضايا السياسية<sup>١٠٨</sup>.

وإن كان ذلك - في وجهة نظر الباحث- لا يعني إخفاق المركز التعليمي؛ فالتغير الكبير الذي قادتته سنغافورة - بالتحول إلي مركز تعليمي- يؤكد فاعلية دور المركز في صناعة التعليم، وجذب المواهب، والتحول نحو اقتصاد المعرفة.

### المحور الثالث: الواقع المصري.

تحاول مصر تطوير قطاع التعليم العالي وتوسيعه منذ نشأته وحتى الوقت الراهن، ومع سعي دول العالم إلى الاستجابة لتأثيرات العولمة وانتشار تطبيقات جيل التعليم العابر للحدود جاهدت مصر لتكون ضمن مصاف الدول الأخذة بهذا الاتجاه . وفيما يلي عرض للجهود الراهنة في هذا الصدد.

شاركت مؤسسات التعليم العالي في مصر لمدة طويلة في طائفة من المساعي الدولية من خلال جملة من الجهود التي تشمل بعض أجيال التدويل وتحديداً: الأول والثاني .

<sup>108</sup> Knight, " Regional Education Hubs: Mobility for the Knowledge Economy", 220.

تشمل الجهود الممثلة لأجيال التعليم العابر في مصر الحراك الدولي للطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، وبرامج التوأمة العالمية، وبعض الشراكات مع الهيئات الدولية، ويتسبب النوعان الأخيران في اجتذاب الطلاب الدوليين للدراسة في مصر .

#### أ. الحراك الدولي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس

يشمل الحراك الدولي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس جزأين:

١. الحراك الدولي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس المصريين إلى الخارج.

٢. الحراك الدولي للطلاب الوافدين إلى مصر "

ويعني الحراك الدولي نحو الخارج انتقال أعضاء هيئة التدريس والطلاب المصريين

إلى الخارج للدراسة

في حين يشير الحراك نحو الداخل إلى انتقال الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الأجانب إلى مصر؛ بغرض الدراسة القيام بالمهام العلمية المختلفة.

ب. برامج التوأمة العالمية، والدرجات العلمية المشتركة:

تحقيق التوافق بين النظم العالمية المصرية ونظيراتها الأوروبية، وذلك من خلال جملة من المحاضرات وورش العمل في مختلف الجامعات المصرية بالتعاون مع مكتب برنامج الاتحاد الأوروبي لدعم التعليم العالي<sup>١٠٩</sup>. وعلى سبيل المثال أكدت جامعة الإسكندرية في هذا الصدد اهتمامها بدعم التعاون الدولي وانشاء الدرجات العلمية المشتركة و المزوجة مع كبرى الجامعات العالمية وخاصة الماليزية منها؛ حيث عقدت ١٦ اتفاقية مع جامعاتها، وغيرها من الأمثلة الكثير<sup>١١٠</sup>.

ج. الشراكات والتبادلات العلمية مع الهيئات الدولية:

مثل الشراكة مع هيئة فولبرايت بموجب بروتوكول تعاون بين الحكومتين: المصرية، والأمريكية، والشراكة مع الهيئة الألمانية للتبادل العلمي DAAD

<sup>١٠٩</sup> محمد عبدالله محمد عبدالله الفقي، " تدويل التعليم العالي : مدخل لتحقيق رؤية مصر في التعليم العالي ٢٠٣٠" في مجلة كلية التربية-جامعة المنوفية، مجلد ٣٢، عدد ٤ (٢٠١٧): ١٠٣-١٠٤.  
<sup>١١٠</sup> دراسة د. عبد الناصر اليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بؤسسات التعليم العالي عبد الناصر وعماد نجم ص ١١٧ ياريت مرجع اصلي



بموجب الشراكة العلمية والبحثية بين مصر، وألمانيا في مجالات التعليم العالي، والعلوم، والتكنولوجيا، والابتكار<sup>١١١</sup>

#### د. إنشاء فروع للجامعات الأجنبية في مصر:

بدأت مصر في إنشاء الجامعات الأجنبية مع مطلع القرن العشرين من خلال الجامعة الأمريكية، واستكملت ذلك بإنشاء عدد من الجامعات الخاصة ذات الشراكات الأجنبية؛ مثل: الجامعة الألمانية، والفرنسية، والأهرام الكندية واليابانية، والبريطانية.

كما تقدم مصر بعض أنشطة تدويل المناهج داخل مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، والذي يمكن اعتباره أحد أنشطة الجيل الأول للتعليم العابر للحدود. ومن أبرز الأمثلة في هذا الصدد: مشروع ميدا ستار للمفوضية الأوروبية مع جامعات: النيل، عين شمس، بورسعيد، سوهاج، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري لتطوير برامج الدراسات العليا، ومن هذه الأمثلة في الجامعات الحكومية أيضا برنامج المنصورة مانشستر Mansoura – Manchester programme، والذي بدأت الدراسة فيه مع بداية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ حسب الاتفاقية الموقعة مع جامعة مانشستر<sup>١١٢</sup>

يشير العرض السابق إلى جملة من الجهود الممثلة لبعض أنشطة الجيلين: الأول، والثاني في مصر على أن الجهود لاتزال محدودة ومتفاوتة وقد أرجعت دراسة (هلال، علي، ٢٠١٢) ذلك إلى غياب رؤية استراتيجية واضحة لتطوير القدرة المؤسسية للتعليم العالي في مصر بما يتلاءم مع متطلبات التدويل مسبقاً، وأكدت ضرورة وجود استراتيجية للتدويل لإضفاء شرعية على إشراك المعنيين في النشاطات الدولية. وأوصت في هذا الصدد بالعمل على اجتذاب الطلاب الوافدين وتقديم التسهيلات المحفزة لذلك، علاوة على ضرورة نشر فروع للجامعات المصرية في الخارج<sup>١١٣</sup>

<sup>١١١</sup> الفقي، "تدويل التعليم العالي: مدخل لتحقيق رؤية مصر في التعليم العالي ٢٠٣٠،" ١٠٤.

<sup>١١٢</sup> محمد، عماد نجم عبد الحكيم مصطفى، "آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي في كندا ومصر: دراسة مقارنة"، ١١٥-١١٦.

<sup>١١٣</sup> ناجي عبد الوهاب هلال، علي عبدالرؤوف محمد نزار، "تدويل التعليم العالي المصري على ضوء تحديات العولمة رؤية مستقبلية" في مستقبل التربية العربية، مجلد ١٩، عدد ٧: (إبريل ٢٠١٢): ٢٢٨-٢٣٠.

دراسة مقارنة لمراكز التعليم-الجيل الثالث للتعليم العابر للحدود- في هونج كونج، وسنغافورة وإمكان الإفادة منها في مصر

وتوجه الدولة اهتماماتها الآن إلى تبني أنشطة التعليم العابر للحدود، وتقديم سلسلة من السياسات الداعمة له. فقد رسمت في الخطة الاستراتيجية للتعليم العالي ملامح تلك الأنشطة، وأكدت بصدور رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تعكس بوضوح اهتمام الدولة في هذا الصدد.

تؤكد استراتيجية التعليم العالي المصري عنصر العالمية، وترجمت ذلك في انشاء فروع جامعات دولية؛ فقد عرضت الاستراتيجية ٢٢ مشروعاً تابعاً لوزارة التعليم العالي، منها المشروعات من ١٨-٢٢ متعلقة بأفرع الجامعات الأجنبية، بالإضافة إلى عدد من المشروعات المتعلقة بالجامعات الأهلية الدولية من مشروع رقم (١-٧)؛ منها: جامعة الجلالة، والجامعة اليابانية، جامعة الملك سليمان "قرع شرم الشيخ"<sup>١١٤</sup>. وأشارت الاستراتيجية -فيما يتعلق بإنشاء فروع للجامعات الأجنبية- الي صدور قانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن إنشاء وتنظيم فروع للجامعات الأجنبية داخل جمهورية مصر العربية، وكذا قرار رقم ٤٢٠٠ لسنة ٢٠١٨ بشأن تشكيل اللجنة المختصة بفحص ودراسة طلبات إنشاء فروع للجامعات الأجنبية داخل ج.م.ع، والمؤسسات الجامعية وتنظيم عملها، وتحديد الشروط، والطلبات اللازمة لإنشائهما. وأوضح مجمع الجامعات الكندية والأوروبية *European university in Egypt* على سبيل المثال في أسبانيا هناك جامعة بولتكنيك كاتالونيا "جاري التفاوض بشأنها" أما في النمسا فهناك جامعة التكنولوجيا "فيينا" وجامعة كونست وجامعة يوهانس كيلر، وفي انجلترا هناك مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية وجامعة سنترال لانكشاير وجامعة لندن وجامعة إيست لندن وجاري تنفيذها جميعاً<sup>١١٥</sup>

<sup>١١٤</sup> وزارة التعليم والبحث العلمي، "استراتيجية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ضوء خطة التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠"، ١٠-١٢، متاح خلال الموقع الإلكتروني لبوابة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. تاريخ الدخول ٣ ابريل ٢٠١٩

<http://portal.mohe.gov.eg/ar-eg/Pages/default.aspx>

<sup>١١٥</sup> وزارة التعليم والبحث العلمي، "استراتيجية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ضوء خطة التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠"، ٤٤، ٤٦.

تعد رؤية مصر ٢٠٣٠ خارطة الطريق التي ترغب مصر من خلالها تحقيق التقدم المنشود في كل قطاعاتها وعلى رأسها التعليم. وتعكس الرؤية اتجاه مصر الواضح لإضفاء البعد الدولي على قطاعات التعليم، حيث تبرز الجهود في هذا الصدد وتؤكد عدداً من البرامج الإصلاحية لعلاج نقاط القصور المتعلقة بها.

أشار المؤشر الثامن التابع لمخرجات النظام التعليم المصري في محور التعليم والتدريب برؤية مصر ٢٠٣٠ نسبة الطلاب الوافدين من اجمالي المقيد بالجامعات المصرية حسب التخصص ويستدل من هذا المؤشر على مدى تنافسية منظومة التعليم العالي وقدرتها على جذب الطلاب الدوليين للالتحاق بالبرامج التعليمية المختلفة على اختلاف التخصصات التي تقدمها فبينما يقدر الوضع الحالي بنسبة ٢% تهدف مصر الي زيادة النسبة الي ٣% عام ٢٠٢٠ والي ٦% عام ٢٠٣٠<sup>١١٦</sup>

وفي هذا الصدد أشارت الرؤية في أحد برامجها الإصلاحية والمعنون " التوسع في إنشاء مؤسسات التعليم العالي بالمشاركة مع القطاعين: الأهلي، والخاص" الي ضرورة التوسع في إنشاء بعض البرامج المصرية الأجنبية المشتركة في تخصصات تخدم سوق العمل<sup>١١٧</sup>، وفي برنامجها" تطبيق نظام معادلات الشهادات المصرية والاعتراف بالشهادات العليا " هدف البرنامج إلى تدويل الجامعات المصرية من خلال معادلة الشهادات وهي تعد مبادرة فعالة حيث يتم تحديث منظومة التعليم العالي باستمرار، ويعد هذا البرنامج من البرامج عالية التكلفة، ومن المتوقع البدء في تنفيذه في عام ٢٠٢٠ والانتهاج من تنفيذه عام ٢٠٢٥<sup>١١٨</sup>.

<sup>١١٦</sup> وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، "المحور السابع : التعليم والتدريب " في استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠، ١٦٢.

<sup>١١٧</sup> المرجع السابق، ١٦٥، ١٧٦.

<sup>١١٨</sup> المرجع السابق، ١٧٦.

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن الجهود التي قامت بها مصر في تنفيذ أنشطة التعليم العابر للحدود تقتصر على بعض أنشطة الجيلين: الأول، والثاني، بينما لم تضع مصر أي سياسات رسمية تعبر عن عزمها لانتهاج التحول الي محور أو عدد من المحاور التعليمية؛ رغم توافر عدد من الأنشطة المعينة على ذلك، وعلى رأسها جذب الطلاب الدوليين، والعمل على جذب فروع لجامعات أجنبية؛ الأمر الذي يحتم تكاتف الجهود لتنفيذ ذلك على المستوى الرسمي، والإعلان عن خطة على المستوى القومي لتطبيق التحول إلى محور تعليمي.

### المحور الرابع: المناظرة، والدراسة المقارنة التفسيرية

تتأسس الدراسة الحالية على الفرض التالي: أن الأخذ بتطوير مصر إلى مركز تعليمي يسهم في ترسيخ مفهوم التعليم العالي كصناعة ويعمل على تنميته المستقبلية، وجذب المواهب، فمن خلال التعرض لخبرتي هونج كونج وسنغافورة في تأسيس المراكز التعليمية يتبين أن كلتا الدولتين قد نجحتا في تطوير نفسها إلى مركز تعليمي، وإن اختلفت رغبتهما في حدود المركز؛ فسنغافورة تسعى لأن تكون مركزاً عالمياً وليس إقليمياً فحسب، بينما تضع هونج كونج النشاط الإقليمي لمنطقة الصين الكبرى نصب عينيهما، إلا أنه قد ساعد تحولها الي مراكز تعليمية في ترسيخ مفهوم التعليم العالي كصناعة، والإسهام في تنميته، وجذب المواهب إليها.

ووفقاً لمدخل بيرداي؛ فقد تم عرضت خطوتنا الوصف، والتفسير خلال عرض المركزين: الأول، والثاني، وفي هذا المحور ستعرض خطوتنا المقابلة، والمقارنة على النحو التالي:

#### ١. المقابلة أو المناظرة:

تتم خطوة المقابلة على مستويين: أولهما مقابلة المراكز التعليمية في حالتها المقارنة - على حده - بما جاء في الإطار النظري (من الجانب المعياري)؛ لتحديد مدى التقارب أو التباعد بين التطبيقات والناحية النظرية؛ وهذا قد تمت الإشارة إليه ضمناً في المركزين: الأول، والثاني للدراسة لذا لن يتم تكراره هنا. ثانيهما: مقابلة واقع المراكز

د. حنان محمود محمد عبد الرحيم

التعليمية في حالتي المقارنة مع بعضهما البعض في كل محور من محاور البحث؛ الأمر الذي يُفضي إلي تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين الدولتين. ويوضح جدول رقم (٥) مقابلة/مناظرة المراكز التعليمية في حالتي المقارنة: سنغافورة، وهونج كونج.

جدول رقم (٥): مقابلة/مناظرة المراكز التعليمية في حالتي المقارنة: سنغافورة، وهونج كونج.

المركز التعليمي لهونج كونج	المركز التعليمي لسنغافورة	
طلاب	معرفة	نوع المركز التعليمي
تعد هونج كونج مركزاً على مستوى المدينة city zone ،وقد يطلق البعض عليها دولة - مدينة.	تعد سنغافورة مركزاً على مستوى المدينة city zone ويمكن اعتبارها مركزاً تعليمياً على مستوى الدولة/المدينة city-state level كما يسميها البعض-.	
أعلنت هونج كونج عن المركز التعليمي في عام ٢٠٠٣ غير أن التنفيذ قد تأخر حتى عام ٢٠٠٨.	أعلنت سنغافورة نفسها كمركز تعليمي؛ ونفذت ذلك في عام ١٩٩٨	تاريخ التأسيس
تسير هونج كونج في الوقت الراهن بخطى متناسبة، أسرع مما قبل، ولذا يمكن تصنيف مستوى التقدم في مركزها التعليمي على أنه منخفض-متوسط.	حققت سنغافورة درجة عالية من التقدم في مركزها التعليمي منذ إعلانها، وحتى الوقت الراهن بداية من إنشاء منصة مركز التعليم: المدرسة العالمية، انتقالاً إلى إنشاء مراكز بحث وابتكار مكثف في الوقت الراهن.	مستوى التقدم في المركز
تطمح هونج كونج في التحول إلي مركز موهبة في الفترات القادمة	تطمح سنغافورة إلى مزيد من التقدم لتتحول إلى مركز للمعرفة/والابتكار.	طموحها
لا توجد خطة استراتيجية توجه عمل	توجد خطة استراتيجية توجه تطور	الخطة أو الرؤية

المركز التعليمي لهونج كونج	المركز التعليمي لسنغافورة	
المركز التعليمي لهونج كونج، فهى تسيير على ما أوردته بعض الخطابات السياسية المقدمة من الرؤساء التنفيذيين	مركزها التعليمي، وهو ما أسمته؛ سنغافوره ٢١.	الوطنية التي تُوجه تطور المركز
يمكن الاعتماد على منصة الصناعة ٢١.	يمكن الاعتماد على وثائق وقرارات لجنة المنح الجامعية في هذا الصدد.	خطة المركز الرئيسية Master hub plan
يتضافر في هذا الصدد عدد من الفاعلين المسؤولين عن المركز وهم: مجلس البحث والابتكار، وزارة التجارة والصناعة، مجلس السياحة السنغافوري، وزارة التعليم، مجلس التنمية الاقتصادي.	يتضافر في هذا عدد من الفاعلين ومنها: وزارة التعليم والقوى العاملة، ولجنة المنح الجامعية، ومجلس هونج كونج للتجارة والتنمية، وقسم الهجرة، ولجنة رؤساء الجامعات، ومجلس المنح الجامعية	الفاعلون الرئيسيون المسؤولون عن المركز
ارتبطت الدوافع الرئيسية للسعي للتحويل إلي مركز تعليمي إقليمي بالسياق الاجتماعي والاقتصادي المتغير للدولة المدينة، خاصة وبحسبانها منطقة إدارية خاصة؛ فإنه يستلزم من هونج كونج تغيير مكانتها لتصبح ذات قدرة تنافسية عالية في الصين، وعليه فإنها قد وضعت البر الرئيسي نصب عينها	مع ندرة الموارد الطبيعية، رأت سنغافورة ضرورة الاعتماد على الموارد البشرية بحسبانها المورد الوحيد الذي يمكن أن تستند إليه لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل؛ خاصة وقد رأت ضرورة التحويل من الاعتماد على الصناعات التقليدية الي الاقتصاد القائم على المعرفة والاعتماد على الاستراتيجيات المرتكزة على الخدمات	الدوافع لإنشاء المركز التعليمي

د. حنان محمود محمد عبد الرحيم

المركز التعليمي لسنغافورة	المركز التعليمي لهونج كونج	
بدأت سنغافورة النظر للتعليم باعتباره إحدى صناعات الخدمات المحتملة منذ الثمانينيات؛ حين أدرك صناع السياسات انه لا يمكن الاعتماد على الصناعات التحويلية فحسب.	اعتبر التعليم صناعة يمكن تصديرها؛ لتلبية الطلب المتزايد على التعليم في البلدان والمناطق المجاورة، وقد وُحِدَتْ فكرة تصدير خدمات التعليم بعد الأزمة المالية عام ٢٠٠٨.	صناعة التعليم
اعتمدت سنغافورة على جملة من الآليات لإنشاء مركز التعليم؛ كجزء من نهج أوسع نطاقا لبناء الصناعات القائمة على الخدمات، ومنها: * بناء مركز محور التعليم: المدرسة العالمية. * استقطاب الطلاب الدوليين والجامعات الأجنبية. * النظر للتعليم كإحدى الصناعات الخدمية	يُعد تصنيع التعليم، وتدويله النهجان اللذان اعتمدتهما حكومة هونج كونج للتحويل الي مركز تعليمي.	الآليات التي اعتمدت عليها في التحول إلى مركز تعليمي

٢. المقارنة:

تترجم هذه الخطوة هنا فيما يسمى بالدراسة المقارنة التفسيرية، ويعتمد تنفيذ هذه الخطوة على جملة من الآليات، ومنها:  
١-٢. تحديد أوجه التشابه في كل محور من محاور البحث المختارة في حالتها المقارنة، وتفسيرها في ضوء بعض مفهومات العلوم الاجتماعية ذات العلاقة.

دراسة مقارنة لمراكز التعليم-الجيل الثالث للتعليم العابر للحدود- في هونج كونج، وسنغافورة وإمكان الإفادة منها في مصر

٢-٢. تحديد أوجه الاختلاف في كل محور من محاور البحث المختارة في حالتها المقارنة، وتفسيرها في ضوء بعض مفهومات العلوم الاجتماعية ذات العلاقة.  
٢-٣. التوصل إلي عدة معطيات تفيد في بيان كيفية الإفادة منها في مصر، للسعي لتطويرها الي مركز تعليمي. ويشير جدول رقم (٦) إلي أبرز نتائج الدراسة التفسيرية المقارنة.

#### جدول رقم (٦): نتائج الدراسة التفسيرية المقارنة.

أوجه الاختلاف	أوجه التشابه	
تختلف الدولتين في نوع المركز التعليمي في بدايته وكذلك في طموحها المستقبلي؛ فهونج كونج ترغب في التحول إلي مركز موهبة، بينما وضعت سنغافورة مركز المعرفة / الابتكار نصب عينيهما.		نوع المركز التعليمي
تختلف رغبة كلتا الدولتين في حدود المحور؛ فلدَى سنغافورة رؤية بعيدة وطويلة المدى من خلال الرغبة الي التحول كـمركز عالمي؛ أما هونج كونج فتضع النشاط الإقليمي لمنطقة الصين الكبرى نصب عينيهما.	كلتا الدولتين قد نجحتا في تطوير نفسها الي محاور تعليمية.	حدود المركز
تختلف الدولتان المدينتان في النهج الذي تعتمده في التحول الي مراكز تعليمية؛ فتتبنى سنغافورة نهجاً تنظيمياً شاملاً، أما هونج كونج فتتبنى نهجاً انتقائياً متداخلاً.		المنهج المتبع للتحول الي مركز تعليمي



د. حنان محمود محمد عبد الرحيم

أوجه الاختلاف	أوجه التشابه	
تختلف الدولتان في تنفيذ المركز منذ قرار إعلانه؛فسنغافورة أعلنت المركز ونفذت ذلك في العام نفسه بينما تأخرت هونج كونج قليلا.		الجدية في تنفيذ المركز
تختلف الدولتين في مستوى التقدم في المركز؛حيث تنتقل سنغافورة بخطوات واسعة وثابتة في الوقت الذي تعثرت فيه هونج كونج قليلاً.		مستوى التقدم
	تتشابه الدولتان المدينتان في طرائق إصلاح التعليم العالي للسعي نحو التحول لمراكز تعليمية،وإن اختلفت حدود هذا الإصلاح؛نتيجة لاختلافهم في مدى المركز التعليمي.	آليات إصلاح التعليم العالي في إطار السعي للتحول لمراكز تعليمية
	تتشابه هونج كونج وسنغافورة في جذب المواهب الأجنبية،فبالنسبة لكلاهما كان جذب المواهب الأجنبية عاملاً رئيساً في تطورهما خلال العقود القليلة المنصرمة كمدن عالمية،ولذا فإن المراكز التعليمية هي منبر طبيعي لتجنيد المواهب الأجنبية في شكل طلاب وباحثين.	جذب المواهب الأجنبية

ومن خلال فحص الجدول السابق،يمكن تفسير أوجه التشابه والاختلاف بين المراكز في ضوء العلوم الاجتماعية،ويمكن في هذا الصدد الاستعانة بنظرية تحليل النظم العالمية على النحو التالي.

منذ تسعينيات القرن الماضي عدت العولمة<sup>119</sup> وما أفضت إليه من تدويل، وما استتبعها من نمو التعليم العابر للحدود من أهم الموضوعات في مجال التعليم المقارن والدولي، ووفقاً لبعض المسوح الأخيرة<sup>119</sup>. الأمر الذي يمكن معه فهم التطورات نتيجة لتحول هونج كونج وسنغافورة لمراكز تعليمية.

إن تطور مراكز التعليم في آسيا يظهر خروجاً ملموساً عن كونهم المصدرين التقليديين لخدمات التعليم؛ فقدماً كانت المملكة المتحدة، وأستراليا أساس ظهور التعلم العالي عبر الحدود؛ سعياً لتحقيق الربح، غير أن الأمر اختلف كثيراً حين بدأت ماليزيا، وسنغافورة، وهونج كونج في تجهيز مبادرات مراكزها التعليمية بمبررات أكثر أهمية؛ تشمل تنمية المواهب، وبناء القدرات التعليمية، ودعم الابتكار. ولا تستبعد هذه المبررات الهدف الأهم والمتمثل في النظر للتعليم كصناعة، وبالمثل فإن مركز التعليم لا يستثنى الاستراتيجيات الوطنية الأخرى؛ مثل: التحول إلى "مركز مالي" كما هو الحال في هونج كونج أو مركز الخدمات اللوجستية كما في "سنغافورة"<sup>120</sup>.

أكدت دراسة (Chan, 2011) الفرض الذي وضعته الدراسة الحالية؛ حيث أن سنغافورة، وهونج كونج مدن تتمتع - بصفة خاصة دون غيرها من المدن الآسيوية- بالاستخدام السائد للغة الانجليزية؛ للاستعمار البريطاني السابق وعلاوة على ذلك فإن كلتاها مصنفة كمنطقتين متقدمتين في آسيا وكلتاها حققتا بالفعل مهمة اللحاق بالركب، وهما يمضيان قدماً في تدويلهما للتعليم العالي؛ الأمر الذي يجعلهما تتمتعان بمزايا نسبية مقارنة بأماكن أخرى في آسيا، وهذا ما عكس تحولهما إلى مراكز تعليمية إقليمية، على أن سنغافورة لديها رؤية بعيدة، وطويلة المدى أكثر لتطوير نفسها لتكون

<sup>119</sup> Robert F. Arnove, "WORLD-SYSTEMS ANALYSIS AND COMPARATIVE EDUCATION IN THE AGE OF GLOBALIZATION" in *International Handbook of Comparative Education*, ed. R. Cowen and A. M. Kazamias, 2009. 101, 106.

<sup>120</sup> Jack T. Lee, "The Regional Dimension of Education Hubs: Leading and Brokering Geopolitics" in *Higher Education Policy*, 2015, 28, International Association of Universities 0952-8733/15. www.palgrave-journals.com/hep/. , 87.

مركزاً تعليمياً ليس إقليمياً فحسب، ولكن أيضاً على الصعيد العالمي. في حين تهدف هونج كونج لتطوير نفسها لتكون مركزاً للتعليم أساسي لمنطقة الصين الكبرى<sup>121</sup>.

تختلف الدولتان المدينتان في النهج اللذان تعتمدهما للتحويل إلي مراكز إقليمية؛ وللتمييز بين الرؤى المختلفة في كلتاهما نجد أن سنغافورة تبنت " نهجاً تنظيمياً شاملاً " لدفع تطورها للتعليم العالي-؛ ولا سيما من خلال دعوة الجامعات ذات المستوى العالمي من الخارج؛ لإقامة فروع لها في سنغافورة- وبينما تتقاسم الحكومتان دوراً مماثلاً من حيث التقسيم الطبقي لقطاعات التعليم العالي فإنها تعكس أيضاً وجهات نظرهم المختلفة بشأن أدوارهم كـ " ممولين " و " مقدمين / مزودين " للتعليم العالي. وبينما تواصل حكومة سنغافورة القيام بدور استباقي وتنظيمي للغاية في تشكيل التعليم العالي لاتزال حكومة هونج كونج الإدارية الخاصة تؤمن بفلسفة " السوق يعرف الأفضل " ومن ثم تسمح للسوق بإدارة مسارها الخاص دون تدخل حكومي كبير<sup>122</sup>.

وتؤكد دراسة (Chan and Ng, 2008) الاتجاه نفسه، والتي أشارت لاختلاف رؤية كل من هونج كونج وسنغافورة في التحويل إلي مركز إقليمي؛ ففي حالة هونج كونج تدير الحكومة قطاع التعليم العالي من خلال تقسيمه إلي قسمين؛ الجزء الأول: هو القطاع التقليدي المحافظ، والذي يعد مسؤولاً بشكل أساسي عن برامج البكالوريوس، والدراسات العليا، والبحوث. والجزء الآخر هو القطاع الناشئ، والذي يقدم برامج التعليم المستمر. تأخذ الحكومة الجزء الأول كجوهر أو لب تعليمها العالي وتحفظ بدور توجيهي قوي فيه، بينما تعد الجزء الأخير قطاعاً تكميلياً *supplementary sector* وتكون أكثر تحراً تجاهه. واعتبرت الحكومة هذا النهج " نهجاً انتقائياً متداخلاً " في حوكمة الجامعة وتسرع الحكومة بشكل استباقي في تطوير الجزء الأساسي من خلال تشجيع الاندماجات بين المؤسسات مع ترك الجزء التكميلي، ليحكم بشكل فضفاض

<sup>121</sup> David Kinkeung Chan, " Internationalization of Higher Education as a Major Strategy for Developing Regional Education Hubs: A Comparison of Hong Kong and Singapore", 30.

<sup>122</sup> Ibid, 31.

لتشجع التنوع في السوق. ومع هذا النهج سوف يعلق مختلف أصحاب المصلحة في قطاع التعليم العالي معاني مختلفة؛ لأنها "مركز إقليمي". أما في سنغافورة؛ فإن عديداً من المؤسسات التعليمية في سنغافورة تعمل في تناقض ما بين المركزية واللامركزية فمن ناحية -ومنذ إطلاق رؤية TSLN- أعطيت الجامعات في سنغافورة مزيد من الاستقلال الذاتي لإصلاح مؤسساتها للتنافس مع الأفضل في العالم. ومن ناحية أخرى لم يتم تفويض سيطرة الحكومة على هذا القطاع. وفي الواقع فإن "الحكم الذاتي" يرسى موقفاً أكثر لاثقة للحكم في السماح للحكومة؛ بالحكم عن بعد. وهذا هو "النهج التنظيمي" Regulatory approach<sup>123</sup>.

تتشابه المدينتان في طرائق إصلاح التعليم العالي في إطار سعيهما للتحويل إلي مراكز تعليمية، وعلى غرار حكومة هونج كونج تتبنى حكومة سنغافورة "الحكم الذاتي"/"التنوع" و"المساءلة" و"التوجيه الحكومي" كطرق لإصلاح قطاع التعليم العالي، ومع ذلك تختلف سنغافورة عن هونج كونج؛ لأنها لا تنوي توسيع قطاع التعليم العالي بسرعة كبيرة من خلال آلية السوق الحرة والتحكم في تطوير وجذب مقدمي خدمات التعليم العالي الجديدة. وفي تنظيم الجامعات القائمة والتميز بين سلعهم وخدماتهم التعليمية. هذه الاختلافات تميز بين المدينتين بشكل أساسي رغم أن لهم الطموح نفسه في أن يصبحوا مراكز إقليمية للتعليم العالي<sup>124</sup>.

هناك تشابه بين سنغافورة وهونج كونج في جذب المواهب الأجنبية؛ فبالنسبة لهما كانت المواهب الأجنبية عاملاً أساسياً في تطورهما خلال العقود القليلة الماضية كمدن عالمية، ولذلك تعد مراكز التعليم منبراً طبيعياً لتجنيد المواهب الأجنبية في شكل طلاب، وباحثين وتوسع سنغافورة الي تحقيق هذا الهدف بقوة أكبر من هونج كونج لأن الأثار المترتبة على انخفاض معدل المواليد والمنافسة من الاقتصادات القريبة تلوح في

<sup>123</sup> David Chan and Pak Tee Ng, " Similar Agendas, Diverse Strategies: The Quest for a Regional Hub of Higher Education in Hong Kong and Singapore", 498-500.

<sup>124</sup> Ibid, 494.

أذهان صناع القرار. في الوقت نفسه فإن هونج كونج لديها البر الرئيس لتخفي به عيوبها في تخطيط القوى العاملة فالمدينة لا تزال وجهة جذابة للمهاجرين الصينيين. في التحليل المقارن للتعليم العالي عبر الوطني في شرق آسيا استخدم مصطلح "دولة تسارع السوق" a market accelerationist state كأساس نظري لتحليل العلاقات بين الدولة والسوق. في النظر إلي توجهها الاقتصادي. ويمكن النظر لهونج كونج كدولة ميسرة للسوق، وفي هذا الصدد يسلط الضوء على تقاليد المدينة والالتزام بنموذج الدولة التنظيمي، ومبادئ اقتصاد السوق الحر، ولعل مفهوم "ميسر للسوق" يفسر نهج هونج كونج غير التدخل في تطوير التعليم العالي عبر الوطني، وعلى نقض ذلك، تعد سنغافورة دولة تسارع السوق a market accelerationist state، حيث تؤكد على أهمية نموذج الدولة التنموية، وتبرر الدور الاستباقي للدولة في توجيه التعليم العالي عبر الوطني. ويمكن تعريف دولة تسارع السوق في سنغافورة من خلال نجاحها في الجمع بين دولة قوية مع اقتصاد السوق الليبرالية ودورها كمولد للسوق a market generator وهو يمثل وسيلة لإدارة التوتر بين التوجه العالمي والنموذج الذي يركز على الدولة وفي هونج كونج تشير الدولة الميسرة للسوق إلي نموذج للحكومة يلتزم باقتصاد السوق الليبرالي ويتجنب التدخل الحكومي القوي وهو يمثل تحضيراً للتخالف بين التوجه العالمي والنموذج القائم على السوق<sup>125</sup>.

#### بعض المعطيات والآليات التي يمكن الاستفادة بها في مصر:

من فحص التعليم العابر للحدود في مصر؛ يتبين أنه يقتصر على بعض أنشطة الجيلين فحسب؛ الأول؛ كحراك عدد كبير من الطلاب للدراسة في الخارج، وكذا انتقال أعضاء هيئة التدريس لأغراض البحث والدراسة خارج مصر؛ فضلاً عن اجتذاب الطلاب الدوليين للدراسة بمصر.

<sup>125</sup> Lo, " After globalisation: A reconceptualisation of transnational Higher Education governance in Singapore and Hong Kong", 5.

وتجدر الإشارة إلي أنه يمكن الإفادة من الخبرات السابق عرضها في الواقع الراهن؛ خاصة مع الاهتمام ببعض المبادرات التي يمكن بالتركيز عليها خلال الفترات القليلة القادمة أن تخطو مصر نحو انتهاج الجيل الثالث؛ على سبيل المثال: إنشاء مدينة البحوث العلمية والتطبيقات ببرج العرب، عقد قمة مجتمع المعلومات بشرم الشيخ (إبريل ٢٠١٤) بعنوان "نحو بناء مجتمع المعرفة لأجل السلام وتحقيق التنمية المستدامة"، وإنشاء العاصمة الإدارية - بوصفها أول مدينة معرفية مصرية- وتماشياً مع رؤية مصر ٢٠٣٠؛ لتحقيق التنمية المستدامة؛ وهذا ما تسعى إليه مصر في سنواتها القادمة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. الفقي، محمد عبدالله محمد عبدالله. " تدويل التعليم العالي مدخل لتحقيق رؤية مصر في التعليم العالي ٢٠٣٠" في مجلة كلية التربية - جامعة المنوفية. مجلد ٣٢. عدد ٤ (٢٠١٧): ٦٢-١٤٥
٢. جريفيز. توم ج. / كنزفيك، ليزا، محمد. تحليل فولرشتاين للنظم العالمية في التربية المقارنة : دراسة حالة. زين العابدين سيد. مترجم. مجلة مستقبلات - ركز مطبوعات اليونسكو - مصر. مجلد ٤٠ عدد ٤ :ديسمبر ٢٠١٠ : ٦٨٥-٧١٢.
٣. محمد، عبدالناصر محمد رشاد . عماد نجم عبدالحكيم مصطفى. " آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي في كندا ومصر: دراسة مقارنة" في التربية. ١٧٢ع. ١٧٢ج. ٢ (يناير ٢٠١٧): ٦٠-١٦٩.
٤. هلال، ناجي عبدالوهاب علي عبدالرؤوف محمد نصار. " تدويل التعليم العالي المصري على ضوء تحديات العولمة رؤية مستقبلية" في مستقبل التربية العربية. مجلد ١٩. عدد ٧: (إبريل ٢٠١٢): ٣١٦-١٨٥.
٥. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. "الملخص التنفيذي لرؤية ٢٠٣٠" في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠. متاح خلال الموقع الالكتروني لرؤية مصر ٢٠٣٠. تاريخ الدخول على الموقع ٣ ابريل ٢٠١٩  
[/http://sdsegypt2030.com](http://sdsegypt2030.com)
٦. وزارة التعليم والبحث العلمي، "استراتيجية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ضوء خطة التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠". متاح خلال الموقع الالكتروني لبوابة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . تاريخ الدخول ٣ ابريل ٢٠١٩  
<http://portal.mohe.gov.eg/ar-eg/Pages/default.aspx>
٧. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. "المحور السابع : التعليم والتدريب" في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠. متاح خلال الموقع الالكتروني لبوابة التعليم العالي والبحث العلمي المصرية: تاريخ الدخول ٣ ابريل ٢٠١٩  
<http://portal.mohe.gov.eg/ar-eg/Pages/default.aspx>
٨. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حصاد أداء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في

مجلة التعليم العالي (خلال الفترة (31/12/2017 - 1/1/2017)). الصفحة الرسمية

لموقع وزارة التعليم العالي على موقع التواصل الاجتماعي. ٣٠ ديسمبر ٢٠١٧.

متاح عبر الموقع الإلكتروني /<https://www.facebook.com/MOHEEGYPT/> بتاريخ

١٢ أكتوبر ٢٠١٨.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

9. Arnove, Robert F. "WORLD-SYSTEMS ANALYSIS AND COMPARATIVE EDUCATION IN THE AGE OF GLOBALIZATION" in International Handbook of Comparative Education, ed. R. Cowen and A. M. Kazamias, 2009. 101-119.

10. Arnove, Robert F. "Comparative Education and World-Systems Analysis" in Comparative Education Review. Vol. 24, No. 1 (Feb., 1980): 48-62.

11. Arnove, Robert F. "WORLD-SYSTEMS ANALYSIS AND COMPARATIVE EDUCATION IN THE AGE OF GLOBALIZATION" in International Handbook of Comparative Education, ed. R. Cowen and A. M. Kazamias, 2009. 101-119.

15. Bereday, George Z.F. "comparative method in education." (New York: Holt Rinehart and Winston, 1964.

16. Cheng, Yin Cheong and Alan C.K. Cheung and Timothy W.W. Yeun. "Development of a regional education hub: the case of Hong Kong" in International Journal of Educational Management, Vol. 25 No. 5, 2011. DOI 10.1108/09513541111146378. 474-493.

17. Chan, David and Pak Tee Ng, "Similar Agendas, Diverse Strategies: The Quest for a Regional Hub of Higher Education in Hong Kong and Singapore" in Higher Education Policy, 2008, 21, 2008 International Association of Universities 0952-8733/08. [www.palgrave-journals.com/hep](http://www.palgrave-journals.com/hep). (487-503).

18. Chan, David Kinkeung. "Internationalization of Higher Education as a Major Strategy for Developing Regional Education Hubs: A Comparison of Hong Kong and Singapore" in The Internationalization of East Asian Higher Education, ed. J. D. Palmer et al. John D. Palmer, Amy Roberts, Young Ha Cho, and Gregory S. Ching, 2011. 11-39.

19. Cheng, Yin Cheong and Alan Chi Keung Cheung, and Shun Wing Ng, "Internationalisation of Higher Education: Conceptualization, Typology and Issues" in Internationalization of Higher



Education, Education in the Asia-Pacific Region: Issues, Concerns and Prospects 28, Edited by Y.C. Cheng et al., Singapore: Springer, 2016. DOI 10.1007/978-981-287-667-6\_1.(1-18).

20. Choi ,Pik Lin and Sylvia Yee Fan Tang " Cross-Border Higher Education for Identity Investment: Cases of Malaysian and Indonesian Ethnic Chinese Students in Hong Kong", in Internationalization of Higher Education, Education in the Asia-Pacific Region: Issues, Concerns and Prospects 28. Edited by Y.C. Cheng et al., ( Singapore: Springer, 2016), DOI 10.1007/978-981-287-667-6\_8. 161-170.

21. Dunn, Christopher Chase- and Peter Grimes. " World-Systems Analysis", in Annual Review of Sociology, Vol. 21, (1995): 387-417. Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/2083416>

22. Han, Ka Ho Mok and Xiao. " The rise of transnational higher education and changing educational governance in China" in International Journal of Comparative Education and Development, Vol. 18 No. 1, 2016. 19-39.

DOI 10.1108/IJCED-10-2015-0007.

23. Jung ,Jisun and Gerard A. Postiglione. " From Massification Towards the Post- massification of Higher Education in Hong Kong " in *Mass Higher Education Development in East Asia*, Knowledge Studies in Higher Education 2, Edited by, ( Switzerland, Springer: 2015), DOI 10.1007/978-3-319-12673-9\_7 .

24. Knight, Jane. " International Higher Education Hubs " in Encyclopedia of International Higher Education Systems and Institutions. Edited by J.C. Shin, P. Teixeira,. Dordrecht: Springer , 2018). [https://doi.org/10.1007/978-94-017-9553-1\\_251-1](https://doi.org/10.1007/978-94-017-9553-1_251-1) .1-3.

25. Knight, Jane. "Understanding Education Hubs Within the Context of Crossborder Education" in International Education Hubs :Student, Talent, Knowledge-Innovation Models . Edited by Jane Knight,( Dordrecht: Springer, 2014).13-29.

26. Knight, Jane. "Comparative Analysis of Education Hubs" in International Education Hubs :Student, Talent, Knowledge-Innovation Models . Edited by Jane Knight,. Dordrecht: Springer, 2014. 183-206.

27. Knight ,Jane and Jack Lee. " An Analytical Framework for Education Hubs" in International Education Hubs :Student, Talent, Knowledge-Innovation Models . Edited by Jane Knight,. Dordrecht: Springer, 2014.29-42.

16. Knight, Jane. " Education Hubs: Issues, Indicators and Reflections " in

International Education Hubs :Student, Talent, Knowledge-Innovation Models . Edited by Jane Knight, Dordrecht: Springer,2014.207-228.

28.Knight,Jane. "International Education Hubs:Collaboration for Competitiveness and Sustainability" in NEW DIRECTIONS FOR HIGHER EDUCATION. no. 168, Winter 2014,Published online in Wiley Online Library (wileyonlinelibrary.com). DOI: 10.1002/he.20115.83-96.

29.Lane,Jason E. Kevin Kinserm"The Cross-Border Education Policy Context: Educational Hubs, Trade Liberalization, and National Sovereignty "in NEW DIRECTIONS FOR HIGHER EDUCATION. no. 155. Fall 2011:79-85.

30.Lanford, Michael " Perceptions of higher education reform in Hong Kong:a glocalisation perspective " in International Journal of Comparative Education and Development. Vol. 18 Issue: 3, <https://doi.org/10.1108/IJCED-04-2016-0007> :184-204.

31.Lee,Jack T." Education hubs and talent development: policymaking and implementation challenges" in High Educ (2014) 68.Published online: 20 March 2014, \_ Springer Science+Business Media Dordrecht 2014 , DOI 10.1007/s10734-014-9745-x.807–823.

32.Lee,Jack T. " The Regional Dimension of Education Hubs:Leading and Brokering Geopolitics" in Higher Education Policy, 2015, 28. International Association of Universities 0952-8733/15.[www.palgrave-journals.com/hep/](http://www.palgrave-journals.com/hep/) . 69–89.

33.Lo,William Yat Wai. " Revisiting the Notion of Hong Kong as a Regional Education Hub",in Higher Education Policy. 2015, 28,(2015). International Association of Universities 0952-8733/15 [www.palgrave-journals.com/hep/](http://www.palgrave-journals.com/hep/). 55–68.

34.Lo, William Yat Wai ." After globalisation: A reconceptualisation of transnational Higher Education governancein Singapore and Hong Kong" in Higher education quarterly.2017, [wileyonlinelibrary.com/journal/hequ](http://wileyonlinelibrary.com/journal/hequ),1–12.

35.Lo,William Yat Wai. " Higher Education Industry in Hong Kong and Singapore: Reflections on a Decade of Expansion " in Managing International Connectivity, Diversity of Learning and Changing Labour Markets, Higher Education in Asia: Quality,Excellence and Governance, Edited by K.H. Mok. Singapore:Springer Science+Business Media, 2017.DOI 10.1007/978-981-10-1736-0\_7.123-134.

- 36.Lo ,William Yat Wai and Felix Sai Kit Ng," Trends and Developments of Higher Education Research in Hong Kong: In Pursuit of a Cosmopolitan Vision" in Higher Education Policy, 2015, 28. (517–534).
- 37.LEE,Michael H. " Internationalizing Universities: Comparing China's Hong Kong and Singapore (1996–2006)", in Crossing Borders in East Asian Higher Education,CERC Studies in Comparative Education 27, Edited by David W. Chapman and William K. Cummings and Gerard A. Postiglione. Dordrecht: Springer,2016.283-318.
- 38.Lee,Michael H. "Researching Higher Education in "Asia's Global Education Hub": Major Themes in Singapore ". in *Researching Higher Education in Asia*, Higher Education in Asia: Quality, Excellence and Governance, Edited by,DOI 10.1007/978-981-10-4989-7\_13 ,225-226.
- 39.Leen ,Jack T. " The Regional Dimension of Education Hubs:Leading and Brokering Geopolitics",in Higher Education Policy, 2015, 28, International Association of Universities 0952-8733/15,[www.palgrave-journals.com/hep/](http://www.palgrave-journals.com/hep/).(69–89).
- 40.Lee,Michael H" Globalisation and History Education in Singapore", in Nation-Building and History Education in a Global Culture Globalisation, Comparative Education and Policy Research , Edited by Joseph Zajda. Dordrecht Heidelberg New York London: Springer ,2015.131-154.
- 41.Loa. William Yat Wai and Felix Sai Kit Ng." Connectivity for whom and for what? A normative dimension of education hub" in JOURNAL OF HIGHER EDUCATION POLICY AND MANAGEMENT. VOL. 38, NO. 3. <http://dx.doi.org/10.1080/1360080X.2016.1174403>,2016: 354–368.
- 42.Mishra, Rapti." World System Theory: Understanding the Capitalist Design" in Asian Journal of Multidisciplinary Studies.( Volume1, Issue 3, October 2013):163-165. Available online at [www.ajms.co.in](http://www.ajms.co.in) ,ISSN: 2321-8819
- 43.Mok ,Ka Ho and Peter Bodycott. Hong Kong: The Quest for Regional Education Hub Status ",in International Education Hubs :Student, Talent, Knowledge-Innovation Models . Edited by Jane Knight, Dordrecht: Springer,2014.81-100.
- 44.Mok,Ka Ho." Singapore's global education hub ambitions University governance change and transnational higher education", in International Journal of Educational Management ,Vol. 22 No. 6, 2008, DOI

10.1108/09513540810895444 . 527-546

45.Mok,Ka Ho " The Quest for Regional Education Hub Status:Challenges, Possibilities and Search for New Governance in Hong Kong" in Internationalization of Higher Education,Education in the Asia-Pacific Region: Issues, Concerns and Prospects 28, Edited by Y.C. Cheng et al. Singapore:Springer , 2016,DOI 10.1007/978-981-287-667-6\_3 . 43-62.

46.NG,ShunWing. " Can Hong Kong export its higher education services to the Asian markets?". in Educ Res Policy Prac (2011) 10: DOI 10.1007/s10671-011-9099-4.115–131.

47.Ng,Pak Tee and Charlene Tann," The Singapore Global Schoolhouse :An analysis of the development of the tertiary education landscape in Singapore", in International Journal of Educational Management ,Vol. 24 No. 3, 2010. DOI 10.1108/09513541011031556. 178-188.

48.Ngm,ShunWing. "The Challenges of Attracting Asian Students to Study Higher Education in Hong Kong" in *Higher Education Quarterly*, Volume 66, No. 3, July 2012, DOI: 10.1111/j.1468-2273.2012.00524.x :272–292.

49.Pham,Anh. " Cross-Border Higher Education: Engaging East Asian Cities" in University-Community Engagement in the Asia Pacific, International and Development Education. Edited by C.S. Collins . 2017. DOI 10.1007/978-3-319-45222-7\_3.21-39.

50.Sanderson, Stephen K."World-Systems Analysis after Thirty Years Should it Rest in Peace? "in JOURNAL OF COMPARATIVE SOCIOLOGY.Vol 46(3). DOI: 10.1177/0020715205058606,2005

. كلها من .

51.Sidhu ,Ravinder. " Kong-Chong Ho , and Brenda S.A. Yeoh ," Singapore: Building a Knowledge and Education Hub" in International Education Hubs :Student, Talent, Knowledge-Innovation Models . Edited by Jane Knight. Dordrecht: Springer, 2014. 121-143.

52.Tan, Eng Thye Jason."Singapore as a Global Schoolhouse:A Critical Review" in Managing International Connectivity. Diversity of Learning and Changing Labour Markets. Higher Education in Asia: Quality, Excellence and Governance,ed. K.H. Mok,2017 . DOI 10.1007/978-981-10-1736-0\_8.135-147.

53.Tan,Eng Thye Jason. " Singapore: A Small Nation with Big Dreams of Being a Global Schoolhouse " in " The Palgrave Handbook of Asia

Pacific Higher Education". Edited by, C.S. Collins et al., DOI 10.1057/978-1-137-48739-1\_36,2016.547-548.

54. Tim, Mazzarol. Geoffrey Norman Soutar, Michael Sim Yaw Seng. "The third wave: future trends in international education " in International Journal of Educational Management, Vol. 17 Issue: 3, <https://doi.org/10.1108/09513540310467778>,90-99.

55. University Grants Committee , "Hong Kong Higher Education; To Make a Difference; To Move with the Times", January 2004.

56. University Grants Committee, INTERNATIONALISATION AND ENGAGEMENT WITH MAINLAND CHINA .

57. Wallerstein , Immanuel. World-Systems Analysis: The Second Phase". in Review (Fernand Braudel Center), Vol. 13, No. 2 (Spring, 1990): 287-293. Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/40241154>.

58. Waring, Peter. " Singapore's global schoolhouse strategy: retreat or recalibration?". in Studies in Higher Education. 2014 /Vol. 39, No. 5. <http://dx.doi.org/10.1080/03075079.2012.754867> :874–884.

59. Wu ,Siu-Wai and David Sorrell, " Internationalisation of Education in Hong Kong: Practice and Challenges" in Sociological and Philosophical Perspectives on Education in the Asia-Pacific Region, Education in the Asia-Pacific Region: Issues, Concerns and Prospects 29, Edited by C.-M. Lam, J. Park,. Singapore: Springer , 2016. DOI 10.1007/978-981-287-940-0\_9. 131-146.

60. Wang ,Li and Xiao Han. " Getting Connected with the Global World: The Promotion of Internationalization in University Campuses in Hong Kong and China" in Managing International Connectivity, Diversity of Learning and Changing Labour Markets, Higher Education in Asia: Quality, Excellence and Governance. Edited by K.H. Mok. Singapore: Springer , 2017, DOI 10.1007/978-981-10-1736-0\_9, 151-167.

61. Wang ,Li and Xiao Han. " Getting Connected with the Global World: The Promotion of Internationalization in University Campuses in Hong Kong and China" in Managing International Connectivity, Diversity of Learning and Changing Labour Markets, Higher Education in Asia: Quality, Excellence and Governance. Edited by K.H. Mok. Singapore: Springer , 2017., DOI 10.1007/978-981-10-1736-0\_9. 151-167.

